



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد – الدراسات العليا

دور الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم على إنتاجية عنصر العمل_ الاقتصاد العراقي حالة دراسية

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تقدمت بها الطالبة
زينب عبد الخضر حسان السعدي

بإشراف
أ.م. د سلام كاظم شاني الفتلاوي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

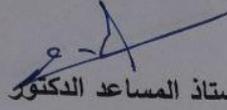
يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ
دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق الله العليُّ العظيم
سورة المجادلة: 11



إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة المرسومة بـ (دور الانفاق الحكومي في قطاع التعليم على انتاجية عنصر العمل -الاقتصاد العراقي حالة دراسية) التي تقدمت بها الطالبة (زينب عبد الخضر حسان) قد جرى تحت إشرافي في جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية .



الاستاذ المساعد الدكتور

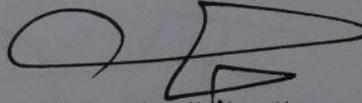
سلام كاظم شاني الفتلاوي

جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

2024 / /

توصية السيد رئيس القسم

(بناءً على توصية الاستاذ المشرف ارشح الرسالة للمناقشة)



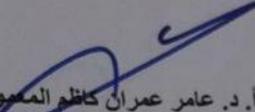
الاستاذ المساعد الدكتور

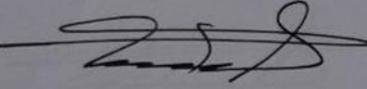
خضير عباس الوائلي

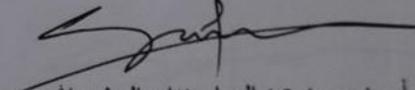
2024/ /

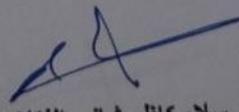
قرار لجنة المناقشة

نشهد اننا اعضاء لجنة المناقشة الموقعون ادناه ، قد اطلعنا على الرسالة الموسومة (دور الاتفاق الحكومي في قطاع التعليم على انتاجية عنصر العمل - الاقتصاد العراقي حالة دراسية) وناقشنا الطالبة (زينب عبد الخضر حسان) في محتوياتها وفيما له علاقة بها هي جديرة بالقبول ومستوفية للشروط كافة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية بتقدير (امتياز).


أ.د. عامر عمران كاظم المعموري
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
رئيساً


أ.م. د فهد مغمش حزيان الشمري
جامعة وارث الانبياء - كلية الادارة والاقتصاد
عضواً


أ.م. د. سمر عبد الجبار هدايا ال خير الله
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
عضواً


أ.م. د. سلام كاظم شاني الفتلاوي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
عضواً ومشرفاً

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير قسم الاقتصاد / للطالبة (زينب عبد الخضر حسان) الموسومة بـ (دور الانفاق الحكومي في قطاع التعليم على انتاجية عنصر العمل -الاقتصاد العراقي حالة دراسية)، أرشح هذه الرسالة للمناقشة .

الاستاذ الدكتور

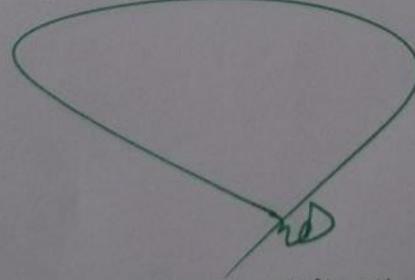
علي احمد فارس

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة



الاستاذ المساعد الدكتور

هاشم جبار حسين الحسني

عميد كلية الادارة والاقتصاد

الإهداء

الشكر لله تعالى أولاً

إلى السيدة فاطمة الزهراء وأبيها وبعلمها وبنيتها والستر المستودع بها ..

إلى روح أبي الغالي

يا من أحمل اسمك بكل فخر
يا من افتقدتك منذ الصغر
يا من يرتعش قلبي لذكرك
يا من أودعتني لله

إلى روح أمي الغالية

التي أحببتها وأبدا لم أنساها
يا رب اجعل قبرها رطبا بماء الجنة واجعله روضة يا الله في جنات النعيم .
إلى زوجي الحبيب ورفيق عمري الغالي الذي ساندي في مسيرتي الدراسية .
إلى قرّة عيني ورياحين حياتي أولادي.....
إلى القلوب الرقيقة والنفوس البريئة أخواتي

أهدي هذا الجهد

الباحثة

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين الذي جعل العلم النافع نوراً والعمل به أربح تجارة وأودع العقل فينا لنميز به الخبيث من الطيب ، والصلاة والسلام على منبع الكمالات سيد الكونين ورسول الثقلين سيدنا محمد (صلى الله عليه واله وسلم) وعلى أهل بيته الطيبين الأطهار.

يدعوني واجب العرفان والاعتراف بالجميل وأنا انتهي من هذا الجهد العلمي أن أقف وقفة لأقدم شكري وتقديري واعتزازي إلى كل من مد يد العون والمساعدة خلال مسيرتي لإنجاز هذا الجهد المتواضع .وأبدا بتقديم خالص شكري وتقديري وامتناني إلى الأستاذ المساعد الدكتور " سلام كاظم شاني الفتلاوي " الذي أشرف على هذه الرسالة وكان لتوجيهاته وإرشاداته وملاحظاته القيمة الأثر أقيم في إنجاز هذه الرسالة ، وأسأل الله تعالى أن يجعل ذلك في صحائف أعماله ، ويجازيه عني خير الجزاء وأن يوفقه لما فيه خير و صلاح .

ويسعدني ان أتقدم بفائق الشكر والتقدير إلى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء وأخص بالذكر عميد الكلية الأستاذ المساعد الدكتور هاشم جبار الحسيني ورئيس قسم الاقتصاد الأستاذ الدكتور توفيق المسعودي وجميع اساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد الذين تتلمذت على أيديهم و تحملوا عبئا كبيرا في أعدادنا فكريا وعلميا وكانوا نبراس نجاحنا جزاهم الله تعالى خير الجزاء .

كما أود التوجه بالشكر والتقدير إلى السيد رئيس لجنة المناقشة وأعضائها المحترمين لتفضلهم بقبول قراءة هذا العمل المتواضع ومناقشتهم الرسالة وابدائهم الملاحظات القيمة والتوجيهات الطيبة وأتمنى لهم المزيد من التقدم والابداع العلمي .

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى مكتبتي العتبة العباسية والحسينية ومكتبة الدراسات العليا لما قدموه لي من مساعدة للحصول على المصادر وأسأل الله ان يوفقهم لكل خير .ولا يفوتني أن أقدم الشكر إلى زملائي في الدراسات العليا لمساندتهم و مساعدتهم وأتمنى لهم الموفقية والنجاح الدائم .

واقف وقفة احترام وتقدير إلى عائلتي جميعا ولاسيما زوجي العزيز داعية الله عز وجل أن يمن عليهم بالصحة و العافية و العمر المديد .و في الختام يطيب لي التقدم بالشكر والاعتذار إلى كل من علمني و لم اذكره في هذه السطور وإلى كل من مد لي يد العون و المساعدة بمشورة أو ملاحظة فجزاهم الله عني خير الجزاء .و من الله التوفيق

الباحثة

المستخلص

يعد الإنفاق على التعليم عصب وجوهر العملية التعليمية برمتها، لأنه يعد استثماراً في رأس المال البشري على المدى الطويل. ونلاحظ أنه على الرغم من الدور الحيوي الذي يمارسه الإنفاق على التعليم في رفع مستوى التنمية البشرية في الدول المتقدمة نتيجة الدور الذي توليه هذه البلدان له، إلا أننا نرى الدول النامية وخصوصاً العراق لم يستفد من الإمكانيات المالية والموارد الاقتصادية التي يمتلكها في النهوض بواقع القطاع التعليمي من خلال زيادة الاستثمار في التعليم، فقد شهدت نسبة ما يخصص من النفقات الحكومية للتعليم خلال مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٢) انخفاضاً، أي يحظى القطاع التعليمي بنسبة متدنية من تخصيصات الموازنة العامة لا تتلاءم من الأهمية الحيوية لهذا القطاع، لذا هدف البحث دراسة دور الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم في إنتاجية عنصر العمل في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢، إذ تمثلت مشكلة البحث وجود فجوة كبيرة بين المهارات الفعلية لمخرجات التعليم والمهارات التي تتطلبها سوق العمل وضعف دور الحكومة وإدارتها غير الكفوءة للموارد الاقتصادية فيما يحقق أحد أهم أهداف التنمية البشرية وهو قطاع التعليم، فقد كانت تولي قطاع التعليم دوراً ثانوياً في سياستها التنموية على عكس البلدان الأخرى، فقد كانت التخصيصات المالية لقطاع التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام متدنية ولم تلب طموحات النهوض بالواقع التنموي. في حين انطلقت فرضية البحث في أن قطاع التعليم يمارس دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف التنموية في العراق لذا فإن زيادة الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم يؤثر على إنتاجية عنصر العمل. ويكتسب البحث أهميته من منطلق أنه يعد موضوع الإنفاق على التعليم من بين أفضل الاستثمارات في رفع معدل إنتاجية عنصر العمل والذي بدوره يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية لذلك وجب العمل على زيادة كفاءة الإنفاق ومعرفة المشكلات التي يواجهها العراق على وجه الخصوص، ومن أجل دراسة الموضوع وتحقيق الهدف واختبار صحة الفرضية تم اعتماد المنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب الوصفي في تحليل الجانب النظري من أجل إعطاء خلفية نظرية عن المتغيرات، أما في الجانب التطبيقي تم اعتماد الأسلوب الكمي باستخدام النموذج القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات و الوصول إلى أهم الاستنتاجات وهي ان هنالك انخفاض واضح في حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك من الإنفاق الحكومي على الرغم من حجم الإنفاق المطلق خلال مدة البحث، ومن أجل تفعيل دور الإنفاق على التعليم في المؤسسة التعليمية نوصي بزيادة التخصيصات المالية الموجهة للقطاع التعليمي من حجم الموازنة العامة ومن حجم النفقات الحكومية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، الإنفاق الحكومي على التعليم، إنتاجية عنصر العمل





قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الآية الكريمة
ب	الاهداء
ج	الشكر و التقدير
د	المستخلص
هـ-ز	قائمة المحتويات
ح-ط	قائمة الجداول
ي	قائمة الأشكال
ي	قائمة المخططات
١	المقدمة
٢	أولا : مشكلة البحث
٢	ثانيا :اهمية البحث
٢	ثالثا : فرضية البحث
٢	رابعا : هدف البحث
٣	خامسا : منهجية البحث
٣	سادسا : حدود البحث
٣	سابعا : هيكلية البحث
٩-٤	ثامنا : الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة
٧٣-١٠	الفصل الأول الإطار النظري للإنفاق الحكومي والتعليم وإنتاجية عنصر العمل
١١	تمهيد الفصل
٣٣-١٢	المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي
١٤-١٢	المطلب الأول : مفهوم الإنفاق الحكومي.
٢٠-١٤	المطلب الثاني : الجدل الفكري حول الإنفاق الحكومي .
٢٢-٢١	المطلب الثالث :تصنيف الإنفاق الحكومي.
٢٦-٢٣	المطلب الرابع : أسباب زيادة الإنفاق الحكومي .
٣٣-٢٦	المطلب الخامس :الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي.



١٢٦-١١٥	المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم وإنتاجية عنصر العمل
١١٩-١١٥	المطلب الاول :إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤).
١٢٤-١٢٠	المطلب الثاني :مخرجات التعليم .
١٢٦-١٢٤	المطلب الثالث :إنتاجية العاملين .
١٥٤-١٢٧	الفصل الثالث قياس وتحليل أثر إنتاجية الانفاق الحكومي على التعليم و للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٢٢-٢٠٠٤
١٢٨	تمهيد
١٣٣-١٢٩	المبحث الأول: الإطار النظري لبعض الاختبارات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي
١٣٠-١٢٩	المطلب الأول : اختبار ديكي-فولر (Dickey-Fuller Test).
١٣٣-١٣٠	المطلب الثاني :أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).
١٥٤-١٣٤	المبحث الثاني :قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على التعليم في الناتج المحلي الاجمالي
١٣٤	المطلب الأول : توصيف متغيرات النموذج.
١٣٥-١٣٤	المطلب الثاني : اختبار جذر الوحدة .
١٤١-١٣٥	المطلب الثالث : تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي.
١٤٨-١٤١	المطلب الرابع : تقدير دالة عدد الخريجين.
١٥٤-١٤٨	المطلب الخامس : تقدير دالة إنتاجية العاملين.
١٥٩-١٥٥	الاستنتاجات والتوصيات
١٧٤-١٦٠	المصادر
١٨٠-١٧٥	الملاحق
١٨٢-١٨١	المستخلص باللغة الإنكليزية

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	ت
٨١	تطور الناتج، الإنفاق، والأسعار الثابتة ٢٠١٢=١٠٠ للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (مليون دينار عراقي).	١.
٩٠	تطور الإنفاق الحكومي على التعليم بالأسعار الثابتة ٢٠١٢=١٠٠ للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (مليون دينار عراقي).	٢.
٩٥	تطور نسبة مساهمة النفقات الحكومية والإنفاق الحكومي على التعليم للاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).	٣.
١٠١	تطور أعداد المدارس وأعداد التلاميذ وأعضاء الهيئة التعليمية في مرحلة التعليم الابتدائي الحكومي خلال المدة (٢٠٠٥/٢٠٠٤ - ٢٠٢٢/٢٠٢١).	٤.
١٠٥	تطور أعداد المدارس وأعداد الطلبة وأعضاء الهيئة التعليمية في مرحلة التعليم الثانوي الحكومي خلال المدة (٢٠٠٥/٢٠٠٤ - ٢٠٢٢/٢٠٢١).	٥.
١٠٩	تطور أعداد المدارس وأعداد الطلبة وأعضاء الهيئة التعليمية في مرحلة التعليم المهني الحكومي خلال المدة (٢٠٠٥/٢٠٠٤ - ٢٠٢٢/٢٠٢١).	٦.
١١٢	التطور الكمي لمؤشرات قطاع التعليم الجامعي خلال المدة (٢٠٠٥/٢٠٠٤ - ٢٠٢٢/٢٠٢١).	٧.
١١٥	إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).	٨.
١٢٠	إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم بدلالة عدد الخريجين.	٩.
١٢٤	إنتاجية العاملين .	١٠.
١٣٣	أقيم الاحتمالية لنتائج اختبار ديكي-فولر الموسع لجذر الوحدة.	١١.
١٣٥	تقدير نموذج ARDL لدالة الناتج المحلي الإجمالي.	١٢.
١٣٦	اختبار الحدود.	١٣.
١٣٧	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي.	١٤.
١٣٧	اختبار عدم ثبات التباين.	١٥.
١٣٩	تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.	١٦.
١٤٠	تقدير معالم الأجل الطويل.	١٧.
١٤١	تقدير نموذج ARDL لدالة الخريجين.	١٨.
١٤٢	اختبار الحدود.	١٩.
١٤٣	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي.	٢٠.

١٤٣	اختبار عدم ثبات التباين.	٢١.
١٤٦	تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.	٢٢.
١٤٧	تقدير معالم الأجل الطويل.	٢٣.
١٤٨	تقدير نموذج ARDL لدالة إنتاجية العاملين .	٢٤.
١٤٩	اختبار الحدود.	٢٥.
١٥٠	اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي.	٢٦.
١٥٠	اختبار عدم ثبات التباين.	٢٧.
١٥٣	تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ.	٢٨.
١٥٤	تقدير معالم الأجل الطويل.	٢٩.

قائمة الأشكال

الصفحة	الأشكال	ت
١٣٦	فترات الإبطاء المثلى لدالة الناتج المحلي الإجمالي .	١
١٣٨	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة الناتج المحلي الإجمالي .	٢
١٣٨	اختبار الأداء التنبؤي لدالة الناتج المحلي الإجمالي .	٣
١٣٩	اختبار Cusum-Test لدالة الناتج المحلي الإجمالي.	٤
١٤٢	فترات الإبطاء المثلى لدالة عدد الخريجين .	٥
١٤٤	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة عدد الخريجين .	٦
١٤٤	اختبار الأداء التنبؤي لدالة عدد الخريجين .	٧
١٤٥	اختبار Cusum-Test لدالة عدد الخريجين .	٨
١٤٦	اختبار Cusum of Squares-Test لدالة عدد الخريجين .	٩
١٤٩	فترات الإبطاء المثلى لدالة إنتاجية العاملين .	١٠
١٥١	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية لدالة إنتاجية العاملين.	١١
١٥١	اختبار الأداء التنبؤي لدالة إنتاجية العاملين.	١٢
١٥٢	اختبار Cusum-Test لدالة إنتاجية العاملين.	١٣
١٥٢	اختبار Cusum of Squares-Test لدالة إنتاجية العاملين.	١٤

قائمة المخططات

الصفحة	الأشكال	ت
٣٢	آلية عمل المضاعف و المعجل للإنفاق الحكومي	١
٣٨	دور الإنتاجية في المنظمات والاقتصاد	٢



المقدمة

تتمتع النفقات الحكومية بمكانة خاصة ذات أهمية في دراسة المالية العامة ،لأن النفقات تعد وسيلة لتلبية الاحتياجات العامة، وبالتالي فهي أداة للحكومات لتحقيق التقدم والتطور الذي تطمح إليه في جميع مجالات الحياة .

إذ تعكس السياسات المالية إلى حد كبير الأهداف التي حددتها الحكومة لتعزيز تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى معيشة الأفراد في المجتمع، ويمكن ملاحظة أن أهمية العلاقة بين الإنفاق ودور الحكومة هي علاقة جدلية لا يمكن تجاهلها.

كما تسعى كافة بلدان العالم للنهوض بواقعها من خلال التركيز على ما تمتلكه من مقومات تؤهلها إلى بلوغ أهدافها وغاياتها نظراً، لأن الانسان هو الثروة الحقيقية لأي مجتمع كان، فإن قدرته تكمن فيما يمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية عالية ، لذا انصب اهتمام البلدان على الاستثمار في رأس المال البشري عن طريق زيادة الإنفاق على التعليم ، فمن خلال تعليم الأفراد واكسابهم القدرة والمهارة وتوفير المناخ التعليمي المناسب ليتمكنوا من إبراز مواهبهم عن طريق الابتكار والاختراع والتطور.

لقد أظهرت الأبحاث حول تطور الفكر المالي أهمية صياغة سياسات إنفاق متقدمة قادرة على تحقيق الأهداف وضرورة التدخل الحكومي في العديد من الأنشطة الاقتصادية، خاصة بعد فشل نظرية الفكر التقليدي وما جلبته من نتائج سلبية تتمثل من خلال سوء توزيع الدخل، وانتشار البطالة ، والأزمات الاقتصادية المستمرة، ولذلك فإن الحكومة ليست مكتوفة الأيدي إزاء هذه الأوضاع، إذ أن الدولة تتدخل في الأنشطة الاقتصادية من خلال الإنفاق الحكومي.

كما أن العراق يعد من البلدان التي تمتلك العديد من المقومات التي تؤهله أن يكون في عداد البلدان المتسارعة في طريق نحو تحقيق النمو والتقدم، ذلك لما يمتلكه من كثافة موارد الطبيعية وقدراته البشرية والهبّة الديموغرافية ، وطاقاته الشبابية التي تمكنه أكثر من غيره من البلدان نحو تحقيق التقدم والنمو بشكل أفضل واسرع بشرط استخدام وادارة تلك المقومات بشكل الصحيح ، فعلى الرغم من تلك الموارد الا ان الإدارة الحكومية لم تستفد منها في تحقيق التنمية البشرية سواء على المستوى المعيشي أو الصحي أو التعليمي .إذ ان نسبة ما تخصصه الحكومة في موازنتها العامة لقطاع التعليم هي نسبة متدنية ولم تكن ضمن الطموحات التي من الممكن النهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

أولاً – مشكلة البحث

تتبلور مشكلة البحث في وجود فجوة كبيرة بين المهارات الفعلية لمخرجات التعليم والمهارات التي تتطلبها سوق العمل وضعف دور الحكومة وإدارتها غير الكفوءة للموارد الاقتصادية فيما يحقق احد اهم اهداف التنمية البشرية وهو قطاع التعليم ، فقد كانت تولي قطاع التعليم دوراً ثانوياً في سياستها التنموية على عكس البلدان الأخرى ، فقد كانت التخصيصات المالية لقطاع التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام متدنية ولم تلب طموحات النهوض بالواقع التنموي.

ثانياً – أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من منطلق أنه يعد موضوع الإنفاق على التعليم من بين أفضل الاستثمارات في رفع معدل إنتاجية عنصر العمل والذي بدوره يؤدي إلى تنمية اقتصادية واجتماعية لذلك وجب العمل على زيادة كفاءة الإنفاق ومعرفة المشكلات التي يواجهها العراق على وجه الخصوص.

ثالثاً – فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن قطاع التعليم يمارس دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف التنموية في العراق لذا فان زيادة الانفاق الحكومي في قطاع التعليم يؤثر على إنتاجية عنصر العمل .

رابعاً – أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

١. التأصيل النظري لدور الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم على إنتاجية عنصر العمل .
٢. تحليل تطور الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم وإنتاجية عنصر العمل في العراق .
٣. قياس وتحليل دور الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم على إنتاجية عنصر العمل .

خامسا – منهجية البحث

من أجل دراسة الموضوع وتحقيق الهدف واختبار صحة الفرضية تم اعتماد المنهج الاستنباطي من خلال الأسلوب الوصفي في تحليل الجانب النظري من أجل إعطاء خلفية نظرية عن المتغيرات ، أما في الجانب التطبيقي تم اعتماد الأسلوب الكمي باستخدام النموذج القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات و الوصول إلى الاستنتاجات .

سادسا – حدود البحث

تحدد دراسة البحث من جانبين هما :

١ . الحدود المكانية : يتناول هذا البحث الإنفاق الحكومي على التعليم على إنتاجية عنصر العمل في العراق

٢ . الحدود الزمانية : مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

سابعاً – هيكلية البحث

تحقيقاً لهدف البحث وتأكيداً لأهميته ولغرض إعطاء فكرة واضحة ومتكاملة عن هذا البحث فقد اشتمل البحث على مقدمة وثلاثة فصول ، تناولت المقدمة عرضاً لمنهجية البحث والدراسات السابقة ، أما الفصل الأول فقد تناول الإطار النظري للإنفاق الحكومي والتعليم وإنتاجية عنصر العمل ، إذ يشتمل على ثلاثة مباحث رئيسية ، إذ تضمن المبحث الأول الإطار النظري للإنفاق الحكومي ، بينما تضمن المبحث الثاني الإطار النظري للإنتاجية وإنتاجية عنصر العمل ، أما المبحث الثالث فقد تناول الإطار النظري للإنفاق الحكومي على التعليم ودوره في إنتاجية عنصر العمل . وتضمن الفصل الثاني من البحث تحليل تطور دور الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم على إنتاجية عنصر العمل للاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢٢ وجاء هذا الفصل بثلاثة مباحث إذ تضمن المبحث الأول واقع الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، أما المبحث الثاني فتناول تحليل واقع قطاع التربية والتعليم في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ ، بينما تناول المبحث الثالث تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم وإنتاجية عنصر العمل . أما الفصل الثالث فقد تناول قياس وتحليل إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم للاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢ والذي انقسم إلى مبحثين فتضمن المبحث الأول الإطار النظري لبعض الاختبارات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي ، فيما تضمن المبحث الثاني قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على التعليم في الناتج المحلي الإجمالي ، وأختم البحث باستعراض لأهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ، وكذلك أهم التوصيات .

ثامنا – الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة

الدراسات العربية

١. علي وهيب عبد الله واخرون (٢٠١٨)^(١)

عنوان البحث	العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في العراق
هدف البحث	تقدير وتحديد العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادي متمثلاً بالنتائج المحلي الإجمالي في العراق .
فرضية البحث	يساهم الإنفاق على التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق
اهم استنتاجات البحث	١. اثبتت الدراسة التحليلية أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق على التعليم ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي . ٢. حدوث تطور في نفقات التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا دليل على وعي الدولة بأهمية الاستثمار في هذا القطاع

٢. صدام عبد الستار رشيد (٢٠٢٠)^(٢)

عنوان البحث	السياسة العامة التعليمية في العراق الواقع والحلول المقترحة
مشكلة البحث	إن قطاع التعليم في العراق يعاني من اختلالات هيكلية متجذرة فيه كانت ومازالت السبب الرئيس في تراجع مستواه مقارنة بنظيره العربي والعالمي .
فرضية البحث	تقوم على فكرة رئيسية مفادها أن تخلف النظام التعليمي في العراق مرتبط بجملة من الإجراءات ونظم تعليمية متهالكة أدت إلى تراجعه وتفاقم المشكلات المرتبطة به من ثم مخرجاته الكارثية أثرت بقدر كبير عليه وعلى القطاعات العامة الأخرى للبلاد كافة .
هدف البحث	التركيز على الأسباب والدوافع التي جعلت قطاع التعليم في العراق يتراجع إلى مستويات مذمومة ومربية بحيث أدى إلى خروج العراق من قائمة التصنيف

(١) علي وهيب عبد الله واخرون ، العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة ديالى ، السنة ٤١ ، العدد ١١٦ ، العراق ، ٢٠١٨ ، ص ٣٠-٣٨ .

(٢) صدام عبد الستار رشيد ، السياسة العامة التعليمية في العراق الواقع والحلول المقترحة ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة النهريين ، العدد ٦٠ ، العراق ، ٢٠٢٠ ، ص ٢٦٣-٢٨٢ .

على مستوى التعليم العربي والعالمي .	
<p>1- اتاحة فرص التعليم للجميع والقضاء على تسرب المتعلمين من المراحل الدراسية كافة ،واشاعة التعليم مدى الحياة ،والحد من ظاهرة الرسوب .</p> <p>2- تحسين نوعية التعليم من أجل استجابة أفضل لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية المستدامة واللاحاق بمستوى البلدان ذات الأداء العالي في الميدان التربوي والارتقاء بقدرات الهيئة التعليمية والتدريبية وكفايتها باعتماد مبدأ التدريب للجميع اثناء الخدمة.</p>	اهم استنتاجات البحث

٣.فاطمة حسن كبيش ،انور محسن صكب (٢٠٢٢)^(١)

<p>واقع وتطور التعليم الجامعي في العراق وعلاقته بالتنمية الاقتصادية للمدة (2018-2014)</p>	عنوان البحث
<p>لتزايد أعداد الطلبة الخريجين من الجامعات العراقية دور كبير في تفاقم مشكلة البطالة وتزايد أعداد العاطلين عن العمل وكان بالإمكان الاستفادة من هؤلاء الشريحة المؤهلة علميا في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية .</p>	مشكلة البحث
<p>ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الكوادر المتخرجة من الجامعات العراقية والتي تكون مؤهلة تسهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية .</p>	فرضية البحث
<p>يهدف البحث إلى بيان مدى مساهمة التعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية للمدة ٢٠١٤-٢٠١٨</p>	هدف البحث
<p>1- تعد المناهج الدراسية من ابرز التحديات التي تواجه العملية التعليمية في العراق التي تحتاج إلى معالجة كونها لا تنسجم مع احتياجات سوق العمل وتركز على اساليب التدريب القديمة والتقليدية .</p> <p>2- خلال مدة البحث كانت نسبة مساهمة النفقات التشغيلية من إجمالي الإنفاق أكبر من مساهمة النفقات الاستثمارية من إجمالي الإنفاق العام .</p> <p>3- يعد الاستثمار في التعليم من اهم الاستثمارات في التنمية البشرية ،كونه يعد استثماراً بعيد المدى ،إذ ان حصول الفرد على دخل أو مؤهلات علمية ترتبط بعلاقة طردية مع مخرجات هذا التكوين.</p>	اهم استنتاجات البحث

(١) فاطمة حسن كبيش ، انور محسن صكب ، واقع وتطور التعليم الجامعي في العراق وعلاقته بالتنمية الاقتصادية للمدة (2018-2014) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٤ ، العدد ٤٥ ، العراق، ٢٠٢٢، ص٢٢٩-٢٤١ .

٤. مازن علي احمد الزهيري ،مراد فالح مراد(٢٠٢٣) (١)

عنوان البحث	سياسة الإنفاق الحكومي على التعليم دورها في تطوير قطاع التربية والتعليم في العراق
مشكلة البحث	يعاني قطاع التربية والتعليم في العراق من فجوة كبيرة بين العرض والطلب على التعليم لصالح الطلب وهنا يبرز التساؤل أفراد:مدى اسهام الإنفاق العام على التعليم في تطوير قطاع التربية والتعليم؟
فرضية البحث	يقوم البحث في سبيل تحقيق أهدافه على فرضية مفادها على الرغم من تزايد الإنفاق العام على التعليم الا أنه لم يؤدي إلى تحسين الوضع العام لقطاع التربية والتعليم في العراق بالمستوى المطلوب .
هدف البحث	يهدف البحث إلى : ١- تحليل الإنفاق العام على التعليم وبيان طبيعته وخصائصه . ٢- تحليل واقع قطاع التربية والتعليم في العراق في ضوء بعض المؤشرات.
اهم استنتاجات البحث	١- ان التعليم في العراق تعليم مجاني في جميع مراحلها ،وهذا يشكل عبء أكبر على الحكومة في تمويل التعليم ،في ظل تزايد الطلب على التعليم وتحسين نوعيته وتزايد الإنفاق عليه سنوياً. ٢- هناك تحيز واضح للإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري في موازنة قطاع التربية والتعليم. ٣- هناك تراجع مستمر لمؤشرات نوعية التعليم في مراحل التعليم (الابتدائي ،الثانوي، العالي) ،ويعود ذلك لكون معدل نمو الطلاب يفوق معدل نمو المؤسسات والهيئات التعليمية .

(١) مازن علي احمد الزهيري ،مراد فالح مراد، سياسة الإنفاق الحكومي على التعليم ودورها في تطوير قطاع التربية والتعليم في العراق ،مجلة كلية دجلة الجامعة ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، بغداد،العراق،٢٠٢٣،ص٢٢-٤٢.

ثانيا : الدراسات الأجنبية**1. Lauren Kelly Moore ⁽¹⁾(2010)**

عنوان البحث	التعليم في المكسيك :تقييم التكاليف الخاصة كمحدد لطلب الاسر على التعليم وفوائد برنامج الكتب المدرسية المجانية .
هدف البحث	السعي إلى استكشاف العلاقة بين التعليم والاقتصاد وتحديداً من وجهة نظر الدول النامية
استنتاجات البحث	ان الاستثمار في التعليم يؤدي إلى زيادات في الدخل الخاص وكذلك الدخل العام ،وان السياسات المستقبلية يجب ان تركز على تخفيض التكاليف المباشرة مثل الرسوم المدرسية وزيادة الدعم المجتمعي للتعليم من أجل تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي والثانوي في المكسيك وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس .

2. Tej K Gautam ⁽²⁾(2015)

عنوان البحث	العوائد التفاضلية للتعليم عبر مستويات القدرة المعرفية :ادلة من بيانات مسح سيبو الطولي للصحة والتغذية .
هدف البحث	تقدر هذه الدراسة معدل عوائد التعليم بالاقتران مع القدرة المعرفية للطفولة للأطفال الفلبينيين المولودين بين ١ مايو ١٩٨٣ و ٣٠ أبريل ١٩٨٤ باستخدام بيانات مسح سيبو الطولي للصحة والتغذية. نستخدم نموذجين للاقتصاد القياسي لتقدير المعلمات باستخدام طريقة OLS.
استنتاجات البحث	١. تشير نتائج تقديرنا إلى أن زيادة بنسبة واحد في المائة في التحصيل العلمي تساهم في زيادة الدخل بنحو ٤٪ في حالة عدم تضمين مصطلح التفاعل بين الإناث. وأن الإناث يكسبن أقل بنسبة ٢٠ في المائة من الذكور، مما يعني أن صياغة السياسات

⁽¹⁾Lauren Kelly Moore , "Schooling in Mexico: An Evaluation of Private Costs as a Determinant of Household Demand for Education , and the Benefits of Free Textbook Program," Thesis of Economics ,The University of New Mexico, 2010 ,P1.

⁽²⁾Tej K Gautam , "Differential Returns to Education Across Cognitive Ability Levels :Evidence from Cebu Longitudinal Health and Nutrition Survey Data", Thesis for the Degree of Master of Arts Economic ,The University of New Mexico ,Albuquerque , New Mexico ,2015,P34-35-38.

المناسبة أمر مرغوب فيه من أجل تقليل الفجوة بين الجنسين من حيث الدخل.
 ٢. يؤثر التحصيل العلمي والقدرة المعرفية في مرحلة الطفولة على الكسب في مرحلة البلوغ بشكل إيجابي. وكما يؤثر تعليم الأم وحجم الأسرة بشكل إيجابي ولكنه صغير جدا. و أهم نتيجة لهذا التقدير هي أن تأثير القدرة المعرفية يتناقص مع زيادة التعليم. كما أن التعليم له التأثير الأكبر على الأشخاص ذوي القدرة المعرفية المنخفضة.

3. Mohd et al ⁽¹⁾(2015)

عنوان البحث	جودة رأس المال البشري وإنتاجية عنصر العمل: حالة ماليزيا
مشكلة البحث	اثارت ظروف سوق العمل الماليزية سؤالا :هل إن جودة رأس المال البشري مهمة لإنتاجية العمل في ماليزيا؟
فرضية البحث	انطلق البحث من فرضية مفادها ان المستوى التعليمي للعامل والحالة الصحية وكلاء لجودة رأس المال البشري .
هدف البحث	تقدير مساهمات جودة رأس المال البشري في إنتاجية العمل في ماليزيا.
استنتاجات البحث	ان المؤهلات التعليمية والصحية الجيدة تساهم بشكل كبير في إنتاجية عنصر العمل في ماليزيا ،كما ان النمو في العمال الحاصلين على تعليم ثانوي له اثار اعلى بكثير على الإنتاجية من العمال الحاصلين على تعليم عال لان الاقتصاد الماليزي تهيم عليه قطاعات التصنيع والبناء والتعدين. واخيرا تحسين متوسط العمر المتوقع له اعلى تأثير على إنتاجية العمل في ماليزيا.

(¹) Mohd, et al , "Quality of Human Capital and Labor Productivity : A case of Malaysia, "International Journal , Management and Accounting ,The International Islamic University Malaysia ,Vol. 23,No.1, Malaysia,2015,P 37-52.

4. Fahriye Yaprak DOĞAN⁽¹⁾(2019)

عنوان البحث	تأثير الإنفاق على التعليم في القطاع العام على بطالة الشباب: تقييم لتركيا والمملكة المتحدة.
مشكلة البحث	تعمل البلدان دائما على إيجاد حلول للبطالة، التي أصبحت مصدر قلق عالمي. و استنادا إلى العديد من الدراسات ، لوحظ وجود علاقة سلبية بين البطالة والتعليم ،لذا تم التأكيد على أنه يجب أولا حل القضايا في النظام التعليمي من أجل الكفاح لوضع حداً للبطالة.
فرضية البحث	على الرغم من أن عدد الشباب في تركيا أكبر بكثير من عدد الشباب في المملكة المتحدة ، إلا أن إنفاق الحكومة التركية على التعليم أقل من المملكة المتحدة.
هدف البحث	تحليل بطالة الشباب فيما يتعلق بمستوى الإنفاق الحكومي على التعليم. و مقارنة الإنفاق الحكومي على الخدمات التعليمية في تركيا والمملكة المتحدة على أساس المبالغ النقدية وتوزيع هذه النفقات. و تحليل نتائج المقارنة مقابل بيانات بطالة الشباب في البلدان.
استنتاجات البحث	يلاحظ أن عمالة الشباب تميل إلى الانخفاض في المملكة المتحدة بينما تزداد بالتالي على مر السنين في تركيا. بسبب السكان الشباب ،لذا فان الطلب على التعليم أعلى في تركيا مقارنة بالمملكة المتحدة. ومع ذلك، في حالة عدم تلبية الطلب على التعليم، لن يتم إنشاء قوة عاملة مؤهلة وستتخفض عمالة الشباب، مما سيؤدي إلى زيادة بطالة الشباب. وأخيرا، يلاحظ أن بطالة الشباب ستتخفض حيث يرتفع مستوى التعليم وهناك حاجة إلى مزيد من الإنفاق على التعليم لزيادة التعليم .

ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة :

من خلال ما كتب حول هذا الموضوع نجد أن هذا البحث هو امتداد للبحوث والدراسات السابقة لكنه يتميز عنها في أمور عديدة منها توضيح و تحليل طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم وإنتاجية عنصر العمل في المدة الزمنية للدراسة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٢) والاختلاف في متغيرات الدراسة واستخدام الأنموذج القياسي في دراسة العلاقة.

(¹) Fahriye Yaprak DOĞAN," KAMU KESİMİ EĞİTİM HARCAMALARININ GENÇ İŞSİZLİĞİ ÜZERİNE ETKİSİ: TÜRKİYE VE İNGİLTERE AÇISINDAN BİR DEĞERLENDİRME", Yüksek Lisans Tezi, Hacettepe Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü, Maliye Anabilim Dalı, Ankara, Türkiye, 2019,p1

الفصل الأول

الإطار النظري للإنفاق الحكومي والتعليم وإنتاجية عنصر العمل

المبحث الأول :الإطار النظري للإنفاق الحكومي

المبحث الثاني : الإطار النظري للإنتاجية

المبحث الثالث : الإطار النظري للإنفاق الحكومي على التعليم
ودوره في إنتاجية عنصر العمل

تمهيد

يعد الإنفاق الحكومي أداة مهمة ومؤثرة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات لتلبية الاحتياجات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن الإنفاق الحكومي يسمح للحكومات بإدارة الأجهزة الإدارية ، ويعكس حجم ذلك الإنفاق إلى حد كبير فاعلية الحكومة ومدى تأثيرها على القطاع المالي ، وبشكل عام أن الإنفاق الحكومي هو مقياس نقدي للسلع والخدمات التي تقدمها الحكومات للمجتمع. كما تبرز أهمية الإنفاق الحكومي على التعليم من خلال أهمية قطاع التعليم .

إذ تضمن الفصل الاول ثلاثة مباحث ،تناول المبحث الاول الإطار النظري للإنفاق الحكومي، بينما تناول المبحث الثاني الإطار النظري للإنتاجية، فيما تناول المبحث الثالث الإطار النظري للإنفاق على التعليم ودوره في إنتاجية العمل.

المبحث الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي

المطلب الأول : مفهوم الإنفاق الحكومي

أولاً : ماهية الإنفاق الحكومي

اختلف معظم الاقتصاديين ليس من خلال إعطاء مفهوم واضح للإنفاق الحكومي ، ولكن من خلال فهم واضح لتأثيره في النشاط الاقتصادي. فالإنفاق الحكومي هو مصطلح يصف النقود التي تقوم الدولة بإنفاقها في الاقتصاد^(١).

لذا يتم تعريف الإنفاق الحكومي على أنه مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد إشباع حاجة عامة^(٢). كما يمكن تعريفه على أنه المبلغ الذي تدفعه الخزانة العامة بعد الموافقة عليه من قبل السلطات التشريعية ، إذ ينفقه الأشخاص العامين لتوفير السلع والخدمات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية^(٣). ويعرف أيضا بأنه مبلغ نقدي يقوم شخص عام بإنفاقه بقصد تحقيق نفع عام^(٤). و يعد هذا التعريف أحد أكثر التعريفات المتفق عليها شيوعاً ، إذ يوضح إن النفقة الحكومية تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي:

١. **النفقة الحكومية هي مبلغ من النقود** : إن تكون النفقة الحكومية مبلغاً من النقود ، إذ تحتاج الدولة للقيام بوظائفها إلى النقود ،حتى تتمكن من القيام بواجباتها^(٥). فالدولة عند قيامها بدورها في تقديم الخدمات والانشاءات، تدفع النقود كمقابل للذين ينجزون هذ الأعمال والخدمات^(٦). كما إن الإنفاق النقدي يتيح فرص أكبر للمساواة بين أفراد المجتمع في الاستفادة من النفقات الحكومية وتحمل الاعباء العامة التي تفرضها الدولة^(٧).

(١) J.D.Danladi and others , "Government Expenditure and Its Implication for Economic Growth :Evidence from Nigeria :Evidence from Nigeria' 'Journal Of Economic and Sustainable Development ,Nigeria , Vol.6, No.18,2015, P142.

(٢) وليد عبد الحميد عايب ، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، ط١ ، مكتبة حسين العصرية ،بيروت ،لبنان ، ٢٠١٠ ، ص١٠١.

(٣) Mithani , modern public finance theory and practice, Himalaya House ,NewYork, 1998,P221.

(٤) عادل احمد حشيش ، اصول المالية العامة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ١٩٨٣ ، ص٦٣.

(٥) شهد محمد علي ، عبد الله خضر السبعوي ، اثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الإنفاق العام -ماليزيا نموذجاً للمدة (١٩٩٠-٢٠٢٠)،مجلة الريادة للمال والاعمال ،الموصل ،العراق ،المجلد ٣،العدد ٤ ، ٢٠٢٢ ، ص١٩٣.

(٦) عبد الله الشيخ محمود الطاهر ،مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، ط١ ،كلية العلوم الادارية ،عمادة شؤون المكتبات ،جامعة الملك سعود ،المملكة العربية السعودية ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٩-١١٠.

(٧) سعود جايد مشكور العامري ،عقيل حميد جابر الحلو ،مدخل معاصر في علم المالية العامة ، ط٢ ، دار المناهج للنشر والتوزيع ،الأردن ، ٢٠٢٠ ، ص٢٦.

٢. تصدر النفقة الحكومية عن الدولة أو احدى هيئاتها العامة: هنا يجب أن تصدر النفقة الحكومية من قبل شخص معنوي واداري، الذي هو إحدى الهيئات العامة الإدارية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية تمتلك الصفة السيادية^(١).

٣. إن النفقة الحكومية هدفها تحقيق نفع عام: فهدف النفقات الحكومية هو إشباع وتحقيق الحاجات العامة ويعد هذا الهدف هو هدفها الأساسي والوحيد، فلا يعد الإنفاق الذي يهدف لتحقيق منفعة خاصة إنفاقاً عاماً حتى إن قامت بإنفاقه الدولة^(٢).

للإنفاق الحكومي قواعد وضوابط معينة لا يمكن تجاوزها وهي قاعدة المنفعة، قاعدة الاقتصاد في الإنفاق، وقاعدة الترخيص أي ان القائمين بالإنفاق يخضعون إلى تعليمات بطلب السماح لهم بصرف النفقة العامة من الجهة المختصة^(٣).

ثانياً: أهمية الإنفاق الحكومي

إن أهمية الإنفاق الحكومي تبرز من خلال الأدوار التي تؤديها الدولة وآثارها الكثيرة في الاقتصاد القومي، إذ يؤدي ذلك إلى تطور اقتصادات البلدان سواء كانت بلدان متقدمة أو نامية لذا فان أهمية الإنفاق تأتي من خلال الاتي^(٤):

١. الإنفاق الحكومي مخصص لتسيير عمل هيئات الدولة ومؤسساتها وتطوير الجهاز الإداري.
٢. توفير الخدمات العامة مثل الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وتحقيق العدالة في المجتمع هذا فضلاً عن الاعانات الاجتماعية واعانة دعم السلع الأساسية .
٣. الإنفاق الحكومي يمثل إنفاقاً مهماً لتحريك عجلة الاستثمار وتطوير البنية التحتية وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي .
٤. الإنفاق على التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية، والإنفاق على رواتب الموظفين الحكوميين.
٥. الإنفاق على الخدمات الأساسية للمجتمع مثل النقل والمواصلات والماء والكهرباء والصرف الصحي.

(١) أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط ٩، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٥، ص ٣٦.

(٢) خبايا عبد الله، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ٦١.

(٣) صباح نعمه علي، اسماء جاسم محمد، الإنفاق الحكومي في العراق وتحقيق الاهداف الانمائية للألفية: الواقع والتحديات، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ١١، العدد ٢٧، العراق، ٢٠١٩، ص ١٣٥.

(٤) خليل احمد كايد، الإدارة الدولية والعالمية، ط ١، دار كنوز المعرفة، عمان، الاردن، ٢٠١٠، ص ٢٢-٢٣.

٦. تحقيق العدالة من خلال توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع من أجل التمكن من تغطية النفقات العامة .

٧. دفع قيم السندات المستحقة ومبالغ أقساط وفوائد الدين العام في الداخل والخارج.

٨. الإنفاق على الدفاع من أجل حماية البلد من الاعتداءات الخارجية وكذلك الإنفاق لتطوير القدرات العسكرية.

المطلب الثاني : الجدل الفكري حول الإنفاق الحكومي

أولاً: الإنفاق الحكومي في النظرية الكلاسيكية

تقوم النظرية الكلاسيكية على مبدأ الحرية الاقتصادية والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية بشكل عام وان يقتصر دورها على الدفاع والأمن الداخلي وتحقيق العدالة^(١). أي إن الكلاسيك قد حددوا واجبات ووظائف الدولة السيادية بان تكون في حدود ضيقة^(٢).

المدرسة الكلاسيكية، التي تعد أول مدرسة للفكر الاقتصادي، ارتبطت في القرن الثامن عشر بالاقتصادي آدم سميث والاقتصاديين الذين تبعوه، مثل روبرت مالتوس وديفيد ريكاردو، الذين كانت فكرتهم التقليدية هي أن الأسواق تعمل بشكل جيد عندما تتركها وحيدة. وركز نهجهم على الحد من التدخل والسماح للأسواق بالعمل بحرية، إذ إن آلية الأسعار هي يد خفية قوية لتخصيص الموارد الاقتصادية والاستفادة منها إلى الحد الأقصى. وذلك لأن الكلاسيك افترضوا أن الاقتصاد قادر على العودة إلى وضع التوازن من خلال آلية التعديل الذاتي التلقائية^(٣). وهذا يعني أن هناك منافسة كاملة في جميع الأسواق وأن الوكلاء يقررون حجم المشتريات والمبيعات بناءً على أسعار محددة ومرنة تماماً^(٤).

إذ يقتصر دور الدولة على حماية أفراد المجتمع، سواء كانوا منخرطين في معاملات السوق أو في حياتهم الخاصة، وأيضا على توفير السلع والخدمات التي لا يوفرها نظام السوق^(٥)، هذا يعني ان الاعمال التي تلتزم الدولة القيام بها هي تسهيل التجارة ونشر التعليم والمحافظة على الصحة العامة وهذا

(١) خبايا عبد الله ،مصدر سابق ،ص ١٠٥ .

(٢) محمد خصاونه ،المالية العامة النظرية التطبيق ،ط١، دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن ،٢٠١٤، ص٢١ .

(٣) P. Chacko Jose ,K. Rajan "History of Economic Thought" ,University of Calicut ,Kerala, India, 2011 ,P8-9.

(٤) Brian Snowdon ,Howard R. Vane ,"Modern Macroeconomics", published by Edward Elgar,

, Cheltenham , UK. Northampton ,MA ,USA,2005. P38.

(٥) Anger Sandmo, " Adam Smith and modern economics ",Discussion paper ,Instituttt of samfunnskonomir , April Bergen , Norway , 2014,P10.

ما يعرف في وقتنا الحاضر بالنفقات الاقتصادية والاجتماعية وان كانت النفقات محدودة في تلك الفترة، أي ان النفقات العامة قد اقتصرت على تسيير المرافق العامة الضرورية^(١).

إن الإنفاق الحكومي في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية ليس اداة رئيسية، إذ يعتقد الكلاسيك إن الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري التجاري هما الاكثر أهمية للمجتمع وتأثيراً في النمو الاقتصادي. وان الافراط في الإنفاق الحكومي قد يستنزف الموارد الاقتصادية أقيمة التي يحتاجها الأفراد والشركات وقد يؤخر النمو الاقتصادي للدولة^(٢). وفقاً لذلك فإن الإنفاق الحكومي ليس له أي تأثير في الناتج المحلي الإجمالي بسبب المزاومة الكاملة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار^(٣). وقد هيمن المبدأ الكلاسيكي على الاقتصاد العالمي حتى حدوث ازمة الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن العشرين والذي كشف فشل النظام الكلاسيكي^(٤).

ثانياً: الإنفاق الحكومي في النظرية الكنزوية

بدأت أفكار النظرية الكلاسيكية تختفي بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٢، إذ سيطرت القوى الانكماشية على الوضع الاقتصادي وواجهت اقتصادات الدول الرأسمالية صدمة اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة، أثرت بشكل خطير على تطور الفكر الاقتصادي و أصبحت الأفكار الكلاسيكية موضع شك، ولم تعد الأجور والأسعار مرنة^(٥). وفي عام ١٩٣٦ قدم الاقتصادي الإنجليزي "جون مينارد كينز" تفسيراً جديداً للكيفية التي يتم بها تحديد مستوى التوظيف وذلك في كتابه "النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقود" والذي أحدث به ثورة كبيرة في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بمشكلة البطالة، إذ هاجم افكار النظرية الكلاسيكية، إذ ترى النظرية الكنزوية أن النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على الميكانيكية القادرة على ضمان تحقق التوظيف الكامل، وأن الاقتصاد القومي قد يصل إلى التوازن في الناتج القومي رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد. فحالة التوظيف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الأسعار وفق الفكر الكينزي إنما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق^(٦).

(١) عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩٢، ص ١٤-٤٥.

(٢) P. Chacko Jose ,K. Rajan ,op .cit, P166.

(٣) Masoome Fouladi , "The Impact of Government Expenditure on GDP ,Employment and Private Investment a CGE Model Approach, Iranian Economic Review , Iran ,Vol.15, No.27 ,fall 2010.P54.

(٤) Chandana Aluthge and others, "Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Nigeria 1970-2010" ,CBN Journal of Applied statistics, Vol.12, No.1, June ,2021,P142.

(٥) Dragoljub Stojanov, " Validity of the economic thoughts of Keynes and Marks for the 21st century", similarity ,University of Rijeka ,Faculty of Economics, Croatia, 2007, P15.

(٦) خديجة الاعسر، اقتصاديات المالية العامة، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ٢٠١٦، ص ٢٦٩.

لقد قدم من خلال كتابه المبررات النظرية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تبني سياسات اقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي^(١). إذ يرى كينز ان قرارات القطاع الخاص في بعض الاحيان قد تؤدي إلى نتائج غير فعالة على مستوى الاقتصاد الكلي لذا فان هذا الأمر يتطلب من الدولة سياسة مالية نشطة وفعالة من أجل تحقيق استقرار الانتاج على مدى دورة الاعمال. كما بين ان البطالة لست نتاجاً للكسل بل هي نتيجة للقصور في بنية النظام الاقتصادي. وأنه لا يوجد ضمان بان جميع السلع التي ينتجها الأفراد ستقابل الطلب عليه وان البطالة هي شيء طبيعي في الاقتصاد، ورأى ان الاقتصاد لا يستطيع الحفاظ على نفسه عند مستوى التشغيل الكامل لذا يجب ان تتدخل الحكومة من خلال الإنفاق الحكومي أي استخدام سياسة مالية توسعية لزيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي و الحد من البطالة والانكماش^(٢).

كما استنتج كينز أن تدخل الحكومة بشكل مباشر من خلال دعم الاستثمارات الجديدة يمثل السبيل الوحيد لتجنب الوقوع في حالة كساد طويلة^(٣). ويمكن تلخيص أهم خصائص التحليل الاقتصادي الكينزي على الشكل الآتي :

١. إن تحليل كينز للفترة القصيرة لأن في الأجل الطويل كلنا اموات حسب مقولته الشهيرة "إنه في المدة الطويلة سنكون جميعاً امواتاً".
٢. رأى كينز على أن الإنفاق الاستثماري هو جزء من الطلب الكلي بالتالي أهمل دور الاستثمار كإضافة إلى الطاقة الإنتاجية ، بسبب إهماله للفترة الطويلة التي يصبح فيها الاستثمار فعالاً في زيادة الطاقة الإنتاجية^(٤).
٣. الطلب الفعال عند كينز هو طلب كافة الوحدات المقترن بالقوة الشرائية وبالتالي يتحول الى انفاق كلي ، أو الدخل الذي يتوقع أن يحصل عليه المنظمون من مقدار التشغيل الذي قرروا أن يعطوه، وبذلك فان نقطة توازن التشغيل تكون عند تقاطع منحني الطلب الإجمالي مع منحني العرض الإجمالي^(٥).
٤. يرى كينز أن حجم السكان ثابت وكذلك ثبات كل من الفن الانتاجي وحجم رأس المال لذا فان أي زيادة أو نقصان في الدخل القومي هي نتيجة الزيادة أو النقص في العمالة أو التشغيل .

(١) سعيد سعد مرطان ،مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام ، ط٢، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،لبنان ،٢٠٠٤، ص٣٠.

(٢) P. Chacko Jose ,K. Rajan ,op .cit, P163.

(٣) روبرت سكيلسكي ،جون مينارد كينز ، ترجمة عبد الرحمن مجدي ، ط١ ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر ،٢٠١٥، ص٨٢.

(٤) ساري نصر الدين ، محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي ، جامعة سطيف ١، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ، ٢٠١٨، ص٩١ .

(٥) رفعت السيد العوضي ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ط١، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية ،مصر ،٢٠١٨، ص٢٨٣.

٥. تحليل كينز هو تحليل كلي فهو يتعامل مع كميات كلية أو إجمالية أي يتعامل مع الاستهلاك الكلي أو الاستثمار الكلي وليس السلوك الفردي الجزئي .
٦. تحليل كينز تحليل نقدي وأن الأجور ليست مرنة ،بل أنها جامدة على الأقل أي لا تقبل الانخفاض إلا بعد حين .
٧. عارض قانون ساي "العرض يخلق الطلب " اذ إن العرض لا يخلق الطلب بل على العكس الطلب هو من يخلق العرض ، فوجود الطلب في السوق هو الذي يؤدي إلى تحفيز المنتجين على إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الطلب، أي أن كينز يركز على الطلب الكلي وليس العرض الكلي^(١).
٨. دعى الكينزيون إلى ضرورة تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسات المالية والنقدية الملائمة من أجل تحفيز التشغيل الكامل واستقرار الاسعار وتحقيق النمو الاقتصادي^(٢).
- واخيراً ومنذ الحرب العالمية الثانية فقد شجعت النظرية الكينزية على الاهتمام بالإنفاق الحكومي لحل المشكلات المتعلقة بالديناميكيات الاقتصادية والنمو الاقتصادي. وأن الإنفاق الحكومي يمكن أن يحسن النمو الاقتصادي في ظل غياب الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار في الاعمال التجارية^(٣).

ثالثاً: الإنفاق الحكومي عند المدرسة النقدية

في أواخر الستينات وخلال سبعينيات القرن العشرين واجه الاقتصاد الكينزي والافكار الكينزية تحديات ومشكلات كبيرة تمثلت في تصاعد معدلات البطالة والتضخم معاً، وهو ما عرف بظاهرة الركود التضخمي (Stagflation). وقد عجزت النظرية الكينزية من تفسير هذه الظاهرة الجديدة، كما أنها لم تستطيع معالجة هذه المشكلة، وعند ذلك ظهر التحدي الكبير من المدرسة النقدية (أو مدرسة شيكاغو) التي ارتبطت بالاقتصادي ميلتون فريدمان^(٤).

وكان فريدمان هو الصوت المهيمن من بين اقتصاديي المدرسة النقدية في تحدي الافكار الكينزية^(٥). إذ اسس المذهب النقدي من خلال اعادة صياغة للنظرية الكمية للنقود وقام بنشر مقالة شهيرة عام ١٩٥٦ بعنوان "النظرية الكمية في النقود"^(١).

(١) حازم البيلاوي، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي، ط١، دار الشروق، القاهرة، مصر، ١٩٩٥، ص١٣٣-١٣٩.

(٢) مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، ط١، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٨، ص ٣٤٧.

(٣) P .Chacko Jose ,K. Rajan,op.cit,P167.

(٤) مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص٢٩١.

(٥) Ropert L .Hetzel , "What Remains of Milton Friedmans Monetarism" ,Federal Reserve Bank of Richmond , Richmond ,2017,P3.

كما أن مدرسة شيكاغو (مدرسة الفكر الاقتصادي النقدي) قد جاءت لتؤكد دور السلطة النقدية (البنك المركزي) في السيطرة على كمية النقد المتداول من أجل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي^(١). ويمكن تلخيص سياسة المدرسة النقدية وعلى الشكل الآتي^(٢):

١. يؤكد الاقتصاديون النقديون على الدور الذي تلعبه التغيرات في عرض النقد في تحديد الناتج الحقيقي ومستوى الاسعار.

٢. لا يعتقد النقديون بأن الاقتصاد يخضع إلى حالة عدم التوازن في سوق العمل وسوق السلع.

٣. إن تدخل الدولة ليس له دوراً فعالاً ومهما في النشاط الاقتصادي. إذ إن تأثير السياسة الاقتصادية تعمل بفواصل زمني طويل ومتغير، فإن أي محاولة تدخل للدولة لتحقيق الاستقرار سوف تجعل الامور سيئة بشكل أكبر.

خلاصة القول أن اصحاب المدرسة النقدية يركزون على السياسة النقدية باعتبارها سياسة فعالة ومهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي نفس الوقت فهم ينظرون إلى السياسة المالية على أنها غير فعالة مالم تكن مصحوبة بالتغير في عرض النقد^(٤). أي أنهم يرون اذا لم يرتبط عجز الموازنة بزيادة عرض النقد فإن زيادة الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى نقص في الإنفاق الخاص وبذلك تتراحم النفقات الحكومية مع النفقات الخاصة ولا يحدث أي تغيير على الطلب الكلي مالم يزد عرض النقد.

كما أن الاستقرار الاقتصادي يتطلب زيادة المعروض النقدي بنسبة ثابتة ومعينة تتفق مع معدلات النمو الاقتصادي. وبذلك فإن النقديين قد حددوا دور السلطات النقدية بمهمة واحدة إلا وهي رقابة كمية النقد والعمل على نموها بمعدل مستقر يتفق مع معدل النمو الاقتصادي^(٥).

رابعاً: الإنفاق الحكومي في مدرسة جانب العرض

ظهرت آراء مدرسة جانب العرض في السبعينيات من القرن العشرين بسبب فشل السياسات الاقتصادية الكينزية، وخاصة فشل إدارة الطلب، في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان الرأسمالية

(١) معاذ الشرفاوي الجزائري، تاريخ الفكر الاقتصادي، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٢٠، ص ٢٦٢.

(٢) P. Chacko Jose, K. Rajan, op.cit, P169-170.

(٣) مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص ٢٩٥.

(٤) مايكل ايدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية، ١٩٩٩، ص ٣٣٤.

(٥) حازم الببلاوي، مصدر سابق، ص ١٥٨.

الصناعية خلال أزمة النفط عام ١٩٧٣، أي خلال الركود التضخمي، حيث انتقدت الفكر الكينزي الذي أهمل جانب العرض وركز على جانب الطلب^(١).

منطلقة من أن الناتج لا يعتمد فقط على الطلب الكلي بل يعتمد أيضا على مدى قابلية الاقتصاد في عرض السلع والخدمات. لذا فإن هذه المدرسة تدعو إلى الاعتماد على سياسات اقتصادية من شأنها أن تحفز النمو في العرض الكلي عن طريق دعم الانتاج وتحقيق التشغيل الكامل، وهذه الدعوة تعد بمثابة انتقاداً شديداً وواضحاً للفكر الكينزي. إذ ترى مدرسة جانب العرض أنه في حالة حدوث ظاهرة التضخم فإن استخدام السياسة الكينزية لمعالجة هذه الظاهرة عن طريق خفض الطلب الكلي عن العرض الكلي سيتسبب ذلك في ارتفاع معدل البطالة على الرغم من إنخفاض التضخم. لذا يؤكد أصحاب هذه المدرسة أن أفضل طريق لتحسين الوضع الاقتصادي هو التحول من سياسة انعاش الطلب الكلي إلى سياسة زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات وهذا الشيء الذي يميز هذه المدرسة عن المدارس الأخرى لأنها تؤكد على تخفيض الضرائب وتقديم الدعم الضريبي لقطاع الاعمال الخاص وبالتالي فإن إنخفاض تكاليف الانتاج سيكون حافزاً كبيراً للعمل والاستثمار والادخار مما ينعكس إيجابياً على العرض الكلي^(٢).

إذ ترى هذه المدرسة أن الدولة غير منتجة، وعليها أن تفعل فقط ما هو ضروري لتسيير الشؤون الاجتماعية بشكل قانوني ومنظم، وحماية المجتمع من التهديدات الخارجية وضمان الأمن. وأي شيء آخر يعتبر مضيعة للوقت والهدر^(٣).

خامساً: الإنفاق الحكومي في نظرية التوقعات العقلانية

جاء ظهور هذه المدرسة تزامناً مع الشكوك التي راودت المفكرين الاقتصاديين وصنّاع القرار بمدى فاعلية السياستين المالية والنقدية للمدرستين الكينزية والنقدية في معالجة المشكلات الاقتصادية ومن أبرز مفكريها الاقتصاديين (روبرت لوكاس) و (توماس سارجنت) إذ أهتم هؤلاء المفكرين بصياغة نظرية التوقعات العقلانية^(٤). والمقصود بالتوقعات العقلانية هو الاستخدام الأمثل والكفوء للمعلومات المتاحة لبناء قرارات مستقبلية سليمة. وأن هذه المعالجة الجديدة للاقتصاد الكلي قد استندت على نظرية

(١) P. Chacko Jose ,K. Rajan,op.cit,P172.

(٢) عبد علي كاظم المعموري ،تاريخ الافكار الاقتصادية ،ط١،مكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،الاردن ،عمان ،٢٠١٢،ص٤٦٢-٤٦١.

(٣) مدحت القرشي ،تطور الفكر الاقتصادي ،مصدر سابق ،ص ٣١٨.

(٤) جعفر طالب احمد الخزعلي ، " تاريخ الفكر الاقتصادي ، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية " ، الجزء الثاني ، ط٢ ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد، العراق ، ٢٠١٧ ، ص٢٦٢-٢٦١.

التوازن التي تفترض أن الاسواق تكون في حالة توازن مستمر. كما أنهم يرون أن للحكومة دوراً محدوداً في تحديد ورسم السياسات الاقتصادية وذلك نابع من رأيهم من أن الاسواق تكون في حالة توازن^(١).

كما تفترض مدرسة التوقعات العقلانية أن الأفراد والمؤسسات الاقتصادية قادرون على التكيف وبسرعة مع التغيرات التي تحدث في الظروف الاقتصادية وتوقع ما سيحدث من خلال دراسة أحوال و أنماط الأنشطة الاقتصادية^(٢). إي عندما يقوم الأفراد بتشكيل توقعاتهم فإنهم يستخدمون كل المعلومات المتوفرة لديهم ومع استخدامهم تلك المعلومات بشكل كفؤ سوف تتبلور لديهم معرفة تامة عن النموذج الاقتصادي الملائم الذي يستخدمه صانعو السياسات الاقتصادية في صنع قراراتهم، كما أن الأفراد من خلال ذلك سوف يتعلمون كيف تتحرك المتغيرات الاقتصادية في علاقتها مع بعضها البعض وأيضاً التنبؤ بردود افعال صانعي السياسات الاقتصادية اتجاه التغيرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية. هذا يعني أن الدولة لا تستطيع استخدام السياسة المالية أو السياسة النقدية وبشكل منتظم لخداع الناس^(٣).

فعند قيام الدولة باستخدام سياسة انفاقية توسعية أي زيادة الإنفاق الحكومي في فترات الركود الاقتصادي، وطبقاً لنظرية التوقعات العقلانية سوف يتوقع الأفراد اثاراً لهذه الزيادة في الطلب الكلي وفرص العمل والاسعار سوف تزداد، مما يحفز الأفراد على المطالبة برفع أجورهم استناداً على توقعاتهم، وهنا ستفشل السياسة التوسعية في تحقيق أهدافها المتمثلة بزيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة. وعلى النقيض من ذلك فعند استخدام الدولة لسياسة انفاقية انكماشية أي تخفيض الإنفاق الحكومي بسبب العجز في الموازنة الحكومية، فإن الأفراد سيتوقعون ارتفاع معدلات الضرائب في المستقبل، مما يدفع توقعهم هذا للمحافظة على استهلاكهم الحالي واستخدام أية زيادة في الدخل لغرض زيادة الادخار بدلاً من زيادة الطلب الاستهلاكي من أجل مواجهة الارتفاع المتوقع في الضرائب مستقبلاً، وهنا نلاحظ انعدام دور السياسة الإنفاقية^(٤). أي أن دور الدولة في نظر مدرسة التوقعات العقلانية هو السيطرة على مستوى الاسعار وتحقيق زيادة بالإنتاج والسيطرة على عرض النقد لضبط الوضع الاقتصادي. كما على الدولة أيضاً أن تعرف عن سياساتها مقدماً وبدقة حتى يستطيع الأفراد توقع تلك السياسات وبذلك يتمكنون من تحديد الأجور والاسعار التي تتلاءم مع مستوى التشغيل الكامل^(٥).

(١) سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الاول، ط ١، مطابع الاهرام للتوزيع، الكويت، ١٩٩٤، ص ٩٥.
(٢) John B. Taylor, "How The Rational Expectations Revolution Has Changed Macro Economic Policy Research", Revised Draft, Stanford University, 2000, P4.

(٣) مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص ٣٠٤-٣٠٣.
(٤) جيمس جواريتني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، ١٩٩٩، ص ٤٦٥-٤٦٧.
(٥) مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، مصدر سابق، ص ٣٠٥-٣٠٦.

المطلب الثالث: تصنيف الإنفاق الحكومي

أولاً: النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية: تقسم النفقات الحكومية حسب معيار الجهة الموجهة إليها النفقات إلى (النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية):

١. **النفقات الجارية:** وهي النفقات التي تهدف الدولة من خلالها إلى تسيير الاعمال الحكومية وتشتمل على نفقات السلع والخدمات ورواتب الموظفين و أجورهم وسداد فوائد الدين العام وكذلك الاعانات والمدفوعات التحويلية التي تهدف إلى تقديم الدعم المباشر أو غير المباشر للأفراد أو سلع وخدمات معينة و نفقات التشغيل والصيانة و نفقات الصحة والتعليم والدفاع والتمثيل السياسي وغيرها. وتتصف بالتكرار والدورية كل سنة وتعتمد الدول في تمويل هذا النوع من النفقات على الإيرادات العادية. وعادة ما يتم تضمين النفقات العسكرية في النفقات الجارية، باستثناء النفقات المحددة للقواعد العسكرية^(١).

٢. **النفقات الاستثمارية:** وتسمى أيضاً بالنفقات الرأسمالية وتكون مخصصة لشراء الموجودات الثابتة والمخزون السلعي والموجودات المعنوية والمالية، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية سواء كانت مدفوعة نقداً أو عيناً، وأيضاً الإنفاق على البنى التحتية فضلاً عن الإنفاق على المشاريع الإنتاجية^(٢). أي أن النفقات الرأسمالية هي إجمالي تكوين راس المال الثابت والذي يشتمل صافي عمليات الاستحواذ على الاصول الثابتة (المساكن والهيكل والآلات والمعدات)^(٣). وتهدف هذه النفقات إلى تنمية الثروة القومية وتستهدف أيضاً برامج الاستثمار في الدول النامية الخاص بتعظيم صافي القيمة المالية للمشاريع، والتي ترتبط بمدى توفر الموارد والقيود المؤسسية والاقتصادية الكلية. وتعتمد الدول على القروض العامة في تمويل هذا النوع من النفقات، وتلجأ الدول إلى التوسع في النفقات الرأسمالية لزيادة النشاط الاقتصادي وتطويره لمواجهة الازمات الاقتصادية المستعصية التي قد تتعرض لها^(٤).

(١) Joshua E. Green , "Public Finance ", Revised Edition, World Scientific Publishing CO. Pte .Ltd. ,Singapore ,2021,P25.

(٢) سارة اكرم خطاب واخرون ، تحليل قياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، مجلة تنمية الرافدين ، العدد ١٢٢، مجلد ٣٨، الموصل، العراق ، ٢٠١٩، ص ١٢٤.

(٣) Joaquim Miranda Sarmiento , "Public Finance and National Accounts in the European Context", Springer Nature AG.,Switzerland,2018,P151.

(٤) منصور ميلاد يونس ، مبادئ المالية العامة ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ، ليبيا ، ٢٠٠٤، ص ٣٢.

ثانياً: **النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:** تقسم النفقات من حيث تأثيرها في الدخل القومي إلى :

١. **النفقات الحقيقية :** وهي النفقات التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بصورة مباشرة وتحصل الدولة على مقابل لها بصورة سلع وخدمات وتشمل رواتب وأجور الموظفين والنفقات اللازمة للقيام بالخدمات الصحية والتعليمية والدفاعية والقيام بالمشاريع الإنتاجية . وقد تقوم الدولة بمنح هذه السلع والخدمات للمواطنين أما بالمجان أو بسعر رمزي مثل الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك النفقات الاستثمارية^(١).

٢. **النفقات التحويلية :** وهي النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بصورة مباشرة وهي ليس لها مقابل مباشر وتهدف الحكومة إلى تحويل مبالغ نقدية من فئة إلى أخرى في المجتمع أي تساهم في إعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع ، هذا يعني أن هذا النوع من النفقات من شأنه نقل القوة الشرائية بين فئات المجتمع واحداث تغيير في انماط الدخل القومي وتقسّم النفقات التحويلية إلى ثلاثة انواع:

أ- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وهي تشمل الاعانات الممنوحة من قبل الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف تخفيض التكاليف والحد من ارتفاع الاسعار ، وقد تكون على شكل اعانات تصدير أو استيراد بقصد تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية ، وتعد برامج الدعم الحكومي من أهم برامج الإنفاق التحويلي التي يكون هدفها خفض السعر الذي يدفعه المستهلك وتقدم هذه البرامج للأفراد أما مجاناً كالتعليم والصحة أو بسعر رمزي يقل عن سعر السوق^(٢).

ب- **النفقات التحويلية الاجتماعية :** هي تلك النفقات التي تنفذها الحكومة دون الحصول على مقابل لها ويكون هدفها تحقيق البعد الاجتماعي للإنفاق الحكومي مثل إعانات البطالة التي تمنح للأفراد الذين فقدوا وظائفهم بسبب أسباب خارجة عن أرادتهم أو لحين حصولهم على وظيفة أو عمل، وكذلك إعانات كبار السن والعجزة والإعانات التي تعطى لمحدودي الدخل والفقراء . وتعرف هذه النفقات أيضاً بنفقات برامج الرفاهية الاجتماعية الموجهة للفقراء .

ت- **النفقات التحويلية المالية :** وهو النوع الثالث من الإنفاق التحويلي الذي يكون هدفه مواجهة اعباء القروض العامة والتي تتمثل في فوائد القرض العام وأقساط اهتلاكه السنوي ، ويطلق عليها أيضاً بنفقات خدمة الدين العام^(٣).

(١) يونس احمد البطريق ، المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٤ ، ص ١٨٧ .

(٢) وليد عبد الحميد عايب ، مصدر سابق ، ص ١٠٩ .

(٣) عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات المالية العامة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص ١٨٩-١٩٠ .

المطلب الرابع : أسباب زيادة الإنفاق الحكومي

لوحظ أن ظاهرة زيادة الإنفاق الحكومي تستمر سنة بعد أخرى في جميع الدول وباختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية. ويعد الاقتصادي الألماني فاغنر أول من قام بدراسة هذه الظاهرة، إذ قام بدراسة ميزانيات الدول الأوروبية في أواخر القرن التاسع عشر وأصدر قانوناً يسمى "قانون فاغنر" والذي ينص على أن أنشطة الدول الاقتصادية تتوسع وتنمو مع تزايد النمو الاقتصادي والاجتماعي، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بوتيرة أكبر من الزيادة في الناتج القومي أو الدخل القومي. وقد فسرت هذه الزيادة بحركة التصنيع، إذ إن من آثارها زيادة الدخل الفردي، مما يؤدي إلى توسع حجم الطلب على السلع والخدمات العامة، الأمر الذي يتطلب توفير أموال أخرى، فضلاً عن قيام الدول باستثمار مبالغ ضخمة لتطوير البنية التحتية والهيكل الرئيسية وهذا أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي. وقد قسم فاغنر واقتصاديون آخرون أسباب هذه الظاهرة إلى نوعين من الأسباب^(١):

أولاً: الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات الحكومية

تعني الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق الحكومي زيادة حجم الإنفاق الحكومي من الناحية العددية، دون أن يؤدي ذلك إلى زيادة فعلية أو حقيقية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسن في مستواها. ويمكن تلخيص هذه الأسباب إلى :

١. **تدهور قيمة النقود** : وهذا يعني انخفاض القيمة الشرائية للنقود، أي انخفاض في كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بنفس عدد الوحدات النقدية مقارنة بالكمية التي كان من الممكن شراؤها سابقاً. وتسمى هذه الظاهرة بارتفاع المعدل العام للأسعار . وبما إن ارتفاع الأسعار يرتبط ارتباطاً مباشراً بالنفقات الحكومية ، فسيؤثر على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها ، إذ سيشكل ضغطاً على الدولة لزيادة أجور العمال؛ زيادة مخصصات الدعم والإعانات. علاوة على ذلك، سيؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة تكلفة إنتاج السلع والخدمات، مما يعني استخدام جزء من الإنفاق الحكومي لمكافحة التضخم دون زيادة مقابلة في كمية السلع والخدمات العامة^(٢).

٢. **زيادة مساحة الإقليم أو عدد السكان** : قد تنجم الزيادة الظاهرية في الإنفاق الحكومي عن زيادة في أراضي الدولة أو عدد سكانها، كما هو الحال عندما تحتل دولة ما دولة أخرى أو تستعيد جزءاً من أراضيها، فتكون هذه الزيادة في الإنفاق زيادة ظاهرية بسبب أن النفقات الحكومية لا تعزى إلى

(١) سعود جايد مشكور العامري ، عقيل حميد جابر الحلو ، مصدر سابق ، ص ٣٧ .
(٢) وليد عبد الحميد عايب ، مصدر سابق ، ص ١١٢ .

التوسع في الخدمات العامة نفسها، بل بسبب المساحة الجديدة التي اضيفت إلى الدولة، أو لتلبية احتياجات السكان المتزايدة من تلك الخدمات مما يفرض الحاجة إلى زيادة الإنفاق الحكومي^(١).

٣. **اختلاف الفن المالي** : قد تعزى الزيادة في النفقات الحكومية إلى التغيير المالي أي تغيير طريقة القيود في الحسابات الختامية. ومن المعلوم أن أعداد الموازنة العامة من خلال قاعدة الشمول لا يعتمد فكرة الموازنة الصافية التي تقوم اساساً على قاعدة تخصيص الإيرادات العامة. أي تقوم بعض المؤسسات بإجراء مقاصة في موازنتها بحيث تطرح نفقاتها من الإيرادات التي ستقوم بتحصيلها. وعندئذ لا يظهر في موازنتها سوى فائض الإيرادات على النفقات. فإن هذه الزيادة في النفقات الناتجة عن تغيير الفن المالي تعد زيادة ظاهرية^(٢).

ثانياً: الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات الحكومية

تعد الزيادة الحقيقية في الإنفاق الحكومي هي زيادة المنافع الحقيقية الناتجة عن ذلك الإنفاق لشخص ما في مدتين مختلفتين بنسبة أقل أو دون أي أعباء جديدة. وقد تدل هذه الزيادة إلى نطاق التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة، ويمكن تحليل هذه الزيادة لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية ومالية وإدارية وعسكرية^(٣).

١. **الأسباب الاقتصادية** :- ويعد هذا أحد أهم الأسباب التي تفسر الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي، إذ تلعب دوراً هاماً في تقدير مستوى الإنفاق الحكومي لدولة ما. وتشمل هذه الأسباب ما يلي ، مستوى الناتج القومي، إذ يعد الدخل القومي محدد رئيسي للإنفاق الحكومي ، عندما تقوم الدولة في التوسع بمشروعاتها العامة الاقتصادية بكافة أشكالها، فإن هذا سوف يؤدي إلى نمو الدخل القومي، وبالتالي زيادة موارد الدولة وإنتاجها. ويترتب على ذلك زيادة دخول الأفراد وارتفاع في مستوى معيشتهم^(٤). وكما هو معروف أنه كلما زادت دخول الأفراد، اتسعت أوعية الضرائب بحيث يسهل على الدولة استقطاع مبالغ ضريبية كبيرة، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة. وهذا الأمر يدفع إلى ضرورة قيام الدولة بإشباع حاجات المواطنين والتوسع في نفقات الدولة . ومن ناحية أخرى، أدى تزايد الموارد الاقتصادية والمالية إلى تولي الدولة مهام ووظائف مختلفة في الحياة الاقتصادية، وتسريع التنمية الاقتصادية، ومكافحة الاحتكارات، فضلاً عن الكساد الذي يعاني منه

(١) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة (النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة) ، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨، ص٦٦.

(٢) رفعت المحجوب، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٠، ص٦٩.

(٣) طاهر الجنابي، علم المالية والتشريع المالي، طبعة منقحة، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، ١٩٩٥، ص٣٩.

(٤) عبد الله الشيخ محمود الطاهر، مصدر سابق، ص١١٩-١٢٠.

الاقتصاد بكل آثاره الضارة، وستجبر هذه التأثيرات الدولة على انتهاج سياسة توسعية تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي بهدف زيادة مستوى الطلب الكلي الفعال وتحقيق التوظيف الكامل في حدود القدرة الإنتاجية للاقتصاد. إن هذه السياسة فعالة في الدول المتقدمة وليست في مصلحة الدول النامية الساعية للتنمية الاقتصادية. كما أن قيام الدولة بتقديم الإعانات والمنح والمساعدات الاقتصادية أما للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومناقسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية، أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين القطاع الخاص من الصمود في وجه المنافس الأجنبي في الأسواق الأجنبية، تعد أيضا من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة النفقات الحكومية^(١).

٢. **الأسباب الاجتماعية :** تشمل الأغراض الاجتماعية زيادة تدخل الدولة في المجال الاجتماعي، وتحسين المستويات الاجتماعية والتعليمية والصحية والثقافية للناس، وتنمية احتياجات السكان وتركيزهم في المدن، وزيادة الوعي الاجتماعي وحماية الناس من البطالة والشيخوخة والمرض. وتقديم المزايا والخدمات الاجتماعية لتحسين الرفاهية بجميع أشكالها، مثل المنح المالية وبدلات السكن والإعانات و توفير السلع والخدمات الأساسية لذوي الدخل المحدود. وقد أدت كل هذه المساهمات الاجتماعية الجديدة من الدولة إلى زيادة الإنفاق الحكومي^(٢).

٣. **الأسباب السياسية :** وتعد من الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات الحكومية الناجمة عن طريق تطور مسؤولية الدولة وعلاقتها الخارجية وانتشار المبادئ والنظم الديمقراطية من خلال الانظمة البرلمانية، أي يتولى ممثلي الشعب الدفاع عن الحقوق ومصالح المواطنين من خلال المطالبة بتحسين مستوى معيشتهم وتلبية احتياجاتهم. وأن اهتمام الدولة في الفئات الاجتماعية محدودة الدخل وتقديم الخدمات الضرورية لهذه الفئات ترتب عليه زيادة ملحوظة في النفقات، وأن زيادة الأحزاب السياسية دفع الدولة إلى زيادة أعداد المشروعات الاجتماعية محاولة لإرضاء الناخبين والافراط في تعيين الموظفين مكافأة إلى انصار الحزب الواحد ويترتب على كل هذه الإجراءات زيادة النفقات الحكومية. كما أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي يتطلب اجراءات متعددة من بينها التمثيل الدبلوماسي والمشاركة في الكثير من المنظمات والهيئات الدولية .

٤. **الأسباب الادارية :** إن تطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى تزايد المؤسسات والإدارات والمرافق العامة، مما أدى إلى زيادة عدد العاملين وزيادة تكاليف الإدارة. وقد

(١) عادل احمد حشيش، اصول المالية العامة، مصدر سابق، ص ١٠٥.
(٢) علي محمد خليل، سليمان احمد اللوزي، المالية العامة، ط١، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٠، ص١١٦-١١٧.

أدى كثرة الموظفين في دوائر الدولة إلى تدهور سلوك هذه الإدارات وتعقيدها، فضلاً عن ما تسببه هذه الإدارات من إسراف وتبذير مما ساهم ذلك في زيادة النفقات الحكومية^(١).

٥. **الأسباب العسكرية** : تعد الأسباب العسكرية من الأسباب الرئيسية لزيادة الإنفاق الحكومي ، إذ إن كثرة الحروب تؤدي إلى إنفاق جزء كبير من بنود الموازنة العامة على الحرب. وأن هناك عدة مراحل للإنفاق الحربي وهي مرحلة الأعداد للحرب، ومرحلة الحرب نفسها، ومرحلة ما بعد الحرب وغيرها، والتي تتطلب جميعها مبالغ مالية كبيرة، وهو ما ينعكس على شراء الأسلحة والمعدات والمنشآت العسكرية. إن الحرب ومساعدة المتضررين وإعادة بناء المناطق التي مزقتها الحرب ستطلب أيضاً زيادة بالإنفاق^(٢).

٦. **الأسباب المالية** : تميز العصر الحديث بسهولة الاقتراض ، حيث خرج القرض العام من مفهومه السابق القائل بأن الإقراض العام يعد مصدراً عاماً استثنائياً للدخل تستخدمه الدولة فقط في حالات غير عادية. وعند رغبة الدولة بالاقتراض ، فإن المؤسسة المقترضة تفرض شروطاً قاسية تضع عبئاً كبيراً على الدولة ، لذلك تتعرض الدولة للعديد من الصعوبات ، وتتغير هذه الصعوبات في شدتها نتيجة للجوء إلى إصدار فئات مختلفة من السندات لتشجيع الأفراد على الاكتتاب وتغطية قيمة ذلك القرض بالشروط الصحيحة. وإذا كان القرض الاختياري لا يلبي احتياجات الأموال لتغطية التكاليف المتزايدة ، يمكن للدولة أن تذهب إلى قرض إلزامي. وأن الاعتماد على القروض العامة يسبب زيادة في الدين العام وزيادة في تكلفة خدماتها ، كل هذا يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الحكومي^(٣).

المطلب الخامس: الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي

أولاً: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات الحكومية

١. أثر النفقات الحكومية في الإنتاج : من خلال تأثيرها في :

أ- أثر النفقات الحكومية في المقدرة الإنتاجية القومية

يعتمد هذا التأثير على دخول الدولة إلى مجال الإنتاج كمنافس أو ناقل للنشاط الاقتصادي ، وتوزيع موارد المجتمع على جوانب مختلفة من النشاط الاقتصادي ، ويتم ذلك من خلال الأساليب التي تؤثر على قدرات ورغبات الفرد وتوزيع الموارد الاقتصادية على استخدامات مختلفة. كما يؤدي الإنفاق على التعليم

(١) طاهر الجنابي ، مصدر سابق ، ص ٤٠-٤١.

(٢) سعود جايد مشكور ، عقيل حميد جابر الطلو ، مصدر سابق ، ص ٤٣.

(٣) سعيد علي محمود العبيدي ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١١ ، ص ٨٧.

والصحة والإسكان في البلاد إلى ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة القدرة الإنتاجية للأفراد ، وبالتالي زيادة الدخل ، وزيادة النسبة المخصصة للمدخرات ، والتي يتم تحويلها إلى استثمار ، وبالتالي زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع. كما يؤثر الإنفاق الحكومي على هيكل الانتاج في الاقتصاد القومي من عدة جوانب اخرى اهمها ما يلي^(١):

١. إن قيام الدولة بوضع برامج استثمارية للمشروعات التي تنفذها يؤدي إلى تغيير النمط الإنتاجي للاقتصاد الوطني وتحويل جزء من الموارد الاقتصادية التي كان يمكن ان يستفيد منها الاستثمار الخاص. فكلما زاد حجم الإنفاق الاستثمار الحكومي زادت التغيرات في هيكل الإنتاج.

٢. في حين أن الإنفاق الحكومي على المشتريات من الإنتاج الحالي له تأثير كبير على حجم هذا الإنتاج ومعدل نموه ، فإن الإنفاق الحكومي على المشتريات من المخزون لا يمثل زيادة كبيرة في إنتاج الدولة ، إذ يعد مخزون السلع إنتاجاً من فترة سابقة وليس الإنتاج الحالي.

٣. أدت الرغبة المتزايدة في تحويل معظم الإنفاق العام للدولة نحو الحرب إلى تحويل الموارد المتاحة من المعادن والقدرة الإنتاجية إلى سلع غير مناسبة للاستهلاك الشخصي.

٤. كما يعد الإنفاق الحكومي الهادف إلى تكوين رأس المال الثابت أو خلق رأس مال جديد إحدى القوى المباشرة على القدرة الإنتاجية للاقتصاد، وبالتالي زيادة الدخل القومي^(٢).

ب- أثر النفقات الحكومية في الطلب الفعال

إن الطلب الفعلي وحسب رأي كينز يتكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري ، وعلى فرض ثبات القدرة الإنتاجية ، فإن حجم الدخل القومي يتوقف على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستهلاك والاستثمار. فالنفقات الحكومية وحسب نوعيتها تشكل جزءاً هاماً من الطلب الفعلي وبسبب تدخل الدولة في الاقتصاد يزداد الطلب الفعلي وبوجود النفقات الحقيقية والتحويلية ، إذ تشكل النفقات الحقيقية بمقدارها طلباً على السلع والخدمات وبهذا ترفع الطلب الفعلي وبالتالي زيادة الدخل القومي ، أما النفقات التحويلية فتتوقف اثارها في الطلب الفعلي على كيفية تصرف المستفيدين منها ومدى استخدامهم لهذه النفقات في الادخار والاستثمار. إن تأثير النفقات الحكومية في الطلب الفعلي يكون إيجابياً الذي بدوره يؤثر في زيادة حجم الناتج القومي وحجم التشغيل والذي يتوقف على مرونة الجهاز الانتاجي ووجود موارد عاطلة

(١) خديجة الاعسر ، مصدر سابق ، ص ٩٧-٩٩ .
(٢) اسماعيل حمادي مجبل ، أهمية الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية البشرية للحد من التطرف الماليزية نموذجاً ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية ، مجلد ١ ، العدد ٤ ، العراق ، ٢٠١٨ ، ص ٢١ .

غير مستغلة، أي مدى قدرة الجهاز الانتاجي على زيادة الانتاج من السلع والخدمات لمقابلة الطلب ، وإلا سيؤدي زيادة الإنفاق الحكومي والطلب الفعلي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار^(١).

٢. أثر النفقات الحكومية على الاستهلاك

يشير هذا إلى الزيادة الأولية في الطلب الاستهلاكي التي يتم خصمها مباشرة من الإنفاق الحكومي، أي لا تحدث خلال دورة الدخل. وتعتمد هذه التأثيرات على نوع الإنفاق الحكومي، ويظهر تأثير الإنفاق الحكومي على الاستهلاك من خلال:

أ- **الإنفاق الاستهلاكي الحكومي:** تتكبد الحكومة إنفاقاً على شكل شراء سلع أو خدمات استهلاكية، مثل الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والدفاعية والأمنية والعدلية أو صيانة المباني الحكومية أو شراء الآلات والمعدات اللازمة لممارسة الأنشطة العامة، وبالتالي فإن الدولة تكون مستهلكة عندما تقوم بهذا الإنفاق. وتؤدي الزيادة في هذا النوع من الإنفاق إلى زيادة الاستهلاك الوطني^(٢).

ب- **الإنفاق الاستهلاكي الحكومي المخصص للدخول الموزعة:** عندما تمنح الدولة للأفراد نفقات في صورة مرتبات وأجور ومعاشات فإن النسبة الكبيرة من هذه النفقات يخصصها الأفراد في الاستهلاك، وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تكون مقابل لما يؤديه الأفراد من خدمات وأعمال فتؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي ومن ثم زيادة دخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف^(٣).

ت. **الإنفاق الحكومي على شكل إعانات:** يؤثر الإنفاق الحكومي على شكل إعانات اجتماعية على مصلحة بعض الفئات أو الطبقات الفقيرة، مثل إعانات البطالة والإعاقة والشيخوخة، أو على شكل إعانات اقتصادية، وإعانات لبعض الصناعات لتخفيض أسعار المنتجات. ويؤثر هذا الإنفاق الحكومي على الاستهلاك لأنه يؤدي إلى زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك. ويجب على الدولة أن تعمل على انتهاج سياسات مالية محددة تتلاءم مع وضعها وتوجيه الإنفاق الحكومي في اتجاه يتوافق مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية للتأثير في حجم الاستهلاك بما يتوافق مع تلك الأهداف^(٤).

(١) فياض عبد المنعم، اقتصاديات المالية العامة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر، ٢٠٠٧، ص ١٩٧-١٩٨.

(٢) شهد محمد علي، عبد الله خضر السبعوي، مصدر سابق، ص ١٩٦.

(٣) محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ط ٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ١٢٤-١٢٥.

(٤) فياض عبد المنعم، مصدر سابق، ص ١٩٠-١٩١-١٩٢.

٣. أثر النفقات الحكومية على الادخار القومي

ينخفض الادخار القومي عند ثبات الدخل وزيادة الاستهلاك مما يؤثر على الاستثمار بالسالب، وبالتالي سوف يؤثر على الإنتاج بالسالب. وتحدث نفس النتائج عندما يزداد الاستهلاك بمعدل أعلى من زيادة الدخل القومي. فضلاً عن ذلك فإن الادخار القومي يكون سالباً عندما تزداد النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات والعكس صحيح^(١).

٤. أثر النفقات الحكومية في توزيع الدخل

يتأثر توزيع الدخل بالإنفاق الحكومي من خلال تأثيره في هيكل توزيع الدخل. ويشير الهيكل إلى الكيفية التي يوزع بها الدخل بين الفئات المختلفة ويطلق عليه توزيع الدخل الشخصي، وأيضاً كيفية توزيع الدخل القومي بين الإنتاج (رأس المال، التنظيم، العمل، الأرض) ويسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل^(٢). وهذا يعني ان الإنفاق الحكومي يؤثر في هيكل توزيع الدخل في مرحلتين :

- أ- **المرحلة الأولى:** وتسمى بالتوزيع الأولي وتهدف إلى توزيع الدخل على عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال، التنظيم، الأرض). ويتم تحديد دخل كل عامل من هذه العوامل حسب مستوى مساهمته في العملية الإنتاجية ، إذ يتم عرض هذه الدخول على شكل (رواتب، فوائد، أرباح، إيجارات)^(٣).
- ب- **المرحلة الثانية:** وهنا تعمل الدولة على إعادة توزيع الدخل باستخدام الضرائب والإنفاق الحكومي ، إذ يختلف تأثيره باختلاف نوع الإنفاق:

١. النفقات التحويلية الاجتماعية: إذ تعمل على إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة.
٢. النفقات التحويلية الاقتصادية: إذ تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل بشكل أفقي وبصورة عينية أي على شكل سلع وخدمات (التعليمية والصحية).
٣. النفقات التحويلية المالية: وتشمل فوائد الديون التي تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الغنية التي تقرض الدولة، وتحصل مقابلها على فوائد ، والتي يتم استقطاعها من الضرائب التي تقوم الفئات الفقيرة بدفعها^(٤).

(١) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)، ط١، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٣، ص ٦٢.

(٢) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مصدر سابق، ص ١٩٧.

(٣) سعود جايد مشكور العامري، عقيل حميد جابر الحلو، مصدر سابق، ص ٤٤.

(٤) حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، ط١، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٤، ص ٨٠.

٤. النفقات الحقيقية: تؤثر هذه النفقات على التوزيع الأولي للدخل، ولا تعمل على إعادة توزيع الدخل، إلا إذا كانت أجور ورواتب موظفي الدولة، مثلاً أكبر من القيمة الحقيقية لمجهودهم في العمل، وهنا تكون الزيادة في الأجر عبارة عن نفقة تحويلية، لذلك نجد أنها تؤثر على إعادة توزيع الدخل القومي^(١).

ثانياً: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات الحكومية

ينتج عن الإنفاق الحكومي أثراً غير مباشرة على البناء الاقتصادي والاجتماعي التي تكون ناتجة عن توليد زيادات متتابعة في الدخل بفعل المضاعف و المعجل وأدناه تأثيرهما:

١- أثر المضاعف

بالنسبة لأثر المضاعف، يشير تحليل مضاعف كينز إلى أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة المستوى الإجمالي للنشاط أكثر من الزيادة الأولية في مستوى الإنفاق الحكومي^(٢). ويقصد في التحليل الاقتصادي بأنه المعامل العددي الذي يدل على الزيادة في الدخل القومي المنبثق عن الزيادة في الإنفاق، وأثر زيادة الإنفاق الحكومي على الاستهلاك. وقد اقتضت فكرة المضاعف في النظرية الكينزية على بيان أثر زيادة الاستثمار على الدخل القومي، إلا أن الفكر الاقتصادي الحديث وسع نظرية المضاعف لتشمل الاستثمار والإنفاق الحكومي والاستهلاك والتصدير^(٣)، وهذا يعني أن التغيرات في الاستثمار والإنفاق الحكومي والإنفاق المستقل في الاستهلاك سوف تعطي التأثير نفسه على مستوى الدخل ويكون لها نفس مقدار المضاعف والذي يساوي $\frac{1}{1-MPC}$ حيث MPC هو الميل الحدي للاستهلاك^(٤)، أي أن معامل المضاعف يرتبط بعلاقة طردية مع الميل الحدي للاستهلاك وعكسية مع الميل الحدي للادخار^(٥).

تتبلور مضمون فكرة المضاعف حول زيادة النفقات الحكومية التي تؤدي إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في صورة مرتبات وأجور وفوائد وأثمان المواد الأولية وغيرها تصل للأفراد الذين يقومون بدورهم بتخصيص جزء منها للاستهلاك والآخر للادخار وفقاً للميل الحدي للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار. ويؤدي الجزء المخصص للاستهلاك بدوره إلى توزيع دخول جديدة تذهب إلى

(١) عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، ٢٠٠٦، ص ٧٣.

(٢) Prabhat Patnaik, "Macroeconomics", Oxford University Press, India Council of Social Science Research, India, 2015, p214.

(٣) Andrew Gillespie, "foundation of economics", Oxford University Press, New York, 2007, P267.

(٤) محمود بونس، أحمد محمد مندور، محمد أحمد السريني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة سامي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠، ص ١٦٧.

(٥) صالح فواز محمد الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط ٢، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ٢٠٠٠، ص ١٣٨-١٣٩.

الاستهلاك والادخار ، وهكذا تستمر حركة توزيع الدخل خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في الانتاج-الدخل -الاستهلاك -الانتاج وان الزيادة في الدخل والانتاج لا تكون بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي ولكن بنسب مضاعفة ولذلك سمي بالمضاعف.

كما ان أثر المضاعف يختلف باختلاف مرونة وتوسع الجهاز الانتاجي ، فكلما كان هذا الجهاز مرناً وقادراً على التجاوب للزيادات المتتالية في الاستهلاك ، أنتج المضاعف أثره بشكل ملموس وهذا ما يحدث في الدول المتقدمة حيث تتسم بطول دورات الاستهلاك المتتالية ومرونة الانتاج ، أما الدول النامية فآثر المضاعف بها ضعيف على الرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد فيها ويرجع ذلك لعدم مرونة جهازها الانتاجي وعدم قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك^(١) . ومن المثير للاهتمام إن فكرة مضاعف النفقات قد أعلن عنها لأول مرة في يناير ١٩٣١ من قبل Hawtray من خلال ورقة عمل رقم ٦٦ قدمها للجنة ماكميلان*^(٢) .

٢- أثر المعجل

أما بالنسبة لأثر المعجل ، والذي يقصد به أثر الزيادة والانخفاض في الإنفاق في حجم الاستثمار. إذ إن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بالمعجل^(٣) .

تفصيل ذلك، أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ، تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية، مما يدفع منتجي هذه السلع إلى زيادة إنفاقهم الاستثماري وهذا أثر المضاعف ، مما يدفع المنتجين لإنتاج تلك السلع التي ازداد الطلب عليها، بمعدل أكبر وهذا أثر المعجل. ويمكن حساب قيمة المعجل بقسمة نسبة التغير في الاستثمار إلى التغير في الاستهلاك وهذا يعني ان (المعجل = التغير في الاستثمار ÷ التغير في الاستهلاك × ١٠٠). وان أثر المعجل يحدث عندما تكون هنالك زيادة في الاستهلاك وما يليها من زيادة الطلب على السلع الاستثمارية، أما اذا لم تحدث اي زيادة، فان انتاج السلع الاستثمارية سوف يقتصر على ما يحتاج اليه لغرض تعويض ما يندثر منها^(٤) .

(١) محرزى محمد عباس، مصدر سابق، ص ١٣٠-١٣١.

(٢) Dilip M.Nachane , "Critique of the New Consensus Macroeconomics and Implications for India ," Springer(India) pvt, part of Springer Nature ,New Delhi, India, 2018, P5.

(٣) سوزى عدلى ناشد، مصدر سابق، ص ٨٣ .

* لجنة ماكميلان تعرف رسمياً باسم لجنة التمويل والصناعة تتألف في معظمها من اقتصاديين، شكلتها الحكومة البريطانية بعد انهيار سوق الأسهم عام ١٩٢٩ لتحديد الأسباب الجذرية للاقتصاد المتدهور في المملكة المتحدة .

(٤) سعود جايد مشكور العامري، عقيل حميد جابر الحلو، مصدر سابق، ص ٤٩-٥٠.

كما يمكن تحديد اثار المعجل بعدد من الاعتبارات اهمها ما يأتي^(١):

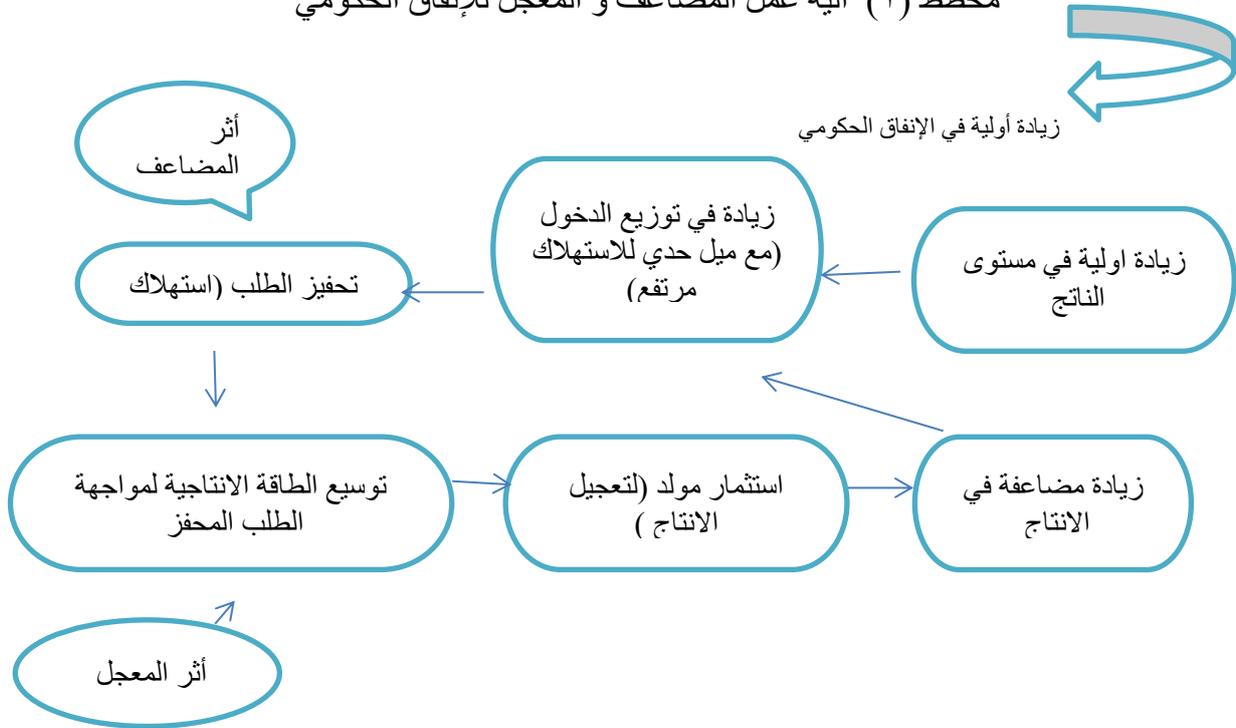
١. ان يكون الجهاز الانتاجي قد وصل طاقته القصوى، أي عدم وجود أي طاقة إنتاجية فائضة.

٢. إمكانية التعديل الكامل لخزين راس المال إلى مستواه المرغوب.

٣. عدم وجود اندثرات وكذلك ثبات التطور التكنولوجي أي بقاء معامل راس المال على حاله.

أي أن هناك تفاعل بين تأثيرات المضاعف والمعجل لأن التغيرات في الإنفاق الاستهلاكي هي نتيجة للتغيرات في الإنفاق الاستثماري، والتغيرات في الإنفاق الاستثماري هي نتيجة للتغيرات الناشئة في الإنفاق الاستهلاكي. ولذلك، فإن هذا التفاعل بين المضاعف والمعجل يستمر حتى يتم استخدام جميع الموارد الاقتصادية^(٢).

مخطط (١) آلية عمل المضاعف و المعجل للإنفاق الحكومي



أعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، ط١، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، ٢٠١٠، ص ١٤٩

(١) محمد احمد الافندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، ط١، الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، ٢٠١٢، ص ٢٧٣.

(٢) صلاح مهدي البيرماني، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم-المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية الادارية، جامعة بغداد، المجلد ٤١، العدد ٥٢، العراق، ٢٠٠٨، ص ١٦٦-١٦٥.

ويمكن توضيح آلية عمل أثر المضاعف والمعدل من خلال المخطط (١):

إذ يوضح هذا المخطط أن زيادة الإنفاق الحكومي ولاسيما الاستثماري يولد زيادة في الدخل ، ومن ثم زيادة في توزيع هذه الدخول لاسيما لذوي الدخول الثابتة مع افتراض الميل الحدي للاستهلاك مرتفع، يتحفز الطلب ويتم امتصاص السلع المعروضة ويضطر المنتجون لزيادة الطاقات الإنتاجية العاطلة كمرحلة أولى أثر المضاعف وتعجيل الانتاج من خلال توسيع الطاقات الإنتاجية (أثر المعدل) ، وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من وجود ميل للاستهلاك مرتفع في الدول النامية إلا أن آلية المضاعف لم تحقق زيادة في الدخل ويعود هذا إلى ضعف الطاقة الإنتاجية وعدم مرونتها مما يجعل النموذج الكينزي غير موافٍ بهذه الدول^(١).

(١) وليد عبد الحميد عايب ، مصدر سابق ، ص ١٤٨-١٤٩ .

المبحث الثاني : الإطار النظري للإنتاجية

المطلب الأول : مفهوم الإنتاجية

أولاً: تعريف الإنتاجية

الإنتاجية في اللغة اسم مؤنث ينسب إلى الإنتاج ، وهو العائد على السلع أو الخدمات خلال مدة محددة، مقياساً بوحدات مادية أو نقدية، منسوباً إلى تكلفة الإنتاج. وتعد الإنتاجية مفهوماً قديماً نسبياً، فقد ظهر في دراسة نشرها العالم الفرنسي كوينسي عام ١٧٦٦. إذ ارتبط مفهوم الإنتاجية بالفكر الاقتصادي منذ بداية ظهوره^(١). وظهر بشكل واسع في الأدبيات الإدارية في أربعينيات القرن العشرين، إذ استخدم هذا المصطلح بالتزامن مع التقدم التكنولوجي في الأجهزة والمعدات والتغير الفني في طرق ووسائل الانتاج في منشآت الأعمال^(٢). ولقد تعددت التعاريف التي وردت بشأن الإنتاجية ،فهي تعرف بأنها مؤشر عن حسن استخدام أو استغلال موارد الإنتاج المتاحة و المتمثلة بالمدخلات من مواد أولية وقوة العمل والمكائن ورأس المال والطاقة في تكوين المخرجات (السلع والخدمات)^(٣).

كما يمكن تعريفها بأنها العلاقة النسبية للمخرجات المحققة مقسومة على المدخلات المستثمرة ،إذ إن الزيادة في المؤشرات الإنتاجية يؤدي إلى انخفاض التكاليف وبالتالي فان تحسين الإنتاجية يخلق أساساً متيناً للمنافسة في الاسواق العالمية^(٤). وتعني الإنتاجية المرتفعة تحقيق أداء أعلى بنفس القدر من الموارد^(٥). وقد عرفها مؤتمر العمل العربي في دورته الثالثة والثلاثين على أنها "العلاقة التي تجمع بين مدخلات الانتاج المختلفة والمتنوعة المباشرة وغير المباشرة منها للحصول على مخرجات من السلع والخدمات المختلفة " ^(٦) ومن التعاريف الشمولية للإنتاجية هي ذلك المقياس الذي يستخدم لتحديد مستوى المخرجات (منتجات أو خدمات) الذي تولد من استخدام مواد محددة في النظام الكلي للمنشأة، ويعبر

(١) احمد سمير فوزي عبد الله،الاتجاهات الحديثة في توظيف الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في مجال اقتصاديات المعرفة،مجلة كلية التربية،جامعة الأزهر،العدد١٨٢،الجزء الثالث، القاهرة، مصر، ٢٠١٩،ص٩٢٤.

(٢) Vinish Kathuria and others, "Productivity Measurement in Indian Manufacturing :A comparison of Alternative Methods ",Centre for Multi-Disciplinary Development Research(CMIDR) ,Dharwad,2011,P7.

(٣) ابو القاسم مسعود الشيخ ، تخطيط الانتاجية ، ط ١،المجموعة العربية للتدريب والنشر ، القاهرة ، مصر،٢٠١١،ص٢٥.

(٤) علي الشرقاوي ،ادارة النشاط الانتاجي ،مدخل للتحليل الكمي ،ادارة الجامعة للنشر ،الاسكندرية، مصر ،٢٠٠٣،ص١٥.

(٥) حاتم جميل الحرازين ،محمد ابراهيم الراعي ،العوامل المؤثرة في انتاجية العمل والاجور في قطاع الصناعة التحويلية الفلسطينية ،خلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٢١،المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية ، المجلد ١٨ ، العدد ١، الاردن ، ٢٠١٦، ص٤.

(٦) هيثم احمد عيسى ،العوامل المؤثرة في انتاجية العمل ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العالمية ،العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد ٤٠،العدد ٦،دمشق،سوريا ،٢٠١٨،ص٣٢.

عنهما كنواتج بقسمة المخرجات (المبيعات أو الإيرادات) على المدخلات (المواد الإنسانية وغير إنسانية) التي تستخدم في المنشأة^(١).

كما يشير عامل الإنتاجية إلى الكفاءة في إنتاج السلع والخدمات، أي يعكس عامل الإنتاجية أداء جميع المؤسسات والمنظمات في الدولة، أو هو متوسط أداء هذه المؤسسات الناجحة والفاشلة ودرجة النجاح والفشل اللاحقة، أما بالنسبة للمجتمع فإن تأثير عامل الإنتاجية على رفاهية هذا المجتمع يكون من خلال إشباع حاجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات وكمية هذه السلع والخدمات ودرجات جودتها^(٢). "وتقوم الإنتاجية على علاقة بين النواتج وعوامل الانتاج وتحدث عند حدوث ارتفاع في الناتج مقترن بارتفاع اقل تناسباً في عوامل الانتاج أو عندما ينتج الناتج ذاته بعوامل انتاج اقل"^(٣).

ثانياً: أنواع الإنتاجية

تعرف الإنتاجية على أنها مقدار ما تنتجه الوحدة الواحدة من عناصر الإنتاج، وعليه يمكن تمييز بين نوعين من مفاهيم الإنتاجية، الإنتاجية الجزئية والإنتاجية الكلية^(٤).

١. **الإنتاجية الجزئية**: تعني مقدار ما ينتجه أحد عناصر الإنتاج كالعامل ورأس المال، فهي نسبة بين المخرجات وعنصر واحد من العناصر اللازمة للحصول على المخرجات، ومن هنا يمكن الحديث عن الإنتاجية الجزئية لرأس المال أو للعمالة أو للمواد أو للمعدات والآلات الخ.

٢. **الإنتاجية الكلية**: تشير الإنتاجية الكلية إلى العلاقة الكمية بين الإنتاج وبين جميع عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه، وعليه فإن الإنتاجية بحسب هذا المفهوم ما هي إلا النسبة الحسابية بين كمية المخرجات من السلع والخدمات التي أُنتجت خلال مدة زمنية محددة، وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق ذلك القدر من الانتاج^(٥). ويعرف معدل نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ببواقي سولو^(٦). وهو تجسيد المعرفة التي أحدثتها التقدم التكنولوجي والتعليم والتدريب، فالنمو الاقتصادي هو نتيجة زيادة كمية عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) المستخدمة وزيادة الإنتاجية

(١) مرتضى جبار النوري وآخرون، استخدام عنصر العمل في قياس الكفاءة الانتاجية على اساس تنوع المهارات، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ١٣، بغداد، العراق، ٢٠٠٦، ص ٨٤.

(٢) احمد جابر حسنين، العلاقة التبادلية بين القادة والعاملين مدخل زيادة وتحسين الانتاجية، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، القاهرة، مصر، ٢٠١٦، ص ٦-٧.

(٣) مؤتمر العمل الدولي، مهارات من اجل تحسين الانتاجية ونمو العمالة والتنمية، ط١، التقرير الخامس، الدورة ٩٧، جنيف، ٢٠٠٨، ص ١.

(٤) مصطفى بايكر، الانتاجية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، العدد ٦١، السنة الثالثة، الكويت، اذار ٢٠٠٧، ص ٣.

(٥) فيصل شياد، قياس تغييرات الانتاجية باستعمال مؤشر مالكويسيت: دراسة حالة البنوك الاسلامية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المجلد ١٨، العدد ٢، السعودية، ٢٠١١، ص ١٥٥.

(٦) سمير ابو مد لله، بدر حمدان، محددات الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث – العلوم الانسانية، المجلد ٢٧، العدد ١٢، فلسطين، ٢٠١٣، ص ٢٥٨٦.

الإجمالية لهذه العوامل. وبالتالي فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي له مصدران: مساهمة تراكم رأس المال المادي، ورأس المال البشري، والمساهمة في تحسين الكفاءة^(١). وأن العديد من الأعمال السابقة قد تناولت مفهوم الإنتاجية في قطاعات واسعة من الاقتصاد ككل، كقطاع التصنيع أو الزراعة أو الخدمات المصرفية. وقد تم تصميم نهج (KLEMS) *، والذي تم تدوينه بشكل منهجي بواسطة شراير في عام ٢٠٠١ في دليل الإنتاجية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لقياس الإنتاجية على المستوى التفصيلي^(٢).

من المعروف أنه في الدراسات التطبيقية يفضل استخدام مؤشرات الإنتاجية الكلية بدلاً من مؤشرات الإنتاجية الجزئية، إذ تتميز الإنتاجية الجزئية بالبساطة وسهولة القياس؛ إلا أنها لا تعطي نتائج دقيقة للغاية بسبب تأثيرها باختلاف كثافة استخدام عناصر الإنتاج. ومن المعلوم أنه كلما زاد استخدام عنصر الإنتاج بشكل مكثف، انخفضت إنتاجيته. ويعزى ذلك إلى تطبيق ما يعرف في النظرية الاقتصادية بقانون تناقص الإنتاجية الحدية^(٣).

كما لا بد من الإشارة إلى تعريف مفهومين مترابطين، يحدث في أغلب الأحيان الخلط بينهما وبين الإنتاجية، وهما الكفاءة والفاعلية. إذ تعرف الكفاءة بأنها النسبة بين مقدار الموارد المخططة والموارد الفعلية المستخدمة، ويعبر عنها بالصيغة التالية الكفاءة = الموارد المخططة/ الموارد الفعلية، أما الفاعلية فهي تعني مدى قرب المنشأة أو الوحدة من تحقيق أهدافها.

إي أن الإنتاجية ليست هدفا في حد ذاتها، ولكنها وسيلة لتحقيق أهداف الشركة أو زيادة الكفاءة. كما أن العلاقة بين الكفاءة والإنتاجية واضحة من تعريفها، ومن المتوقع أن تزداد الإنتاجية مع زيادة الكفاءة والعكس صحيح^(٤).

(١) منتدى الرياض الاقتصادي (٢٠٠٩)، الاستثمار في راس المال البشري واقتصاد المعرفة: نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الدورة الرابعة، ٢٠-٢٢، ديسمبر ٢٠٠٩، ص ٢٨.

(٢) Goldar, Bishwanath and others, "Productivity growth in India since the 1980" Indian Economic Review, India, 2017, P 38.

* (KLEMS) والذي يعني (رأس المال والعمالة والطاقة والمواد والخدمات) والذي ابتكرته جورجيسون وزملاؤها عام ١٩٨٧.

(٣) فيصل شياد، مصدر سابق، ص ١٥٥.

(٤) Mohd Azmi Omar et al., Efficiency and Productivity performance of the national private in Indonesia, Gadjah Mada International Journal of Business, NO. 1, April, 2007, P2.

ثالثاً: أهمية الإنتاجية

تعد الإنتاجية مؤشراً هاماً يُستدل من خلاله على درجة التطور والتقدم الذي يحظى به الاقتصاد القومي لأي بلد، أي تعد من عوامل التقدم الاقتصادي لأي بلد من البلدان من خلال أثرها الكبير في نجاح المشاريع التنموية، فمن ناحية فإن زيادة الإنتاجية تحقق أقصى الأرباح الممكنة لأصحاب الأعمال، والقدرة على التنافس في السوق العالمية. كما أن زيادة الإنتاجية توفر السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع بأقل تكلفة ممكنة^(١). إذ تعد الإنتاجية من أهم المؤشرات للحكم على مدى رفاهية المجتمع، وذلك عن طريق ما تقدمه من سلع وخدمات لأفراد المجتمع، من حيث الكمية والجودة ومدى مقابقتها لتوقعات المستهلكين وتوقيت الوصول إليهم. كما أنها أداة مهمة في توزيع ثروة البلد على صعيد الإنتاج وتوجيه الموارد الاقتصادية وتقليل التكاليف^(٢).

تبرز أهمية الإنتاجية في أنها تساعد على زيادة نمو المنظمات باستخدام نفس عناصر الإنتاج بدون زيادة، مما يساعد في زيادة الناتج الكلي. إذ تعد الإنتاجية مؤشراً مهماً للحكم على مستوى كفاءة الإدارة، وكيفية استغلالها للموارد المتاحة من أجل الحصول على أفضل النتائج، وعلى ذلك فإن زيادة الإنتاجية تعني إبراز زيادة أجور العاملين، وإدخال التقنيات الفنية الحديثة لتطوير المنتج، ورفع معدل مهارة العمال، أي بمعنى محاولة الإدارة استغلال الموارد المتاحة لها بشكل جيد، أما الفوائد التي تحققها زيادة الإنتاجية على مستوى المنشأة فهي تحقيق الأرباح وزيادة القدرة على الاستثمار في الموجودات الثابتة وتوسيع نطاق السوق عن طريق تقديم المزيد من السلع والخدمات والاستخدام الكفء للطاقات الإنتاجية ومن ثم خلق فرص للتوظيف والتشغيل وبالتالي النهوض بمستوى المجتمع ككل^(٣). إذ إن زيادة مستوى إنتاجية المنتج تؤدي إلى زيادة الطلب على المنتج بينما يؤدي انخفاض إنتاجية المنتج إلى تقليل الطلب على المنتج^(٤). وكما ينظر الاقتصاديون إلى نمو الإنتاجية في الأجل الطويل على أنها المصدر الحقيقي للنمو الاقتصادي من خلال إنتاج المزيد من المدخلات نفسها مما يؤدي بطريقة مستدامة لصالح الأجيال القادمة في التمتع بمستوى معيشي عالي^(٥). كما تلعب الإنتاجية دوراً مهماً في المنشآت والاقتصاد، إذ تؤدي زيادة الإنتاجية في المنشآت إلى تطوير المنتجات وذلك من خلال تقليل نسب التلف مما يؤدي

(١) Matthew Stewart, Kip Beckman, and Glen Hodgson: Economic Performance and trends Ontario's Economic and Fiscal Prospects, The Conference Board of Canada, Ontario-Canada, 2012, P.8

(٢) خالد احمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق العبيدي، إدارة الانتاج والعمليات، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٣، ص ٤٣.

(٣) مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في تحليل الاقتصاد الجزئي، ط ٢، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠١، ص ٥٥ - ٦٠.

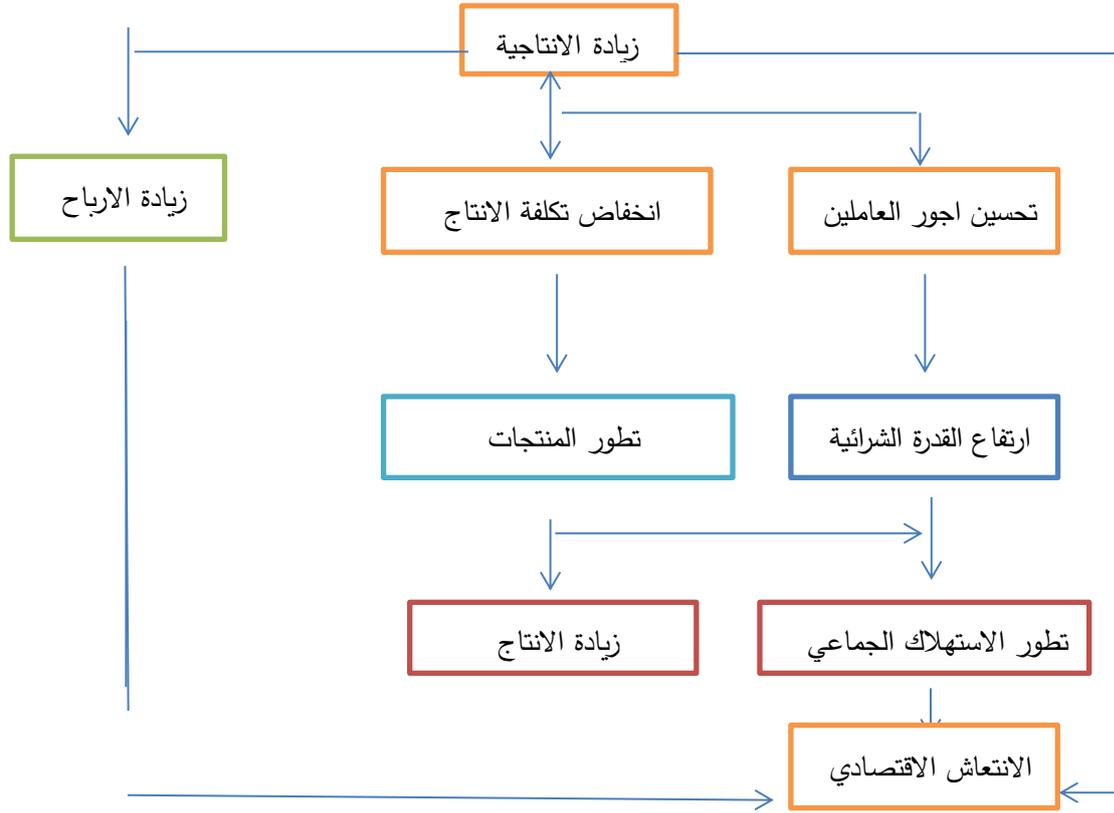
(٤) Campbell R. McConnell, Stanley L. Brue, "Microeconomics", 17 Edition, The MC Graw, Hill Companies, New York, 2008, P259.

(٥) Saul Eslake, "Productivity :The Lost Decade," Gratlan Institute, Australia, 2011, P223.

إلى تحسين الجودة، ومن أجل زيادة الإنتاجية لابد من خفض التكلفة وزيادة الإنتاج، ومن ناحية أخرى فأنها تعمل على زيادة القدرة الشرائية من خلال زيادة الأجور^(١).

وكما موضح في المخطط (٢):-

المخطط (٢) دور الإنتاجية في المنظمات والاقتصاد



المصدر: شوام بوشامة، مدخل في الاقتصاد العام، ط٣، الجزء الأول، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٠، ص١٤٤.

(١) V.Ramesh Babu, "Industrial engineering in apparel production", Woodhead Publishing, India, 2012, P8.

رابعاً: العوامل المؤثرة في الإنتاجية

بشكل عام هناك عدة عوامل تؤثر في الإنتاجية يمكن إيجازها على الشكل التالي:

١. المعرفة التكنولوجية وهي فهم أفضل الطرق لإنتاج السلع والخدمات، إذ إن التقدم التكنولوجي والمعرفة المتأنيبة من التعليم والتدريب والخبرات تنعكس وتؤثر في زيادة الإنتاجية^(١).
 ٢. الموارد البشرية ومستوى تأهيلها العالي ومدى انتظام العمل وكثافة وتنوع وسائل العمل، ودرجة التطور وبرامج الصيانة والطاقة ونوعيتها ودرجة استغلالها^(٢).
 ٣. إعادة الهيكلة الاقتصادية من خلال حركة الموارد الأقل إنتاجية إلى القطاعات الأكثر إنتاجية في الاقتصاد، وهذا ما يؤدي إلى توسيع التعاون الصناعي للبلد وتعميقه وتحديث الصناعات المختلطة، ولكن سرعة الانتقال من مرحلة إلى أخرى يتوقف بشكل كبير على مدى نجاح عملية هيكلة الاقتصاد وهذا يتوقف على نضج الاقتصاد
 ٤. درجة الانفتاح الاقتصادي، إذ كلما ارتفعت الدرجة يساعد في الحصول على التكنولوجية، كما يؤدي إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية وجلب عمالة مدربة تساعد على تدريب العمالة المحلية وبالنهاية زيادة الإنتاجية^(٣).
- وهناك مستويات عديدة تتأثر بها الإنتاجية وهي على النحو التالي^(٤):

١. المستوى الفردي إن تعليم القوى العاملة وتدريبها وتحسين المهارات والمعارف سيؤدي إلى ارتفاع مهارة العاملين وكفاءتهم، وبالتالي تحسين نوعية المنتجات والخدمات، فقد ثبت أن تنمية القوى العاملة وسيلة فعالة لتحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في جميع أنحاء العالم.
٢. مستوى المنشأة، مثل تنظيم الإدارة وتحفيز الاستثمار في المصانع والتجهيزات والسلامة والصحة.
٣. المستوى الوطني ويتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي، والمنافسة الوطنية، واستراتيجيات النمو الاقتصادي، وسياسات الحفاظ على بيئة أعمال مستدامة، والاستثمار العام في البنية الأساسية والتعليم.

(١) N. Gregory Mankiw, "Principles of Microeconomics", Third edition, South- Western College Pub, Mishawaka, IN, U.S.A, 2003, 247.

(٢) كاسر نصر المنصور، إدارة العمليات الإنتاجية الأساس النظرية و الطرائق الكمية، ط١، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص ٤١.

(٣) Idris Jajri, "Determinants of Total Factor Productivity Growth in Malaysia", Journal of Economic Cooperation, Malaysia Vol. 28, No 3, 2007, P48.

(٤) مؤتمر العمل الدولي، مصدر سابق، ص ٢.

المطلب الثاني: الجدول الفكري للإنتاجية من منظور المدارس الاقتصادية

أولاً: المدرسة الكلاسيكية : تؤكد المدرسة الكلاسيكية على الحرية الاقتصادية للأنشطة الاقتصادية ، وتلبية الاحتياجات الضرورية للمجتمع، وتحسين تخصيص الموارد لتحقيق أقصى منفعة ممكنة، كما تدعو إلى عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، أي أن الاقتصاد ينظم نفسه ذاتياً. والعرض يخلق الطلب، كما جاء في قانون ساي. وكما أوضح الاقتصادي سميث (المؤسس الأول للمدرسة الكلاسيكية)، إن العمل هو المصدر النهائي للثروة، وثروة الأمة تعتمد على مقدار العمل الإنتاجي و حجم القوى العاملة المنتجة^(١). ويرى سميث أن العمل هو مصدر الثروة الوطنية، ويمكن تحقيق تطوير قدرات العمل وتحسين كفاءة العمل من خلال توسيع مبادئ التخصص وتقسيم العمل. وضع سميث الأساس والإطار الكامل لنظرية تقسيم العمل، مشيراً إلى أن تقسيم العمل وتنوع المهن ووضوح التخصص من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كمية السلع المنتجة وزيادة الإنتاجية . والمشار إليه هنا ليس فقط العمل المباشر، بل رأس المال والمواد الخام التي تمثل العمل البشري المخزون في رأس المال والمواد الخام. إذ تنص هذه النظرية، المعروفة باسم نظرية قيمة العمل، على أن قيمة السلعة تتحدد بمقدار العمل أو التكلفة المنفقة في إنتاجها، وأن العمل نفسه يخلق القيمة. كما أدرك سميث أن نمو رأس المال من شأنه أن يبطل نظرية القيمة القائمة على العمل ويساوي قيمة السلع بالأجور والأرباح^(٢) . ووفقاً لما ذكره آدم سميث، يُظهر حجم السوق تأثيراً على زيادة الإنتاجية . حيث يتم تحديد تقسيم العمل بحسب حجم السوق، ومع زيادة حجم السوق يصبح من الممكن توسيع تقسيم العمل، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية^(٣).

ثانياً : المدرسة الكينزية : مؤسس هذه المدرسة الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز ،ومبادئ هذه المدرسة هي نفي كامل لمبادئ المدرسة الكلاسيكية^(٤).و تبرير هذه المدرسة لمبادئها هي :

١ . إن الاقتصاد ليس اقتصاد المنافسة الحرة.

٢ . وان عدم كمال أسواق العمل والسلع ليس نتيجة فعل عوامل خارجية بل هو ميزة للرأسمالية ،والأسعار ليست مرنة من جراء سلوك العملاء الاقتصاديين والمؤسسات الحكومية^(٥).

(١) حازم الببلاوي، مصدر سابق، ص ٥٨-٥٩.

(٢) سامويلسون نورد هاوس ،علم الاقتصاد ،الطبعة الاولى ،الطبعة العربية ،مكتبة لبنان ناشرون ،بيروت، لبنان ٢٠٠٦، ص ٧٣٤.

(٣) حازم الببلاوي، مصدر سابق، ص ٦١.

(٤) اي. راي كانتريري ،موجز تاريخ علم الاقتصاد ،ترجمة سمير كريم ،ط١، المركز القومي للترجمة ،القاهرة ،مصر ٢٠١١، ص ٣٠٥.

(٥) William J.Barber, "A History of economic thought", originally published by Praeger , New York, 2002, P132.

٣. العملاء الاقتصاديون لا يتصرفون بشكل عقلاني بل يسترشدون بعوامل ذاتية مثل التقاليد ومتطلبات البيئة وسيكولوجيا السلوك.

٤. النقود هي ثروة بحد ذاتها مما يحدد آلية تفاعل القطاع النقدي مع القطاع الفعلي.

٥. الأسواق مترابطة فيما بينها وأي تغيير في أحدها يؤثر على البقية.

٦. لا يعمل الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل من جراء خصوصيات أداء سوق العمل (ثبات الأجور) ،وعوامل الإنتاج ليست قابلة للاستبدال.

٧. التركيز على الطلب الإجمالي، والاقتصاد ليس منظم ذاتياً مما يعكس اختلالات يتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية^(١).

يرى كينز أنه في حالة وجود ركود اقتصادي، يتم علاج الأمر عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وخفض الضرائب على الدخل، بالتالي تساهم هذه الإجراءات بتحفيز الطلب الكلي على السلع والخدمات، كما تقوم الدولة بعمل مشروعات استثمارية لتوظيف العمال والحد من البطالة . وتعمل أيضا على الحد من الاحتكار بصفة عامة حتى لا يستمر ارتفاع أسعار المنتجات، مما فتنخفض أسعار المنتجات الاستهلاكية ، مما يزيد من الطلب عليها فيدفع المنتجين لزيادة إنتاجها، ومن ثم زيادة طلبهم على الآلات والاستثمارات اللازمة لهذا الإنتاج^(٢). لذا تعد المدرسة الكنزية من أهم المدارس التي اعطت للدولة ضرورة التدخل في تعزيز الإنتاجية على مستوى عالي في جميع القطاعات الاقتصادية من خلال زيادة الإنفاق على الخدمات العامة وتوجيه الدعم المباشر من خلال زيادة الطب الفعال^(٣).

ثالثاً: المدرسة النقدية : يعد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان مؤسس المدرسة النقدية ،ويرى فريدمان أنه بمقدور السلطات النقدية التأثير في النمو الاقتصادي من خلال التحكم في المعروض النقدي ، وأهم المبادئ التي استندت عليها هذه النظرية^(٤):

١. يعد عرض النقد المحرك الاساسي للاقتصاد.

٢. يسبب زيادة المعروض النقدي ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات .

(١) Olivier Blanch, "Macroeconomics", seventh Edition ,Pearson Education, Boston, 2017,P498.

(٢) رانيا محمود عبد العزيز عمارة ، مبادئ علم الاقتصاد ، ط١ ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠١٦ ، ص٢٤.

(٣) احمد عبد الله سلمان ، الفكر الكينزي واثره في تحليل الاقتصادي الحديث ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة واسط ، المجلد ٤ ، العدد ٦ ، العراق ، ٢٠١٢ ، ص١٢.

(٤) جعفر طالب احمد الخزعلي ، تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية) ، ج١ ، دار الدكتور للعلوم الادارية الاقتصادية ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٦ ، ص٢٢٥.

٣. يؤثر المعروض النقدي في معدل البطالة، إذ إن زيادة العرض النقدي سيخلق المزيد من فرص العمل، وبالعكس فإن انخفاض العرض النقدي يقلل فرص العمل.

٤. تعد السياسة النقدية إحدى أدوات النظرية النقدية.

٥. إن سبب التقلبات التي تحدث في اقتصاديات الدول هو حدوث تغيرات في السياسة النقدية وليس التغيرات في جانب الطلب الخاص.

٦. العلاقة بين تغير كمية النقود ومستوى الأسعار هي سببية فقط، وليست تناسبية و عدم حيادية النقود.

النقود لها دور كبير في النشاط الاقتصادي، فأية تقلبات في عرض النقود ستقود إلى تقلبات النشاط الاقتصادي، وهنا يؤكد فريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم يتطلب أن ينمو الناتج الوطني الصافي بمقدار الزيادة نفسها في المعروض النقدي أي ضبط معدل التغيير في عرض النقود وبنسبة ثابتة ومستقرة تبعاً لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقراراً نقدياً، وهذا هو دور السياسة النقدية^(١). ويؤكد الاقتصاديون النقديون على المبدأ الكلاسيكي الجديد المتمثل في أن الناس يسعون جاهدين لتحقيق أقصى قدر من الرفاهية وأن الوحدة الاقتصادية الأساسية هي الفرد، ويجتمع الأفراد لتحقيق فوائد التخصص والتبادل. يتخذ الناس اختيارات عقلانية، ويستجيب المستهلكون والعمال والشركات للحوافز الاقتصادية، سواء كانت إيجابية أو سلبية. ومن وجهة نظرهم فإن الحكومة غير قادرة على تحقيق الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال التواصل بين الأفراد. إن المسؤولين الحكوميين لديهم أهدافهم الخاصة التي يسعون إلى تعظيمها، لذا فهم يحولون بعض مواردهم في اتجاهات تضر بدافعي الضرائب^(٢).

رابعاً: مدرسة التوقعات العقلانية : منطلق هذه المدرسة هو الاعتماد أساساً على المعلومة أي التصرف في حالة التأكد التام وتعتمد هذه المدرسة على الفرضيات التالية :

١. ما دام إن هناك استغلال لكل المعلومات من قبل الأفراد والمؤسسات فالقرارات تكون مثلى .

٢. تكون التوقعات المستهدفة صحيحة وصائبة، ما دام أنها مبنية على معلومات كاملة وكافية.

٣. تكون الأسواق تحت الشروط المذكورة متوازنة، بالتالي لا يحدث أي تعديل سواء في الأجور أو في الأسعار والنقود لها دور محايد .

(١) Grenville, Stephen. "The Evolution of Monetary Policy: From Money Targets to Inflation Targets," in Philip Lowe (ed.) Monetary Policy and Inflation Targeting, Reserve Bank of Australia, 1997, P 123.

(٢) مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، ص ٢٩٢-٢٩٣.

تؤمن هذه المدرسة بالدور الهام الذي تلعبه التوقعات الرشيدة في النشاط الاقتصادي وذلك بتأثيرها على الاسعار ، الانتاج ، الدخل ، والعمالة^(١). وهدف هذا المدرسة هو البحث عن الطرق الكفيلة لمواجهة الجانب السلبي للسياسة الكلية للحكومة وذلك لن يتأتى الا بالحصول على المعلومات الكاملة واستخدامها ، فاذا التجأت الدولة إلى سياسة نقدية توسعية لتنمية الطلب الكلي وإنعاش الاقتصاد ، فإن الأفراد يعلمون ان نتيجة ذلك هو حدوث التضخم مما يؤدي إلى ارتفاع الاسعار . ومن أجل التكيف مع هذه السياسة التوسعية فهم يطالبون برفع أجورهم، وهذا يؤدي إلى زيادة الاسعار مع زيادة الأجور والتكاليف ، أما زيادة الانتاج والتشغيل فيحدث بوتيرة أخف وبالتالي تخفيض البطالة الذي استهدفته الحكومة يكون بشكل اقل . وبنفس الشيء يحدث، عندما تلجأ الدولة إلى سياسة انكماشية لمحاربة التضخم^(٢).

خامسا :مدرسة جانب العرض : تضم هذه المدرسة مجموعة من الاقتصاديين الذين شكلوا اقتصاديات جانب العرض وكانت فلسفتها تحفيز الناس على العمل والادخار وتقتراح إجراء تخفيضات في الضرائب ويرون ان احسن طريق لتحسين الأداء الاقتصادي هو البحث عن طرق وسياسات لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات^(٣). وكما تؤكد هذه المدرسة على الحاجة إلى الحوافز الضريبية والتخفيضات الضريبية لزيادة النمو الاقتصادي. ومضمون هذه المدرسة هو تغيير دور السياسة المالية في إعادة تنشيط الطلب الكلي الفعال حسب رؤية كينز إلى سياسة إعادة تنشيط الإنتاجية ونموها، أي في جانب العرض. حيث أن خفض الضرائب المفروضة على القطاع الخاص والمستهلك سيشجع الأفراد على العمل لفترة أطول وبذل المزيد من الجهد، كما أن انخفاض معدلات الضرائب سيشجع كلا من الاستثمار والادخار، وكل ذلك سيكون له تأثير إيجابي على العرض الإجمالي هذه هي الرسالة الأساسية لاقتصاديات جانب العرض^(٤). ان مدرسة جانب العرض تريد أن تبين لنا هيئة الاقتصاد الكلي من خلال العرض كوصف لسياسة مستقرة للنمو الاقتصادي وتحاول أن تظهر أن جانب الطلب لا يتمتع بالأهمية التي يمكن ذكرها في هذه المرحلة. بالإضافة إلى ذلك، يتم التركيز على حقيقة أن عوامل العرض مثل كمية رأس المال والعمالة هي أيضا محددات أساسية للنمو، لذلك يجب الاهتمام بزيادة الإنتاج. كأفضل طريقة لتحقيق السيطرة على التضخم والبطالة في الاقتصاد بشكل مشترك^(٥).

(١) تومي صالح ،مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ،دار أسامة للطباعة والنشر ، الجزائر ، ٢٠٠٤، ص٢٦.
(٢) نزار سعيد الدين العيسى ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط١، دار الثقافة الدار العلمية الدولية ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠١ ، ص٣٦٠.

(٣) اي. راي كانتربيري، مصدر سابق، ص ٤٩٥.

(٤) مايكل ابدجمان ،مصدر سابق، ص٣٤٤.

(٥) Dyal .J ,Karatgas .N, "Basic Economics " Macmillan Publishing Company ,New York,1985 ,P381.

المطلب الثالث: مقاييس وأهداف وطرق تحسين الإنتاجية

أولاً: قياس الإنتاجية

تقاس الإنتاجية من خلال المؤشرات التالية :

١. الإنتاجية الكلية: هي نسبة المخرجات الكلية (حجم الانتاج أو قيمته أو حجم المبيعات أو قيمتها)

خلال فترة زمنية محددة إلى قيمة المدخلات الكلية) ساعات العمل أو الأجور والطاقة والمواد الأولية

والمكائن ورأس مال وغيرها) خلال نفس الفترة وتقاس بموجب المعادلة ادناه^(١) :- $P_T = O_T / I_T$

اذ ان P_T الإنتاجية الكلية، O_T المخرجات الكلية، I_T المدخلات الكلية

من الضروري الاشارة هنا إلى أن المدخلات الكلية (مقام المعادلة اعلاه) المتمثلة بالمادة الأولية

وقوة العمل والمكائن ورأس مال تقاس بوحدات مختلفة فقوة العمل تقاس بعدد العمال أو ساعات العمل،

والمواد الأولية تقاس بالوحدات أو الوزن، المكائن بعددها أو ساعات العمل ورأسمال بالنقد ، لذلك من

الصعب احتساب الإنتاجية الكلية ما لم يتم توحيد وحدة القياس لجميع المدخلات والتعبير عنها بالنقد. أما

المخرجات فقد يعبر عنها بالوحدات مثل حجم الانتاج أو قيمة الانتاج خلال فترة زمنية محددة ، إي أن

المخرجات هي تعبير عن الطاقة الفعلية للمنشأة. وبالتالي فإن الإنتاجية الكلية تمثل إنتاجية الوحدة النقدية

المصرف (دينار أو دولار وغيرها) على جميع المدخلات لتكوين المخرجات^(٢).

٢. الإنتاجية الجزئية: هي مقدار مساهمة الوحدة الواحدة لكل عنصر من عناصر المدخلات في تكوين

أو انتاج المخرجات ، إي نسبة المخرجات الكلية (حجم الانتاج أو قيمته أو حجم المبيعات أو قيمتها)

إلى قيمة أو كمية احدى المدخلات (ساعات العمل أو الأجور أو الطاقة أو المواد الأولية أو المكائن أو

رأس مال وغيرها) خلال مدة زمنية محددة^(٣). وتقاس بموجب المعادلات أدناه^(٤):

أ- إنتاجية العامل تمثل مقدار مساهمة العامل الواحد في تحقيق المخرجات وتقاس بالمعادلة ادناه :

إنتاجية العامل = قيمة أو كمية المخرجات/عدد العمال .

ب- إنتاجية ساعات العمل تمثل مقدار مساهمة ساعة العمل الواحدة في تحقيق المخرجات وتقاس

بالمعادلة ادناه : إنتاجية ساعة العمل = قيمة أو كمية المخرجات /عدد ساعات العمل.

(١) ايثار عبد الهادي ال فيحان المعموري، ادارة الانتاج والعمليات ، ط٢، الجزيرة للطباعة والنشر ،بغداد ، العراق ، ٢٠١٨ ، ص ٤٠.

(٢) عبد الكريم محسن وصباح مجيد النجار ، ادارة الانتاج والعمليات ، ط٤، الذاكرة للنشر والتوزيع ،بغداد، العراق ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣.

(٣) Vinish Kathuria ,Rajesh RajS .N, Kunal Sen,op.cit,p5-6.

(٤) مدحت القرشي ،الاقتصاد الصناعي ، ط٢، دار وائل للنشر ،عمان ،الاردن، ٢٠٠٥، ص ١٤٤-١٤٥.

- ت- إنتاجية الأجور تمثل مقدار مساهمة الدينار الواحدة في تحقيق المخرجات وتقاس بالمعادلة ادناه:
إنتاجية الأجر = قيمة أو كمية المخرجات / الأجور.
- ث- إنتاجية المواد تمثل مقدار مساهمة الوحدة المصروفة من المواد في تحقيق المخرجات وتقاس بالمعادلة ادناه: إنتاجية المواد الخام = قيمة أو كمية المخرجات / قيمة المواد الخام
- ج- إنتاجية رأس المال (المكائن) تمثل مقدار مساهمة الماكينة الواحدة أو قيمتها في تحقيق المخرجات وتقاس بالمعادلة ادناه:
إنتاجية رأس المال (المكائن) = قيمة أو كمية المخرجات / قيمة أو عدد المكائن.
- ح- الإنتاجية لساعة عمل للماكينة تمثل مقدار مساهمة الساعة الواحدة من عمل المكائن في تحقيق المخرجات وتقاس بالمعادلة ادناه:
إنتاجية ساعة عمل للماكينة = قيمة أو كمية المخرجات / عدد ساعات عمل المكائن
- خ- الإنتاجية للطاقة تمثل مقدار مساهمة الوحدة المصروفة من الطاقة في تحقيق المخرجات وتقاس بالمعادلة ادناه: إنتاجية الطاقة = قيمة أو كمية المخرجات / قيمة أو كمية الطاقة
- د- إنتاجية رأس المال تمثل مقدار مساهمة الوحدة النقدية (الدينار أو اي عمله اخرى) المستثمرة من رأس المال في تحقيق المخرجات وتقاس بالمعادلة ادناه :-
إنتاجية رأس المال = قيمة أو كمية المخرجات / قيمة رأس مال⁽¹⁾.

٣. الإنتاجية متعددة العوامل: وهي مقدار مساهمة الوحدة النقدية لعدد من المدخلات في تكوين المخرجات (حجم الانتاج أو قيمته أو المبيعات أو قيمتها) أن هذه الطريقة لا تعطي صورة حقيقية عن الإنتاجية الكلية لأنها تغفل أو تستبعد عنصراً ما يُكّن ذا أثر كبير على الإنتاجية الكلية وتقاس بموجب المعادلة أدناه⁽²⁾: الإنتاجية متعددة العوامل = قيمة أو كمية المخرجات / عوامل فرعية من المدخلات
٤. مؤشر الإنتاجية : ويتم الحصول عليه بقسمة إنتاجية سنة معينة على إنتاجية سنة أخرى تسمى بسنة الأساس. وتكتب المعادلة كالتالي:

$$\text{مؤشر الإنتاجية} = \text{إنتاجية سنة معينة} / \text{إنتاجية سنة أساس} \times 100$$

(1) VRamesh Babu ,op .cit, P 11-12.

(2) krishna ،K. L. ،and others " Manufacturing productivity in India: the role of foreign sourcing of inputs and domestic capacity building. Measuring Economic Growth and Productivity," Academic Press,U.K,2020,p107.

٥. **تغير الإنتاجية** : ويشير هذا المقياس إلى مقدار الاختلاف في إنتاجية سنة ما نسبةً إلى إنتاجية سنة أساس والتغير في الإنتاجية يكون أما موجباً أو سالباً أو صفراً (اي لا يوجب تغيير) ويمكن حسابها بالعادة انا:

$$\text{التغيير في الإنتاجية الكلية} = \text{إنتاجية السنة الحالية} - \text{إنتاجية سنة الأساس} / \text{إنتاجية سنة الأساس} \times 100.$$

ومن الجدير بالذكر أنه بالإمكان حساب مؤشر الإنتاجية والتغير في الإنتاجي لكل من الإنتاجية الجزئية ومتعددة العوامل^(١). إن المقاييس أعلاه تكمل بعضها البعض ، فالإنتاجية الكلية تعكس مقدار مساهمة جميع المدخلات في تكوين المخرجات دون التمييز بمقدار مساهمة لكل عنصر من عناصر المدخلات، في حين الإنتاجية الجزئية أو متعددة العوامل تبين مقدار المساهمة لكل عنصر أو أكثر من المدخلات بشكل مستقل. كما أنها تشير إلى مدى كفاءة استخدام العمالة ورأس المال في الإنتاج وهو مؤشر رئيس لتحليل النمو الاقتصادي^(٢).

ثانياً: أهداف قياس الإنتاجية : ان قياس الإنتاجية مهم لتحقيق أهداف متعددة نذكر منه^(٣):-

١. يحدد قياس الإنتاجية معدل إنتاجية العمل الذي يعد مؤشراً هاماً في معرفة التطوير الاقتصادي لبلد ما من خلال مقارنته مع البلدان الأخرى.
٢. إمكانية القيام بأعمال الرقابة بفاعلية.
٣. التعرف على مدى نجاح المؤسسات المختلفة في استغلال الموارد المتاحة لها ،ولا يتحقق هذا الهدف الا بمقارنة مؤشرات أو مقاييس الإنتاجية بين المؤسسات المتماثلة.
٤. تحديد معوقات الانتاج والتشغيل وإزالة الأسباب التي تحول دون التحسين والتطوير.
٥. توفير معايير دقيقة لكافة أنشطة المؤسسة.
٦. رسم سياسات الأجور والحوافز والمكافآت.
٧. إمكانية القيام بأعمال التنبؤ والتخطيط وخاصة في ظل المنافسة.

(١) عبد الكريم محسن وصباح مجيد النجار، مصدر سابق، ص ٢٥-٢٦.

(٢) Barbara M. Fraumeni, "Measuring Economic Growth and Productivity", Academic Press An imprint of Elsevier, United Kingdom, 2020, P7.

(٣) Giovannini, Risaburo Nezu, "Measuring Productivity", OECD Manual, Organization for Economic CO-operation and Development, Paris, 2001, P11.

٨. تحديد الكفاءة والفاعلية في قطاعات وإدارات المؤسسة المختلفة ، ومن ثم التقييم الموضوعي للقيادات الإدارية في مختلف المواقع.

ثالثا: طرق تحسين الإنتاجية

من خلال فهم العلاقة بين المخرجات والمدخلات، يمكن زيادة الإنتاجية بعدة طرق^(١):

١. زيادة المخرجات مع تخفيض المدخلات.
٢. زيادة المخرجات باستخدام نفس المدخلات .
٣. بقاء المخرجات دون زيادة، مع تخفيض المدخلات.
٤. الحصول على مستوى اقل من المخرجات، من كمية اقل بكثير من المدخلات
٥. زيادة المخرجات بنسبة أكبر من نسبة زيادة المدخلات .
٦. انخفاض في مستوى المخرجات، مع انخفاض أكبر في مستوى المدخلات.

المطلب الرابع: مشكلات قياس الإنتاجية

بما أن الإنتاجية مفهوم نسبي تكتسب معناها من خلال المقارنات في الزمان والمكان، وبما أنها تتمثل في العلاقة بين المنتجات والمدخلات، فإن المشكلة الأساسية التي يواجهها الباحثون في قياس الإنتاجية هي: كيفية تحديد المنتجات والمدخلات على أساس متساوي ومتوازن لمقارنة زمنية ومكانية دقيقة. ففي هذا الجزء يمكن تلخيص إلى بعض المشكلات الرئيسية التي تواجه قياس الإنتاجية .

أولا: مشكلات قياس الإنتاج (المخرجات)

يعترض قياس الانتاج مشكلات متعددة اهمها: ^(٢).

١. **مشكلة عدم تجانس المنتجات**: تتبلور هذه المشكلة بصعوبة تحديد وحدات القياس التي تمثل منتجات مختلفة من حيث المواصفات الفنية أو مستويات الجودة أو المنتجات المختلفة. لمواجهة هذه المشكلة ، يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى أعمال جزئية صغيرة أو إجراء مقابلات مع العمالة المباشرة ، والتي تستخدم في إنتاج السلع عن طريق العمالة المباشرة النموذجية وفقا لدراسة زمنية محددة. هذه الحلول مناسبة للحالة الأولى ، وهي عدم توازن المواصفات الفنية ومستويات الجودة ، أما مواجهة مشكلة

(١) فريد عبد الفتاح ، النهج العلمي لتطبيق ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية ، دار الكتب ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٦ ، ص١٤٤ .

(٢) نبيل ابراهيم محمود ، تحليل المتغيرات الاقتصادية (الإنتاجية الكفاءة _ التغيير التقني _ العمل وراس المال) ، ط١ ، دار البداية ناشرون وموزعون ، عمان ، الاردن ، ٢٠١٠ ، ص٢٣-٢٤ .

الاختلافات الكاملة في المنتجات فيكون على أساس إعطاء أوزان مختلفة لمنتجات متعددة عند تثبيت مؤشر الإنتاجية

٢. **مشكلة المنتجات غير مكتملة الصنع (شبه المصنعة):** إن إنتاج المنشأة خلال مدة زمنية معينة يشمل كل من المنتجات النهائية (تامة الصنع) والمنتجات التي لم يكتمل صنعها بعد. تظهر مشكلة هنا في إيجاد مقياس يعبر عن المنتجات النهائية والمنتجات غير تامة الصنع. إذ إن اعتماد المنتجات النهائية فقط عند قياس الإنتاجية يؤثر في دقة القياس. وتظهر المشكلة بوضوح عندما تستغرق العملية الإنتاجية وقتاً طويلاً فيما يتم قياس الإنتاجية في فترات قصيرة. لذلك يتم تقليل تأثير هذه المشكلة عن طريق قياس الإنتاجية على المدى الطويل بناءً على الأرقام السنوية للإنتاج والاستخدام، أو عن طريق أخذ قيمة المنتج بدلاً من تجميعها. ومع ذلك فإن استخدام الطريقة الثانية يترتب عليها ظهور مشكلة أخرى هي كيفية تقييم منتج غير مكتمل الصنع.

٣. **مشكلة عدم تجانس المؤسسات فيما يتعلق بدرجة تكامل العمليات إنتاجية فيها:** تبدو إحصاءات الإنتاج غير كاملة في المنظمات شديدة التكامل لأنها لا تشمل المنتجات المستخدمة كمستلزمات في عمليات الإنتاج داخل المنشأة. لا توجد مشكلة طالما أن قيمة الإنتاج النهائي في المرحلة التالية (سعر المنتج النهائي) تشمل قيمة المنتج (المستعمل كمستلزم)، ولكن قد تكون هناك مشكلات إذا أردنا قياس الإنتاج في المرحلة التالية، إنتاجية عوامل السلعة التي توفرها المرحلة. أما بالنسبة للمنشآت الأقل تكاملاً فإن إحصاءات الإنتاج تشمل هذه المنتجات لأنها تدخل ضمن مبيعات المنشآت المذكورة. يمكن حل هذه المشكلة عن طريق تجميع مؤشر الإنتاجية من خلال التصنيف التفصيلي للبيانات الإحصائية.

٤. **مشكلة المنتجات أو الأجزاء المشتراة من خارج المنشأة:** إن هذه المشكلة تكمن في نسبة الاختلاف بين الأجزاء المشتراة إلى الأجزاء المنتجة في المنشأة، إذ تدخل منتجات منشأة معينة كمستلزمات إنتاج لمنشأة أخرى. ولحل هذه المشكلة يتم قياس الإنتاج على أساس القيمة المضافة^(١).

ثانياً: مشكلات قياس المدخلات

تتمثل المدخلات الأساسية في خدمات عوامل الإنتاج البشرية وغير البشرية المستخدمة في العملية الإنتاجية، وعندما يرغب أي باحث في قياس الإنتاجية الكلية يواجه مشكلة تعدد المدخلات وصعوبة توحيدها بوحدة قياس معينة، فضلاً عن المشكلات الإحصائية المتعلقة بكثرة البيانات الإحصائية المطلوبة، لذلك يلجأ معظم الباحثين إلى اعتماد معايير الإنتاجية الجزئية والتي هي الأخرى تواجه بعض

(١) نبيل ابراهيم محمود، مصدر سابق، ص ٢٥.

المشكلات المتعلقة بتحديد المدخلات الجزئية وقياسها. وبالنظر لخصوصية المشكلات المتعلقة بقياس عنصر العمل سوف سنتطرق إلى اهم هذه المشكلات^(١):

١: **مشكلات قياس العمل**: يعرف العمل بأنه تلك المجهودات عضلية كانت أم ذهنية الي يبذلها الانسان لخلق المنافع أو زيادتها. بالنظر لعدم إمكانية قياس تلك المجهودات ولاسيما الذهنية منها، لذا يلجأ الباحثون إلى التعبير عن كمية العمل المستخدمة من خلال الزمن الذي تستغرقه تلك المجهودات أي زمن العمل أو عدد العاملين كقياس، وهناك مجموعة من المشكلات التي تواجه الباحث عند قياس العمل اهمها مايلي:

أ- مشكلة اختيار فئات القوى العاملة المأخوذة في عملية قياس العمل. إذ يعتمد اختيار هذه الفئات على طبيعة وهدف البحث .

ب- مشكلة اختيار الوحدات الزمنية المستخدمة في قياس العمل وتنشأ هذه المشكلة نتيجة وجود اكثر من وحدة زمنية للقياس (ساعة ، يوم، شهر) عند التعبير عن عدد وحدات العمل المستخدمة في انتاج كمية محددة من المنتجات .

ت- مشكلة جمع أزمنة العمل الخاصة بالفئات المختلفة من القوى العاملة وتنتج هذه المشكلة عن وجود اختلاف نوعي بين فئات القوى العاملة ومردّها إلى التباين في مستوى التعليم ودرجة المهارة والسن والجنس والخبرة وهذه بدورها تؤثر على مستوى الإنتاجية^(٢).

٢: مشكلات قياس رأس المال:

تمثل مدخلات رأس المال مساهمة الأصول الثابتة في عملية الإنتاج ، ممثلة بـ (الألات والمعدات ، المباني المختلفة ، وسائل النقل ، الأثاث) ، وهذا ما يسمى رأس المال الثابت ، ورأس المال هو مساهمة الأصول الثابتة في عملية الإنتاج. واهم مشكلات قياس رأس المال هي:

أ- **كيفية تحديد معدل اندثار الأصول الثابتة** نظرا لعدم وجود معايير ثابتة لهذه النسب ، يؤدي ذلك إلى الاعتماد على تقديرات شخصية مختلفة لكل باحث أو الاعتماد على السجلات والدفاتر المحاسبية للوحدات الاقتصادية (الإنتاجية أو الخدمية) للحصول على معدل الانقراض.

(١) نبيل ابراهيم محمود ،مصدر سابق ،ص ٢٦ .
(٢) وجيه عبد الرسول العلي ، الإنتاجية: مفهومها -قياسها-العوامل المؤثرة فيها ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت ،لبنان ، ١٩٨٣ ، ص ٤٤ .

ب- عدم وجود جرد شامل للأصول الثابتة خاصة على المستوى الكلي، لذلك من أجل الحصول بسهولة على بيانات عن الأصول الثابتة على مستوى المنشأة، من المهم الحصول على البيانات على المستوى الجزئي (مستوى المنشأة) أكثر من المستوى الكلي^(١).

المطلب الخامس: إنتاجية عنصر العمل

أولاً: مفهوم إنتاجية عنصر العمل

منذ أوائل ستينيات القرن العشرين، بدأ الاقتصاديون في دراسة قوة العمل بجدية، إذ تعاملوا معها ليس فقط كعامل إنتاج متجانس، بل أيضاً كمدخل إنتاج فريد وقابل للتشكيل، أي رأس المال البشري^(٢). إذ إن الإنسان هو أهم مورد إنتاجي على الإطلاق. أنه مستخدم للموارد وعنصر مهم في عملية الإنتاج و الخدمة، فهو مستهلك للسلع ومستخدم للخدمات. وهو المطور والمبتكر لتحسين السلع و رفاهية المجتمع بأكمله. ولذلك يعرف العمل بأنه الجهد الذي يبذله الإنسان من أجل الحصول على دخل. و لذلك يرى البعض أن العمل ليس سلعة لأنه لا يصلح كمكان للتفاوض و التجارة. إلا أن هذا القول يخالف ما قاله مجموعة من الاقتصاديين حول هذا الموضوع، إذ يرون أن الخدمات البشرية كغيرها من السلع الأخرى، بمعنى أنها تباع وتشتري تماماً، والاجر كما يقول هؤلاء الاقتصاديون هو الثمن المدفوع مقابل العمل^(٣).

أما إنتاجية العمل فيمكن تعريفها على أنها كمية الانتاج المنتج خلال فترة زمنية معينة مقسوما على عدد العمال خلال هذه الفترة. أو هي متوسط إنتاجية العامل الواحد خلال فترة العمل^(٤). أي أن مفهوم إنتاجية العمل يشير إلى الكمية المنتجة لكل ساعة عمل، وأن زيادة مستوى المعيشة مرتبط بزيادة إنتاجية العمل^(٥). والإنتاجية هي قياس المدخلات والمخرجات، إذ إن المدخلات هي مقدار الوقت أو الجهد المبذول في العمل، بينما المخرجات هي النتائج وإذا تساوت المخرجات مع المدخلات يعد العامل منتجاً^(٦). وان إنتاجية العمل هي المحدد الأساس للأجور، وعرفت بأنها معدل المخرجات للعامل لكل ساعة عمل^(٧). و يعد مقياس إنتاجية العمل من المقاييس المفيدة، إذ من خلال هذا المقياس يتم

(١) نبيل ابراهيم محمود، مصدر سابق، ص ٢٩-٣٠.

(٢) James M. Cypher, James L. Dietz, "The process of Economic Development", 3rd Edition, Routledge, New York, 2009, P 405.

(٣) عبد الغفور حسن كنعان المعماري، اقتصاديات الانتاج الصناعي، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٠، ١٩٧.

(٤) هيثم احمد عيسى، مصدر سابق، ص ٣٢.

(٥) Chrystal, & Lipsey "Economic for Business & Management", Oxford University Press Inc., N. Y., U.S.A, 1997, P. 31

(٦) محمد احمد اسماعيل، قياس إنتاجية الموظفين وطرق رفعها، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، القاهرة، مصر، ٢٠١٣، ص ٤.

(٧) Hayman, D., "Economic", 4th ed., McGraw-Hill, Inc, N. Y., U.S.A, 1997, P. 412

التعرف على عدد الوحدات التي يستطيع ان ينتجها العامل^(١). وكما تشير الدراسات إلى ان معدل نمو إنتاجية عوامل الانتاج يزداد بشكل أكبر اذا تم مراعاة مساهمة رأس المال البشري مع الخبرة الوظيفية ومستوى التعليم^(٢).

ثانياً: أهمية إنتاجية العمل

إن الهدف الأساس لسياسات التنمية في معظم دول العالم هو تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية، ولذلك فإن أفضل طريقة لزيادة عدد المنتجات المادية المتاحة للأفراد هو التحسين المستمر لمستوى إنتاجية العمال، لذلك تعد زيادة إنتاجية العاملين في القطاع الاقتصادي العام خطوة مهمة في تحقيق إنتاجية أكبر، من خلال تضافر الجهود والقدرة على تلبية احتياجات المجتمع المادية والثقافية المتزايدة بشكل مستمر وتوفير العمال بكافة المتطلبات والشروط التي تؤهلهم للوفاء بها، وزيادة مستويات إنتاجيتهم وتمكينهم من زيادة جهودهم وإنتاجيتهم^(٣).

أهم أسباب التركيز على إنتاجية العمل هي ما يلي:

١. عندما ينحسر دور العوامل الأخرى في تحريك عجلة النمو الاقتصادي مثل مساهمة رأس المال و العوامل الأخرى في المراحل المتقدمة لعملية التنمية وخاصة الدول المتقدمة، التي استنفذت العديد من فرص الاستثمار في الموارد المختلفة. إذ تظهر النظرية الاقتصادية أن دور رأس المال المادي يخضع لقانون العوائد المتناقصة والذي ينص على أنه كلما ارتفع مستوى رأس المال في الاقتصاد الوطني كلما انخفضت إنتاجيته وعند وصوله إلى مستويات مرتفعة، تنخفض الإنتاجية الحدية لهذا العنصر ومن ثم تصبح معدومة. في مثل هذه الحالات، يصبح النمو في إنتاجية العمل العامل الرئيس في تحقيق النمو الاقتصادي. فضلاً على أهميته في حالات وجود معدلات تضخم مرتفعة في الاقتصاد الوطني، أو ارتفاع تكاليف الانتاج، أو حالات زيادة مستويات الدخل والأجور^(٤).

٢. الارتباط بين إنتاجية العمل ومستوى معيشة الأفراد، إذ ان إنتاجية العمل هي مقياساً مهماً ومحدد لمستوى المعيشة ورفاهية الأفراد والمجتمع.

(١) Arthur, & Steven, "Macroeconomics: Principle Tools", Prentice Hill Inc., N. J., U.S.A, 1998, P. 88.

(٢) Hossein Askari, "Middle East Oil Exporter", Edward Elgar, Cheltenham UK. Northampton, MA., USA, 2006, P176.

(٣) عبد الكريم حسين، دراسة احصائية لإنتاجية العامل في شركات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية في سوريا خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد ١، سوريا، ٢٠١١، ص ٢٩.

(٤) هيثم احمد عيسى، مصدر سابق، ص ٣٣-٣٤.

٣. من الناحية العملية فإن سبب التركيز على إنتاجية العمل واختيارها يعود إلى أن عنصر العمل قابل للقياس الكمي بسهولة مع توفر الاحصاءات والبيانات الخاصة بالأجور وعدد ساعات العمل. بينما يصعب في كثير من الأحيان قياس بقية عناصر الإنتاج، فضلاً عن أن إنتاجية العمل مقياساً عاماً لكفاءة استخدام العمل، وبذلك توفر معطيات عن مستويات الإنتاجية تسهل المقارنة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية والقطاعات.

٤. تؤثر مهارة العامل بشكل واضح وملحوس في مستوى الكفاءة الإنتاجية للمنشأة ككل، لأن العمل ضروري لأي عملية إنتاجية^(١).

ثالثاً: العوامل المؤثرة على إنتاجية عنصر العمل

هناك مجموعة كبيرة من العوامل تؤثر في مستوى و نمو إنتاجية العمل ويصعب من الناحية العملية تحديد أثر كل منها على إنتاجية العمل لكون الأخيرة تتأثر بجميع الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، في الواقع أن هذه العوامل بالرغم من تعددها إلا أنها بنفس الوقت لها تأثيرات مختلفة في مستوى ونمو إنتاجية العمل. ويوجد عدد كبير من المراجع والدراسات حول العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل. وتعد دراسة البروفسور (R. Sutcliffe) من جامعة واشنطن أولى الدراسات التي عملت على تصنيف العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل، إذ جمع عوامل الإنتاج إلى مجموعتين رئيسيتين هما:

١. **مجموعة العوامل الفنية:** استناداً لهذا التقسيم فإن إنتاجية العمل لا تتأثر بكمية ونوعية الجهد البشري الذي يبذله الأفراد العاملون فقط، ولكن تتأثر بمجموعة العوامل الفنية والتي قد يكون لها دور مهم في بعض الحالات وثانويًا في حالات أخرى، إذ يتوقف ذلك على طبيعة وخصائص العملية الإنتاجية نفسها^(٢). وقد ادرج البروفسور (R. Sutcliffe) تحت مجموعة العوامل الفنية عدداً من العوامل الفرعية وهي:

أ- نوعية الآلات والمعدات المستخدمة.

ب- تصميم العمليات الإنتاجية.

ت- جودة المواد الأولية.

ث- طرق واساليب العمل.

(١) عمر صرخي، اقتصاد المؤسسة، ط٣، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣، ص١٣٥.
(٢) وجيه عبد الرسول العلي، مصدر سابق، ١٠٤.

تؤثر المجموعة الفنية بشكل واضح في مستوى ومعدل تغير الإنتاجية ،فكمية ونوع معدات الانتاج المستخدمة والمقاسة برأس المال الثابت وجودة المواد الأولية وطرق واساليب العمل ومواقع الآلات والمعدات وتصميم وجودة المنتجات وحجم الوحدة الإنتاجية وتصميم العمليات الإنتاجية ،كلها عوامل تؤدي إلى احداث تغييرات جوهرية في إنتاجية العمل.

٢. **مجموعة العوامل الانسانية :** وهي مجموعة العوامل المتعلقة بالأداء الوظيفي للفرد وأن الاخيرة دالة بكل من^(١):

أ- **المقدرة على اداء العمل :** ويقصد بها القدرة على اداء عمل معين سواء عملاً عضلياً أو ذهنياً. وتتخذ مظهرين هما المعرفة تعني إلمام الفرد بالمبادئ والاصول المتعلقة نتيجة ممارسة العمل ،أما المظهر الثاني للقدرة على العمل هو المهارة وتعني تطبيق المبادئ والاصول التي اكتسبها الفرد نتيجة المعرفة وتتأثر بالاستعداد الشخصي القدرات الطبيعية الموروثة التي يكتسبها.

ب- **الرغبة في اداء العمل :**فإنها تتكون نتيجة عوامل رئيسية هي:-

١. **ظروف العمل المادية :**ويقتصد بها مجموعة العوامل التي تشكل جو العمل وتؤثر عليه مثل الاضاءة و الحرارة و التهوية والنظافة وفترات الراحة ،إذ تؤثر على رغبة الفرد في العمل ومن ثم الأداء الوظيفي للفرد.

٢. **حاجات الأفراد :**وتشمل ما يلي:

أ- **الحاجات الأولية :**وتشمل الحاجات الضرورية والأساسية مثل المأكل والمسكن والملبس وأن المصدر الاساس لإشباع هذه الحاجات هو الأجر واستقرار العمل .

ب- **الحاجات الاجتماعية :**تشتمل في تكوين علاقات صداقة أو الانتماء إلى جماعة ومساعدة الاخرين وتلقي مساعداتهم ،ومصدر الاشباع لهذه الحاجات هو عن طريق اقامة علاقات مع الاخرين داخل العمل وخارجه.

ت- **الحاجات الذاتية :**وهي حاجة الفرد إلى الانجاز وتحقيق الأهداف واكتساب حب واحترام الاخرين والرغبة في التعليم والتزود بالخبرات والحصول على مركز اجتماعي ومصدر هذه الحاجات هو فرصة الترقية إلى عمل أفضل.

(١) Serhat Sefa TOR, "ÖRGÜTLERDE İŞ TATMİNİNİ ETKİLEYEN DEMOGRAFİK FAKTÖRLER VE VERİMLİLİK: KARAMAN GIDA SEKTÖRÜNDE BİR UYGULAMA", İşletme Anabilim Dalı Yüksek Lisans Tezi, KARAMANOĞLU MEHMETBEY ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ, KARAMAN ,2011,P32-33-34.

رابعاً: قياس إنتاجية العمل

إن إنتاجية العمل هي هدف تسعى اليه كل منشأة من خلال زيادة الانتاج خلال مدة زمنية، أو من خلال تخفيض نفقات العمل المخصصة لإنتاج كمية معينة من السلع خلال مدة زمنية. إذ تعد اداة للقياس والمقارنة للتعرف على مستوى الأداء في منشأة بالنسبة لغيرها من المنشآت أو في فترات مختلفة^(١). وتشير إنتاجية العمل إلى مدى كفاءة استخدام العمالة في الانتاج وليس بالضرورة مؤشراً على الجهد المبذول لكل عامل^(٢). ويميز في قياس إنتاجية العمل بين الإنتاجية المتوسطة والإنتاجية الحدية، ففيما يتعلق بالإنتاجية المتوسطة فتقاس كعلاقة بين ما تحقق من انتاج فعلي ومقدار العمل المبذول فيه، أما الإنتاجية الحدية فهي تعكس التغير الحاصل في الإنتاجية الكلية عندما يتغير عنصر العمل بوحدة واحدة. والصيغة الأكثر شيوعاً هي:

إنتاجية العمل في زمن معين = الانتاج / عدد العمال أو الانتاج / عدد ساعات العمل، إذ تعكس هذه الصيغة مساهمة العامل الواحد أو وقت العمل من الانتاج المتحقق^(٣).

يمكن تلخيص اهم طرائق قياس إنتاجية العمل بما يأتي :

١. **الطريقة الطبيعية** : وفق هذه الطريقة يتم قياس إنتاجية العمل بقسمة مجموع الوحدات المنتجة معبراً عنها بوحدات طبيعية مثل (المتر أو الطن) على عدد وحدات العمل التي استخدمت في الانتاج، سواء كان معبراً بها بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل خلال مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة. وتستخدم هذه الطريقة عندما تكون المنتجات متجانسة مادياً.

٢. **الطريقة الطبيعية المعدلة** : تستخدم هذه الطريقة عندما تكون المنتجات متعددة وغير متجانسة، فإنه يمكن قياس إنتاجية العمل باستخدام إحدى الطريقتين من طرق القياس، وذلك أما باستخدام نسب التحويل (معامل التكافؤ) أي تحويل المنتجات إلى وحدات قياسية. وعادة ما يتم اختيار إحدى السلع كوحدة قياس، ثم يتم استخراج نسب التحويل لبقية المنتجات، أما الطريقة الثانية فتكون عن طريق

(١) شهيد محمد، بشوندة رفيق، تحسين إنتاجية العمل من خلال القياس المقارن: دراسة مقارنة بين مؤسسة ENIE ومؤسسة Condor، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٦، العراق، ٢٠١٥، ص ٢٥٩.

(٢) Paul Schreyer, "Measuring Productivity", Conference on next steps for the Japanese SNA, Tokyo, 2005, P6.

(٣) خالدية بوجحيش، تحسين إنتاجية العمل ودورها في تحقيق اهداف المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابن خلدون-بتارت، الجزائر، ٢٠٠٧، ص ٥٨.

تجميع الوقت، وفحوى هذه الطريقة هي تمثيل المنتج من السلع والخدمات بساعات العمل المباشرة اللازمة لإنتاجه^(١).

٣. **الطريقة النقدية:** تستخدم هذه الطريقة في حالة عدم توفر الشروط اللازمة لتطبيق الطريقة الطبيعية أو الطبيعية المعدلة؛ ومن هذه الطرق:

أ- طريقة إجمالي قيمة المنتجات: تتم هذه الطريقة بقسمة قيمة إجمالي المنتجات على عدد العمال أو عدد ساعات العمل وفق مايلي:

إنتاجية العمل = قيمة الانتاج في زمن معين / عدد العمال (أو عدد ساعات العمل) في ذات المدة^(٢).

ب- طريقة القيمة المضافة: هي القيمة الكلية للإنتاج مطروحا منها قيمة مستلزمات الانتاج فيما عدا الأجور المدفوعة للعاملين، يقصد بمستلزمات الانتاج قيمة ما استُخدم في العملية الإنتاجية من مواد أولية ووقود مضافاً اليه قيمة اهتلاكات الاصول الثابتة، أو تكون أقيمة المضافة صافية إذا طرح منها قيمة الاهتلاك^(٣). وتحسب وفق الصيغة التالية:

إنتاجية العمل = أقيمة المضافة في مدة معينة / عدد العمال (عدد ساعات العمل) في ذات المدة^(٤).

٤. **قياس إنتاجية العمل باستخدام الاساليب الرياضية:** لقد اخذ الكثير من الاقتصاديون يتجهون إلى استخدام العلوم الرياضية في التعبير عن الظواهر الاقتصادية، بسبب التقدم في التحليل الاقتصادي وخاصة على مستوى الاقتصاد الكلي لأغراض التخطيط والتنمية وللحصول على نتائج تتسم بالدقة. وفي دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وبالنسبة للإنتاجية، إذ استخدمت بعض الطرق الرياضية لقياس إنتاجية العمل. ومن هذه الطرق، الطريقة التي تعتمد على جداول المدخلات و المخرجات، إذ إن هذه الجداول توضح العلاقة المتبادلة بين منشآت القطاع الصناعي الواحد، أو بين المراحل المختلفة لعملية الانتاج في منشأة صناعية معينة^(٥). أما الطريقة الثانية هي طريقة دالة الانتاج وتمثل التعبير الرياضي عن العلاقة بين الكمية المنتجة من جهة وعناصر الانتاج الرئيسية

(١) الاء بركة، استخدام منهجية ARDL في قياس انتاجية العمل في قطاع الخدمات السوري ومحدداتها، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٦، العدد ١، سوريا، ٢٠٢٠، ص ١٦٦.

(٢) R.Freeman, "Labour Productivity Indicators," OECD Statistics Directorate Division of Structural Economic Statistics, Paris, 2008, P5.

(٣) سعيد حسن، تعريف الإنتاجية وأساليب قياسها وآليات تحسينها لفرق الدفاع المدني بالمملكة العربية السعودية، بحث مقدم لمؤتمر الدفاع المدني الحادي والعشرين، الرياض، السعودية، ٢٠٠٦، ص ٢٠٩.

(٤) شوام بوشامة، مصدر سابق، ص ١٩٨.

(٥) الاء بركة، مصدر سابق، ص ١٦٦.

اللازمة لإنتاجها من جهة أخرى خلال مدة زمنية معينة مع ثبات الفن التكنولوجي ، وصيغتها

$$Q=f(L.K)^{(1)}$$

خامسا:مشكلات قياس إنتاجية العمل

اتضح سابقاً بعض المشكلات التي تواجه عملية قياس الإنتاجية بصورة عامة، وبالمثل فهناك العديد من المشكلات التي تواجه عملية قياس إنتاجية العمل وابرزها هي^(٢):

١. مشكلة تحديد مستوى الجودة ومدى تماثله في سائر الوحدات المنتجة، وتبرز هذه المشكلة بوضوح عن انتاج المنشأة اكثر من نوع بمواصفات واسعار مختلفة .
 ٢. مشكلة معرفة مدى مساهمة الآلة في مستوى اداء الأفراد .
 ٣. مشكلة تحديد دور الإدارة والخبرة التنظيمية بدقة في اتخاذ القرارات التي من شأنها المساهمة في رفع إنتاجية القوى العاملة .
 ٤. تأثير الظروف المناخية والداخلية للعمل، مما يصعب معه تحديد مدى مساهمتها في إنتاجية العمل .
- هذا يعني أنه بالرغم من البساطة الظاهرية في قياس إنتاجية العمل ، إلا أنها تحتاج إلى جهود متنوعة ومبسطة وتحضرية لتمكن من قياس الإنتاجية بدقة عالية.

(١) مهدي سهر غيلان ، عادل عيسى الوزني ،قياس وتحليل دالة انتاجية التمور في محافظة كربلاء ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد الخامس ، العدد الرابع ،كربلاء ، العراق ،٢٠٠٧، ص ٤٩١ .

(٢) انظر إلى :

- عمر وصفي عقيلي ،ادارة القوى العاملة ، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن ،١٩٩٦،ص ٣٨ .
- B .Sansal , " La mesure de la productivie dans 1" entreprise ,OPU ,Alger ,1991,P,16-17.

المبحث الثالث: الإطار النظري للإنفاق الحكومي على التعليم ودوره في إنتاجية عنصر العمل

المطلب الأول: المفهوم النظري للإنفاق الحكومي على التعليم

أولاً : مفهوم التعليم

إن التعليم في لغة هو خلاف الجهل (اعلم علماً، وعالم نفسه، ورجل عليم من قوم علماء ،وعلمت الشيء اعلمه علماً، أي(عرفته) ،يشير التعليم عموماً إلى الجهد المبذول لاكتساب المعرفة، وتحسين معرفة القراءة والكتابة، واكتساب المهارات اللازمة للحصول على عمل مناسب، وترسيخ بعض القيم ذات الصلة بمجتمع معين الذي تتم فيه العملية التعليمية. وهي المعرفة والمهارات و القيم الخاصة بمجتمع أو مجموعة معينة والتي تنتقل من جيل إلى جيل^(١). ويلعب التعليم دوراً مهماً في تنمية رأس المال البشري، الذي يعد عنصراً أساسياً في العملية التعليمية والتقدم التكنولوجي. كما يعد طريقاً مستداماً للأعمال والازدهار، ويحارب البطالة ويؤكد أسس العدالة الاجتماعية والوعي الثقافي. كما أنه يزيد من إنتاجية الأفراد ويخلق قوة عمل إدارية ماهرة قادرة على قيادة الاقتصاد نحو مسار التنمية الاقتصادي^(٢). كما ينظر على أنه منفعة خاصة تمكن الأفراد من تحسين حياتهم^(٣).

ثانياً : مفهوم الإنفاق الحكومي على التعليم

لقد تزايد الاهتمام بالتعليم وبالإنفاق عليه مباشرة خلال المدة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية ، إذ ترجع زيادة حجم الإنفاق على التعليم أساساً إلى استمرار التوسع فيه وزيادة أعداد المقبولين به على مختلف المستويات والمراحل ، غير أن ما تنفقه البلدان العربية من البلدان النامية ما زال قليلاً بالقياس إلى حاجتها التعليمية ، وتبدو الفجوة واسعة بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة من حيث حجم الإنفاق على التعليم إذا قارننا متوسط نصيب الفرد العربي من الإنفاق على التعليم^(٤). وكما أن هناك اختلاف في وجهات النظر لمفهوم (نفقات التعليم). وقد نشأ هذا الاختلاف في المفهوم بسبب الاختلاف في طبيعته ووظيفته ودور من يتعامل معه سواء كانوا اقتصاديين أو تربويين أو حتى سياسيين^(٥). إذ يمكن تعريف الإنفاق على التعليم بأنه عبارة عن كافة الاموال المنفقة على التعليم خلال سنة واحدة من خزينة الدولة أو

(١) حارث حازم ايوب ، احمد عبد العزيز ، اسباب عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية ، دراسات موصلية ، العدد ١٣ ، العراق ، ٢٠٠٦ ، ص ١٧٠ .

(٢) Yousra Mekdad, " Public spending on education and Economic Growth in Algeria: Causality Test", International Journal of Business and Management, Vol .3, 2014, P45.

(٣) Vivienne Shue ,Christine Wong , "Paying for Progress in China" ,Rout ledge , New York, 2007,P69.

(٤) عبد الغني النوري ، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية ، استراتيجيات اصلاح التربية العربية ، دار الثقافة ، الدوحة ، قطر ، ١٩٨٨ ، ص ١٧٢ .

(٥) مازن علي احمد ، مراد فالح مراد ، مصدر سابق، ص ٢٢ .

المؤسسات العامة التابعة لها بما في ذلك فوائد وأقساط الدين العام التعليمي الخارجي وكذلك المنح والمساعدات أو الهبات المقدمة اللازمة لبناء المدارس في تزويدها باحتياجاتها المادية والفنية من فصول ومختبرات ،ملاعب، مكتبة ،ادوات ولوازم مدرسية وغيرها ، مما يعني ان التعليم مشروع مكلف ماديا يتطلب الاستمرار في توفير مصادر التمويل وذلك نتيجة لتزايد الطلب على التعليم كحق من حقوق الأفراد في المجتمعات الحديثة^(١) .

المطلب الثاني :أهمية الإنفاق الحكومي على التعليم

تبرز أهمية الإنفاق على التعليم من خلال التغيير الذي يحدثه التعليم في المجتمعات من خلال إحداث تغيير في السلوك الاجتماعي، إذ يتأثر السلوك بالثقافة أو المستوى التعليمي لأفراد المجتمع. لقد حظي السلوك باهتمام العديد من الاقتصاديين والتربويين ،وهو محاولة لتوضيح دور التعليم في تكوين رأس المال البشري ومدى تأثيره على التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي ككل^(٢) . ويعبر التعليم عن النشاط الإنتاجي الذي يهدف إلى تنمية قدرات الفرد وتوفير المعلومات والوسائل العلمية والاقتصادية والاجتماعية التي تمكنه من الأداء بكفاءة في جميع مجالات الحياة، بما يؤدي إلى أن يصبح الفرد مورداً بشرياً يساهم في توفير السلع والخدمات الضرورية للمجتمع^(٣) .

تتبع أهمية الإنفاق على التعليم من الدور الأساس الذي يلعبه في أعداد القوى العاملة المؤهلة وذوي الخبرة اللازمة لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن المهام المرتبطة بأعداد المتخصصين والفنيين والعاملين المؤهلين. وتعاني الدول النامية بشكل خاص من نقص كبير في الموارد البشرية، الأمر الذي يعد من أكبر العوائق أمام عملية التنمية الاقتصادية لهذه الدول، مما يضطرها إلى الاعتماد على الخبرات المستوردة من الخارج، وهو ما يمثل عبئاً كبيراً. يضاف إلى ذلك أعباء التطورات الأخرى^(٤) .

إن أهمية الموارد البشرية ودورها في تلبية احتياجات التوسع هي جوهر النشاط الاقتصادي، والغرض منه هو الاستجابة للتغيرات في البنية الاقتصادية والاجتماعية وتلبية احتياجات التطور العلمي والتكنولوجي، لأن الأفراد المتعلمين يؤسسون قاعدة إنتاجية من خلال التعليم، مما يساعد على زيادة

(١) محمد يوسف المسيلم ،اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري ، دار الكتب ، القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٢ ، ص ٨١ .
(٢) فكري احمد لعمود واخرون ،اثر الإنفاق الحكومي على التعليم في تخفيض معدلات الامية في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٨ ،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ١٦ ، العدد ٥٢ ، ، العراق، ٢٠٢٠، ص٤٤٥ .

(٣) عبد الله زاهي الرشدان ، نفقات التعليم العامة وتطورها في الاردن ، مجلة دراسات ،المجلد ٢، العدد ١ ،الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن، ١٩٩٠، ص٢٥٣ .

(٤) عادل مجيد العادلي ، مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي في البلدان العربية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد ٣٥، العراق ، ٢٠١٣ ، ص٥٣ .

الإنتاج وتحقيق أعلى إنتاجية ممكنة^(١). هناك وسائل متعددة للوصول إلى تهيئة هذه القوى البشرية عالية الكفاءة، ومن ابرز هذه الوسائل أفراد^(٢) :

١- التعليم النظامي (الرسمي وغير الرسمي) والذي يبدأ من التعليم الابتدائي ويستمر في مختلف مراحل التعليم العليا .

٢- تنمية الموارد البشرية في اثناء الخدمة وذلك عن طريق برامج التدريب المنظم أو غير الشكلية في مؤسسات العمل وبرامج تعليم الكبار .

٣. تنمية الموارد البشرية عن طريق برامج محو الامية وتعليم الكبار والتعليم عن بعد والجامعات المفتوحة .

يمكن النظر إلى أهمية الإنفاق على التعليم من خلال أفراد :

أولاً: الإنفاق على التعليم نوعاً من الاستثمار البشري

إن الاستثمار في رأس المال البشري يعد احد ركائز النمو الاقتصادي والاداة الفعالة للتنمية الاقتصادية لكونه يمثل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي واحد العوامل المحددة للطاقت الإنتاجية ، إذ لا يوجد إنتاج بدون استثمار وان الاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم هو الذي يحقق التنمية الاقتصادية على اساس أن التعليم جزء لا يتجزأ من تنمية الموارد البشرية والذي يمثل في بناء قدرات ومهارات بشرية فعالة في المجتمع^(٣).

تعود البدايات الأولى لاقتصاديات الاستثمار البشري إلى نهاية الحرب العالمية الثانية كونها من الموضوعات المركزية للتحليل الاقتصادي، إذ تناولها أكبر الشخصيات الاقتصادية المعروفة الذين تنبهوا إلى أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب منذ القرن الثامن عشر وكانت لأول مرة من قبل (آدم سميث) وجاء بعده (الفريد مارشال) في القرن التاسع عشر وجاء بعدهم (ملتون فريدمان ، روبرت سولو) (وتيودور وشولتز) (وجاري بيكر) وغيرهم من اكثر الاسماء شهرة بالاقتصاد في أواخر القرن العشرين. إذ بين آدم سميث في كتابه ثروة الأمم أهمية التعليم، ووضع بين مكونات التعليم رأس المال الثابت الذي تم تعريفه بالإمكانات المكتسبة والمفيدة لبعض فئات المجتمع والذي يساهم

(١) اسعد حمدي محمد ماهر ، البيئة الاستثمارية والتنمية المستدامة في اقليم كردستان العراق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة التنمية البشرية ، العدد ٢٣ ، العراق ، ٢٠١٧ ، ص ٣٤٦ .

(٢) Vito Tanzi , "Advanced introduction to Public Finance," Edward Elgar Publishing Limited, Northampton , Massachuse, USA, 2020 ,P138.

(٣) Ditimi Amassoma , "Investment In Human capital and Economic Growth in Nigeria using a causality approach" , copyright Canadian academy of oriental , vol. 7,no.4,2011,p,115.

التعليم في تفويهما. وقد وقف الفريد مارشال عند أهمية التعليم بوصفه استثماراً قومياً وتمثل في أكثر صور رأس المال البشري بالنسبة للمجتمع، وهناك محاولات جادة لتقدير قيمة الكائن الانساني منها محاولة وليام بيتي الذي بنى تقديراته إلى رفع مهارة العاملين من خلال التعليم والتدريب^(١).

كما عرف بعض الاقتصاديين رأس المال البشري بأنه قيمة الدخل المحتمل المتجسد في الأفراد، ذلك لأن الأفراد والمجتمع الذي يخصص جزءاً من دخله الفردي أو الدخل القومي، لكي يكتسب الناس عن طريق التعليم مهارات ومعارف نافعة تمثل نوعاً من رأس المال^(٢).

إذ تعد دراسة شولتز من أوائل الدراسات في هذا المجال، والتي تبعتها دراسات متعددة أوضحت أن الاستثمار في الفرد يؤدي إلى فروق ملحوظة بين دخول العمال المتعلمين وغير المتعلمين، وقد أوضحت الدراسة التي قام بها شولتز على الاقتصاد الأمريكي بأن خمس الزيادة التي حدثت بين عامي ١٩٢٩ و١٩٥٧ إنما ترجع إلى التعليم الإضافي الذي يحصل عليه الأفراد من القوى العاملة والذي يعد مصدراً للتنمية الاقتصادية^(٣).

كما قام بيكر بحساب العائد على رأس المال البشري بطريقة الفروق بين الدخل لفرد متعلم وآخر غير متعلم، فتبين من الدراسة أن متوسط العائد الاستثماري للفرد الأمريكي الذي يصل في تحصيله العلمي إلى المرحلة الجامعية هو ١٠% إلى ١٢% سنوياً، ويعد هذا العائد مرتفعاً نسبياً إذا ما تم مقارنته بعوائد رأس المال بأنواعه. ويرى بيكر أن الإنفاق على التعليم إنما يستهدف قبل كل شيء أحداث تغييرات في نوعية المنتجات التي تحقق دخلاً إضافياً عن طريق زيادة قدرة العمل والإنتاج والسير على طريق اعتبار استثمار الموارد في الإنسان ضمن الطرق، للحصول على الفوائد الاقتصادية ومن أكثرها تحريكاً للنشاط الاقتصادي ودفع تأثير التنمية الشاملة إلى أمام^(٤)، وإن الاستثمار في هذا النوع من رأس المال له عوائد ايجابية ملموسة ليس فقط على الدخل الشخصي، وإنما على الدخل القومي أيضاً، وليس على المستوى الاقتصادي ولكن على المستوى الاجتماعي والسياسي التنموي عموماً^(٥).

على الرغم من أن هناك اتجاه في بعض البلدان النامية بزيادة الإنفاق على التعليم، فأنها مازالت تعاني من الاختلال في التوازن بين رأس المال المادي ورأس المال البشري، إذ إن ما يخصص للأصول

(١) فاروق عبده فليح، اقتصاديات التعليم، ط٢، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٧، ص ١٧-١٨.
(٢) Alfred Greiner, Bettina Fincke, "Public Debt and Economic Growth", Springer Dordrecht, London, 2009, P99.

(٣) ثيودور شولتز، القيمة الاقتصادية للتربية، ترجمة عبد الهادي عفيف، محمد السيد سلطان، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ١٩٧٥، ص ٢٩-٣٥.

(٤) Becker, G., S., " under investment in collage- education, proceeding ", American Economic Review, May, 1960, P.347

(٥) عبلة عبد الحميد بخاري، اختبار فرضية علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم العالي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٤٦، العدد ٣، السعودية، ٢٠١٦، ص ٤٤٧.

الرأسمالية الثابتة أكثر مما يخصص للاستثمار البشري ، مما يعني ان نمو وتطور الاصول الرأسمالية يكون أكبر من تطور رأس المال البشري وبالتالي سوف يكون هنالك خلل في التوازن بين هذين الاصلين . لذلك يدعو العديد من الاقتصاديين في مثل تلك الدول إلى توجيه المزيد من الموارد التي تخصصها من أجل التعليم . كما يرى الاقتصاديون أن الطلاب في المدارس يراكمون مهارات ومعارف رأس المال البشري ، التي من شأنها ان تزيد من إنتاجيتهم الاقتصادية . والتعليم هو استثمار ، فالوقت ينفق اليوم ليس في انتاج السلع بل على تراكم المهارات والمعرفة من أجل انتاج المزيد من السلع في المستقبل^(١) .

ثانياً: الإنفاق على التعليم وحجم الدخل القومي

تشير العلاقة بين نسبة الإنفاق على التعليم وحجم الدخل القومي إلى مدى الجهد التعليمي وصلته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأمر الذي دعا إلى الاهتمام الكبير بهذه النسبة واعتمادها من قبل المختصين والمعنيين كونها تشير إلى ما يمكن ان يدخره المجتمع كفترة زمنية معينة . وإن النسبة بين الإنفاق على التعليم والدخل القومي أكثر دلالة على نوع الجهد التعليمي الذي يمكن ان يحدثه المجتمع كله في جهاز التعليم ، ولما كان الدخل القومي ممثلاً لمجموع السلع والجهود التي يحصل عليها المجتمع في سنة معينة فإن هذا المؤشر يدل على مدى ما يمكن ان يستثمره المجتمع في جانب التعليم من مجموع طاقاته^(٢) .

كما يعلق الاقتصاديون على الإنفاق على التعليم أهمية كبيرة عند تناولهم الآثار الناجمة عنه في ازدياد الدخل سواء الدخل القومي أو الدخل الفردي ، سيما وأن التعليم أداة رئيسية للقضاء على الحلقات المفرغة . إذ ينتج عنها انخفاض في مستوى التعليم الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى المهارة الفنية للأفراد ، ومن ثم انخفاض مستوى الدخل ، وبالتالي انخفاض مستوى التعليم وبذلك تكمل الحلقة المفرغة . وقد حرصت معظم الدراسات التي تعالج الإنفاق على التعليم وأثره في زيادة الدخل على ايجاد الطرف التي توضح مساهمة التعليم في الاستثمارات الإجمالية^(٣) .

إذ يرى شولتز وغيره أن الإنفاق على التعليم هو نوع من الاستثمار الجيد وأن التعليم يمثل القناة الرئيسية لزيادة وتحسين القدرة على المستوى القومي وتعد دراسات شولتز ودينسون وميلر في الولايات المتحدة من أن ما يقارب ٣٦-٧٠% من الزيادة في الدخل القومي خلال المدة بين (١٩٥٧-١٩٢٩) تعزى

(١) Laurence S. Seidman , "Public Finance", 1st ed. ,Published by McGraw-Hill Companies , New York ,2009,P276.

(٢) تغريد قاسم محمد ابو تراب ، اقتصاديات التعليم واثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد ١٧ ، العدد ٢٦ ، الشلف ، الجزائر ، ٢٠٢١ . ص ٧٢-٧٣ .

(٣) Timmer C. Peter ., "Population Porety and Policies" ,The American economic review ,US ,Vo.84 ,1994, P263.

إلى تعليم العمال . أبدت دراسات اخرى هذه النتيجة العامة ، إذ حصلت على ما يقارب ٥٠% من الزيادة في الدخل القومي للسنوات ١٩١١-١٩٦١ ترجع إلى مستوى التعليم ودراسة ثالثة ذهبت إلى نسبة ٤٢% لذا فان كل الدراسات تجتمع على ان التعليم يرفع مستوى الإنتاجية ويسهم بفعالية بزيادة الدخل القومي. فالتعليم هو وسيلة لتنمية القوى البشرية التي تصنع التنمية وتحدد معالمه^(١).

أي هناك علاقة اثر متبادل بين التعليم والدخل فكلما ارتفعت نسبة التعليم كلما زاد دخل الفرد ، فالتعليم هو المحرك الاساسي في تطور الحضارات ونماء المجتمعات، والاقتصاد هو العصب المحوري والحقيقي للتنمية. و يمكن قياس تطور المجتمعات حسب نسبة المتعلمين بها، وتعد سنغافورة وكوريا وماليزيا أبرز الامثلة للدول التي تنصدر أنظمتها التعليمية التصنيفات العالمية لذا كان اقتصاد هذه الدول من أكثر الاقتصاديات نموا على مستوى العالم^(٢).

ثالثا: العلاقة بين الإنفاق على التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن مفهوم التنمية هي عملية تشمل كافة جوانب ومجالات الحياة، ومضمونها أوسع من النمو، ويمكن القول إن النمو يصاحبه تغيرات هيكلية، وتشمل هذه التغيرات تغيرات في البنية الاقتصادية الوطنية وبنية العمل وتنوع مصادر الدخل. وبناءً على ذلك، تعرف التنمية بأنها عملية التنوع على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمع لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع. أما التنمية الاقتصادية فتعرف بأنها تصميم أساليب إنتاج جديدة توفر للمجتمع المستوى الأمثل من الإنتاج من خلال تنمية مهارات الفرد وطاقته. وقد وجدت بعض الدراسات وجود علاقة طويلة الأمد بين التعليم والتنمية. وقد ذكر آدم سميث هذه العلاقة في كتابه ثروة الامم وغيره من الاقتصاديين . تعد هذه العلاقة من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية، خاصة وأنها تركز على جودة تعليم الإنسان والقدرة على اكتساب المهارات، كما تواجه أزمة حادة تتمثل بنقص الموارد البشرية القادرة على قيادة التنمية الاقتصادية . وكما ذكرت دراسات أخرى أن هناك علاقة بين التعليم والتنمية، كما في دراسة (ستروملين، ١٩٢٤) التي بينت دور التعليم في زيادة إنتاجية العمل سواء كان العمل بدنياً أو عقلياً .

أما التنمية الاجتماعية فتعرف على أنها العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف كماً ونوعاً بكل مؤشرات وأسبابه. وتبرز الأهمية الاجتماعية للتعليم من خلال خلق قادة مؤهلين يمكن أن تتناط بهم قيادة المجتمعات البشرية، ومن خلال خلق إنسان متعلم قادر على استيعاب التكنولوجيا الحديثة

(١) سوسن شاکر الجلي، اثر التعليم في التنمية البشرية ، ط١ ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٠ ، ص ٣٨٢ .
(٢) زينب اسماعيل هيشان العشيبات ، دور التعليم في تعزيز عناصر التنمية الاقتصادية ، مجلة العلوم الانسانية والطبيعة ، المجلد ٣ ، العدد ٧ ، الخرطوم ، السودان ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٠١ .

وطرق استخدامها ووضعها في خدمة المجتمع و الإنسانية، فضلا عن تقليص الفجوة الثقافية بين أفراد المجتمع وتهيئة المناخ الثقافي بحيث يمكن للتعليم أن يرفع معايير وتطلعات الفرد^(١).

كما يعد التعليم القاعدة الأساسية في أعداد العناصر المشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعملية التقدم الحضاري، إذ اخذت معظم دول العالم تلك العملية التعليمية وبمختلف مراحلها، فالتعليم يزود القوى العاملة بالمهارات اللازمة لجعل مساهماتها في العملية الإنتاجية أكثر جدوى و فعالية، فكلما كان ارتباط التعليم بتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من المهارات أكثر، كلما كان التعليم أكثر قدرة على خدمة المجتمع^(٢).

فضلا عن أن تعليم المرأة وادخالها في المشاركة في العمل جنبا إلى جنب مع الرجل له أهمية وخصوصاً في الدول النامية لمحدودية مساهمة المرأة، وهذا بدوره سيؤدي إلى إسهامات جديدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الايدي العاملة اللازمة الكفوة التي يهيئها التعليم، وبالتالي تخليص التنمية من النقص الحاد في الكفاءات والمهارات والمعارف اللازمة والتي يعبر عنها هاربرسون (F. Harbison) ان تكوين هذه الكفاءات هو المفتاح الذهبي للنمو الاقتصادي في البلدان النامية والسائرة في طريق النمو^(٣).

بقي ان نشير إلى ان الإنفاق على التعليم لا يقف عند هذا الحد بل هنالك مجموعة من الآثار المتداخلة التي تحدث في الحياة اليومية يكون التعليم العامل الأكبر في تحقيقها ومن بينها التأثير على معدلات وفيات الاطفال، فقد أوضحت الدراسات أنه كلما ارتفع تعليم الزوجة كلما انخفضت نسبة وفيات الاطفال بين الأسر ، وذلك لأن مستوى الزوجة التعليمي المرتفع يكون عاملا لارتفاع الوعي الصحي ويدفعها إلى زيادة تلقيها للرعاية الصحية اثناء الحمل ، أي أن هناك علاقة عكسية ما بين تعليم الزوجة ووفيات الاطفال^(٤).

رابعا: العلاقة بين التعليم والإنتاجية

يتم تعريف إنتاجية العمل (وقياسها) بالمعنى الأوسع كنتيجة لساعات عمل العامل. يتم تقدير تأثير التعليم على الإنتاجية من خلال مقارنة دخل المتعلمين وغير المتعلمين مع مرور الوقت. ويسمى هذا الإجراء "العائد الاجتماعي على الاستثمار في التعليم". يؤثر التعليم أيضا بشكل مباشر على الإنتاجية

(١) تغريد قاسم محمد ابو تراب، مصدر سابق، ص ٧٤-٧٥.
(٢) عباس ناجي جواد ، دراسة قياسية لأثر الحصار الاقتصادي على الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق ، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والمحاسبية ، المجلد ١، العدد ٢، العراق، ٢٠٠٦، ص ٥٦-٥٧.
(٣) مصدق جميل الحبيب ، التعليم والتنمية الاقتصادية ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨١، ص ١٣٩.
(٤) فوزي سهاونة ، احمد عربيات ، العلاقة بين الرعاية الصحية للطفل وتعليم الام ، مجلة الدراسات ، المجلد ٢٥ ، العدد ٢ ، مطبعة الجامعة الاردنية ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٨ ، ص ٣٥٩.

لأنه يؤثر على الصحة. إذ أثبتت الدراسات أن الأمية والجهل لهما تأثير فعال على صحة الفرد والصحة العامة، وأن التعليم بشكل عام يساهم في تحسين وتنمية الموارد البشرية من خلال زيادة الكفاءة والقدرة الفكرية والقدرة الاستيعابية والإنتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد. ومن المؤكد أن العمال المتعلمين أكثر إنتاجية من العمال غير المتعلمين، بغض النظر عن طبيعة عملية الإنتاج. ومع ذلك، فإن المساهمة الإيجابية للتعليم في التنمية تعتمد على جودة التعليم وتكيفه مع احتياجات المجتمع في مراحل التنمية المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، من الأسهل والأكثر فعالية من حيث التكلفة تعليم مهارات الإنتاج الحديثة للأشخاص الذين حصلوا على تدريب أساسي جيد من تدريب غير المتعلمين. وفي عصر الصناعات المعتمدة على رأس المال البشري، أو ما يسمى بصناعات العقل البشري، يتطلب أن تكون القوى العاملة ذات مهارات عالية ومتجددة^(١).

خامساً: العلاقة بين سوق العمل والتعليم

إن التطور التكنولوجي أحدث تطور هائل في سوق العمل في العالم، أدى إلى ظهور وظائف جديدة واختفاء أخرى، لذا فإن سوق العمل الراهن يقتضي توفير خريجين يملكون مهارات أساسية ذات مستوى عالٍ تضم مهارات التعليم العالي ومهارات إدارة المهنة. لذلك هناك إشكالية في العلاقة بين سوق العمل والتعليم تمثلت في محدودية فرص العمل والتزايد في مخرجات التعليم الذي اتصف بضعف أداء الخريجين الذين يُنتظر منهم أن يوظفوا مهاراتهم و خبراتهم، بما يناسب مع تخصصاتهم لتلبية حاجات السوق التي أضحت تتسع وتتسارع بشكل كبير، فضلاً عن أن مخرجات التعليم لا تتلاءم مع ما يحتاج إليه سوق العمل، إذ يضخ التعليم العالي أعداداً كبيرةً من الخريجين في تخصصات لم تعد تتلاءم مع طبيعة سوق العمل، ونظراً للتطورات العلمية التي يشهدها العالم اليوم، ازدادت معاناة السوق من فائض هذا العرض، في الوقت الذي تعاني فيه من نقص في بعض التخصصات وخاصة التخصصات المهنية: الزراعية، التجارية، الصناعية التي بات الطلبة متردبين في ممارستها بسبب طبيعة نظام التعليم والطبيعة الاجتماعية والثقافية السلبية لهذه المهن^(٢).

(١) بوضيافة حفيظ، اثر التعليم في النمو الاقتصادي في الجزائر ١٩٦٧-٢٠١٠، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، العدد ٢٢، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٢٣٠.

(٢) كامل علاوي كاظم، حسن لطيف كاظم، الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق (تحديث الفرصة الاخيرة)، ط ١، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، ٢٠٢٠، ص ٣١-٣٢.

المطلب الثالث : تقسيمات وأشكال الإنفاق الحكومي على التعليم والعوامل المؤثرة عليه

أولاً : تقسيمات الإنفاق الحكومي على التعليم

١. من حيث طبيعة الإنفاق

أ- **الإنفاق الجاري** : وتشمل هذه النفقات المتعلقة بالسلع والخدمات المستهلكة في العام الحالي والتي يجب تجديدها إذا كانت هناك حاجة ملحة لتمديدتها إلى عام آخر. ويشمل ذلك الأجور والرواتب التي يتقاضاها العاملين في هذا القطاع ، فضلاً عن نفقات السلع والخدمات والدعم والتحويلات الجارية الأخرى (مثل المزايا الاجتماعية والتوقيفات التقاعدية والاتصالات والتأمين والإيجار) (١).

ب- **الإنفاق الرأسمالي** : هي النفقات المرتبطة بالسلع والخدمات التي يتم استخدامها على فترة زمنية طويلة ، مثل المباني والمعدات والأثاث. إذ تستفيد أجيال متعددة من الطلاب من هذا الاستثمار في السلع الرأسمالية لأنها تعد أصولاً دائمة بدلاً من الأشياء غير المعمرة التي يتم استهلاكها. خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً، ويؤثر هذا الإنفاق على قدرة المؤسسات التعليمية على استيعاب الطلاب، مما يساعد على تكثيف العرض وتوافر الأماكن حسب طلبهم وتوزيع المعدات حسب الحاجة (٢).

٢. من حيث الجهة القائمة بالإنفاق :

أ- **الإنفاق العام** : وهو عبارته عن الاموال التي تدفعها الحكومة بشكل مباشر من موازنتها أو من الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق توفير الفرص التعليمية لجميع أفراد المجتمع، بمعنى أن الحكومة تتحمل كافة النفقات الخاصة بالمستلزمات والخدمات المتعلقة بالقطاع التعليمي (٣).

ب- **الإنفاق الخاص** : وهي تكاليف يتحملها القطاع الخاص ويتم تمويلها من مصادر خاصة مثل قطاع العائلي (الطلاب وأسرهم). وتشمل هذه النفقات تكاليف التعليم واللوازم المكتبية والكتب الخارجية والدروس الخصوصية، فضلاً عن تكاليف النقل والزي المدرسي. وغيرها من

(١) فتحي السيد يوسف عبد المجيد، دور الإنفاق الحكومي في رفع كفاءة التعليم (الحالة المصرية بالمقارنة ببعض التجارب الدولية)، جامعة القاهرة ، مصر ، ٢٠١٢ ، ص ٢٠.

(٢) المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، اقتصاديات التعليم ، المركز العربي للبحوث التربوية ، الكويت ، ٢٠١٢ ، ص ٢٦.

(٣) داود عبد الجبار احمد ، دراسة وتحليل اثر مستوى الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في حجم الإنفاق على التعليم العالي في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ١٨ ، العدد ٦٧ ، العراق ، ٢٠١٢ ، ص ٢٤٨.

النفقات التي يتحملها القطاع العائلي الخاص، مثل المؤسسات والمنظمات والجمعيات الهادفة للربح، وبعض المؤسسات الدينية^(١).

وتقوم الحكومات بثلاثة وظائف من خلال انفاقها وسيادتها مهما تختلف البيئة التي تعمل فيها وهي^(٢) :

١. سن القوانين الوطنية للتعليم ومراقبة تنفيذها وتقييم نتائجها.
٢. توفير التمويل الفعال للتعليم (ضروري لأي نوع من التعليم أو في أي مستوى من التعليم، بما في ذلك المساعدة الفعالة للتعليم الخاص أو العالي أو الثانوي).
٣. إدارة نظام التعليم العام، أي التأكد من توفر عدد كافي من المدارس والمعلمين والكتب المدرسية والمواد التعليمية والأثاث والبنية التحتية عند الحاجة.

ثانيا : أشكال الإنفاق الحكومي على التعليم

يتخذ الإنفاق على التعليم صورا وأشكالا مختلفة يمكن تصنيفها كالتالي :

١. **نفقات العمل** : يقصد بها جميع أنواع النفقات للعاملين في قطاع التعليم، بما في ذلك النفقات المتعلقة بقيمة عمل الطلاب في الأنشطة التعليمية، ويمكن تقسيمها إلى^(٣):

أ- **نفقات عمل الطالب** : وهي النفقات المتعلقة بالأنشطة الطلابية، حسب مستوى ونوع التدريب. أي بغض النظر عما إذا كانت هذه الأنشطة عبارة عن أنشطة تعليمية ذاتية أو أنشطة تعليمية للأفراد داخل المؤسسات التعليمية، إذ يمثل صعوبة في قياس حجم العمل أو تقييم قيمة هذا العمل، لأن العمل المبذول من قبل الطالب في العملية التعليمية لا يقابله اجر معين ولذلك تعد هذه الأجور من نوع خاص من النفقات ترتبط بعمل الطالب.

ب- **نفقات عمل المعلم** : هذه تلك النفقات المتعلقة برواتب المعلمين في المؤسسات التعليمية. وتحديد هذه النفقات ضروري لتحديد مستوى الإنفاق في قطاع التعليم، فهي ليست العامل الأساسي في إنتاج هذا القطاع فحسب، بل هي الركيزة الأساسية لترشيد الإنفاق وسبل السيطرة عليه من حيث تكلفة التعليم للطلاب، ومن حيث الضغط المتولد على ميزانية الدولة .

٢. **النفقات المادية** : وهي النفقات المتعلقة بالموارد التعليمية قصيرة المدى، مثل القرطاسية والمواد المستخدمة في المختبرات وتكاليف الطاقة وكذلك النفقات طويلة المدى مثل رأس المال الثابت

(١) فتحي السيد يوسف عبد المجيد ، مصدر سابق ، ص ٢٠ .
(٢) المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج ، مصدر سابق ، ص ٧١ .
(٣) كاظم سعد الاعرجي ، الدخل القومي والإنفاق على التعليم ، المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء ، المجلد ٨ ، العدد ٨١ ، كربلاء ، العراق ، ٢٠١٢ ، ص ٥ .

المستخدم في قطاع التعليم. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن تقسيم التكاليف المادية المذكورة أعلاه إلى نفقات تتعلق بعمل الطالب ونفقات تتعلق بعمل المعلم.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي على التعليم

لقد أثرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية على المؤسسات التعليمية استندت مزيد من الإنفاق على هذه المؤسسات التعليمية وفي كل الدول وبحسب امكانياتها الاقتصادية والاجتماعية ومن أبرز هذه العوامل هي كأفراد^(١):

١. مجموعة العوامل الخارجية : وهي تلك العوامل التي لا علاقة للمؤسسات التعليمية بها، وهي تتضمن:

أ – المستوى العام للدخل القومي.

ب – يؤخذ في الاعتبار مستوى المعيشة أو النفقات أو مقدار الدخل المنفق في تحديد أسعار السلع والخدمات.

ت – مستوى التكنولوجيا العامة في المجتمع مما يؤثر على مستوى تكنولوجيا التعليم وبالتالي تكلفة التعليم.

د - التوزيع العمري للسكان بين الفئات العمرية المختلفة.

٢. مجموعة العوامل الداخلية : ترتبط هذه العوامل ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات التعليمية ومن هذه العوامل ما يلي:

أ – مستوى رواتب العاملين في المؤسسات التعليمية.

ب- التوزيع العمري لأعضاء هيئة التدريس وأثره على مستوى الرواتب.

ت – المستوى الفني التعليمي.

د – نصاب التدريس خلال ساعات الدراسة.

ج – حجم الهدر التعليمي الذي يكون في أغلب الأحيان بسبب الرسوب المدرسي أو التسرب.

(١) سميرة المبروك العيادي السبكري، العوامل المؤثرة في الإدارة التعليمية، مجلة كليات التربية، جامعة الزنتان، المجلد ٢٠١٩، العدد ١٦، ليبيا، ٢٠١٩، ص ٢٨٥-٢٨٦.

رابعاً: مصادر تمويل الإنفاق الحكومي على التعليم

يبدأ إصلاح التعليم بتوفير الأموال الكافية لتحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الرامية إلى جعل الخدمات التعليمية بالجودة المطلوبة متاحة للجميع، على أن تثبت هذه الأموال الاستمرارية والنمو لتلبية الحاجة المتزايدة للخدمات التعليمية للسكان لتغطية العدد المتزايد من الأشخاص الذين يحتاجون إلى التعليم^(١)، ومن أهم مصادر التمويل^(٢):

١. تمويل الحكومة المركزية: التمويل هنا يأتي مباشرة من ميزانية الدولة.
٢. الضرائب والرسوم التعليمية.
٣. رسوم التعليم الخاص: يدفعها طلاب المؤسسات التعليمية الخاصة كالمدارس والجامعات.
٤. القروض: هي القروض الداخلية التي تحصل عليها المؤسسات التعليمية لتنفيذ مشاريع محددة، مثل مشاريع محو الأمية.
٥. المصادر الخاصة والمحلية، على سبيل المثال، المدفوعات الاسمية للمقيمين أو أي رسوم تسجيل.
٦. مساهمة المؤسسات الإنتاجية بتقديم منح دراسية لتعليم بعض الطلاب على نفقتها.

المطلب الرابع: مؤشرات و محددات الإنفاق الحكومي على التعليم

أولاً: مؤشرات التعليم

يمكن تصنيف المؤشرات الرئيسية لنظام التعليم التي اتفق عليها الباحثون على النحو التالي^(٣):

١. **معدل الالتحاق بالمدارس:** يشير معدل الالتحاق بالمدارس إلى النسبة بين عدد الطلاب المسجلين في المدارس الابتدائية والمتوسطة وعدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٥ سنة وفي التعليم الثانوي وحتى العالي.
٢. **متوسط عدد سنوات الدراسة:** يشير إلى متوسط عدد سنوات التعليم التي حصل عليها الأفراد الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً فما فوق، بناءً على المستوى التعليمي للسكان، ويتم حسابه باستخدام سنوات الدراسة التي يجب على الطالب إكمالها في كل مستوى تعليمي.

(١) نورة نافع علي الكثيري ، اثر الإنفاق الحكومي على كفاءة مؤسسات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية ،
المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات ، العدد ٤٣ ، السعودية ، ٢٠٢١ ، ص ٢.

(٢) كاظم سعد الاعرجي ، مصدر سابق ، ص ٦.

(٣) غيدة فله ، غيدة فوزية ، اثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٤) ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، العدد ٣ ، جوان ، الجزائر ، ٢٠١٨ ، ص ٣ .

٣. **معدل الأمية:** يعد معدل الأمية من أهم المؤشرات لقياس مخزون رأس المال البشري كميًا، ومن الواضح أن ارتفاع معدلات الأمية بين البالغين يعد بمثابة انخفاض كمي ونوعي في رأس المال البشري، وأن اتساع نطاق الأمية ينعكس بالتأكيد على إنتاجية عنصر العمل، ويشكل عائقاً أيضاً وفي تحسين ظروف التنمية وجهود القضاء على الفقر، تم اقتراح مؤشرين في هذا السياق:

أ – معدل الأمية للفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة .

ب – معدل الأمية لفئة الأفراد ١٥ سنة فأكثر.

٤. **معدل معرفة القراءة والكتابة:** يشير إلى نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً فأكثر والذين يستطيعون الكتابة والقراءة وفهم مقطع قصير وبسيط من حياتهم اليومية.

٥. **الإنفاق على التعليم العام:** هو مجموع الإنفاق على التعليم العام بالإضافة إلى الإعانات ومدفوعات التحويل الممنوحة للتعليم الخاص في مختلف المستويات التعليمية ويتم حسابه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

٦. **نتائج نظام التعليم:** تشمل نتائج التعليم الابتدائي والثانوي والعالى، وكذلك نتائج التعليم والتدريب المهني ومراكز التدريب المهني، وكذلك المتسربين من مختلف مراحل التعليم.

ثانياً : محددات الإنفاق الحكومي على التعليم

تتمثل اهم محددات الإنفاق الحكومي على التعليم :

١. **الناتج المحلي الإجمالي :** وهذا يعني أن يتم إنتاجها في الوطن من السلع أو الخدمات النهائية من قبل سكان الوطن ، سواء كانوا مواطنين أو أجانب مقيمين ، لفترة معينة ، عادة ما تكون السنة^(١) . كما ان الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الدولة ، بالإضافة إلى الضرائب على المنتجات مطروحا منها الإعانات غير المدرجة في قيمة المنتج^(٢) . ويعد الناتج المحلي الإجمالي اكثر المؤشرات للنشاط الاقتصادي الكلي ، إذ يشمل جميع قطاعات الاقتصاد ويعتبر نصيب الفرد من هذا الناتج مؤشراً للنمو الاقتصادي^(٣) .

(١) ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، الشعبة الاحصائية ، الحسابات القومية مقدمة عملية ، دراسات في الاساليب دليل الحسابات القومية ، العدد ٨٥ ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٥ ، ص ٥ .

(٢) نرمين مجدي ، مفاهيم اقتصادية اساسية : الناتج المحلي الاجمالي ، صندوق النقد العربي ، سلسلة كتيبات تعريفية ، العدد ١٩ ، أبوظبي ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٢١ ، ص ٩ .

(٣) نرمين مجدي ، المصدر السابق نفسه ، ص ١٩ .

٢. إجمالي الإنفاق الحكومي : يمثل الإنفاق الحكومي مقدار المال الذي يخرج من الدولة أو احدى منظماتها لتحقيق المصلحة العامة^(١). ويستخدم حجم الإنفاق الحكومي كمتغير لقياس تأثير السياسة المالية على النشاط الانتاجي. يشمل الإنفاق الحكومي المصروفات الجارية والاستثمارية. وفقا لقانون فاغر ، في كل مرة يحقق فيها المجتمع معدل نمو اقتصادي معين ، يؤدي ذلك إلى توسع نشاط الدولة ثم إلى زيادة الإنفاق الحكومي والذي إذا كان موجهاً لأغراض التنمية والنمو الاقتصادي ، يؤدي إلى توسيع النشاط الاقتصادي وكما إن الإنفاق على نشاط معين يؤثر على الأنشطة المرتبطة به ، بالتالي فإن حجم الإنفاق الحكومي وكيفية توزيعه يؤثران على كفاءة الأنشطة المختلفة في الدولة. فمع تقليل الإنفاق على الطرق ، على سبيل المثال ، يتم توجيه ما تم خفضه من هذا النشاط لصالح الأنشطة التعليمية ، أو تلك التي يتم فيها تقليل الإنفاق على التعليم وبالتالي يتم تحويل ما تم خفضه لإنشاء أنشطة استثمارية تمتص البطالة. لذلك إذا لم يتم رفع إجمالي النفقات ، فإن الإنفاق على نشاط معين سيكون على حساب نشاط آخر وفقا لمتطلبات وخطط الدولة^(٢).

٣. الإيرادات العامة : قيام الدولة بمهامها وذلك عن طريق إنفاقها الذي يغطي بالإيرادات العامة، وهى الأموال التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر كالضرائب والرسوم وعائدات أملاك الدولة والقروض العامة، كما يعد الدين العام مصدرا من مصادر الإيرادات العامة التي يمكن للدولة استخدامها لتمويل نفقاتها العامة عندما تكون غير قادرة على توفير إيرادات أخرى. وأيضا كلما زادت مصادر الإيرادات لدى الدولة، كلما كانت قادرة على القيام بأنشطتها وتحقيقها أهدافها التنموية بشكل أفضل وتغطية نفقاتها بما في ذلك النفقات التعليمية^(٣).

٤. حجم السكان : يشير مصطلح حجم السكان إلى تعداد السكان داخل دولة ما تربط بينهم علاقات اجتماعية، ويقام الاحصاء السكاني بصفة دورية وتنقسم وسائل جمع البيانات السكانية إلى ثلاث وسائل : "التعداد السكاني" و يعرف بأن أكبر عملية إحصائية وتتميز بالحصص الشامل لكل أفراد المجتمع و تجرى بانتظام كل عشر سنوات في معظم الدول، و"المسح السكاني" وعبارة عن مسح متخصص في حالة معينة ويجري بالعينة في مناطق جغرافية يتم اختيارها لجمع معلومات مفصلة عن موضوع المسح ، و"السجلات المدنية للسكان" وتقوم برصد الواقعات الحيوية مثل المواليد والوفيات و الزواج والطلاق وتتم عملية التسجيل فيها بصفة مستمرة، ويعد حجم السكان من

(١) محسن ابراهيم احمد ، تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، المجلة العلمية لجامعة جيهان ، المجلد ٣، العدد ٢، السليمانية ، العراق، ٢٠١٩، ص ١١٨.

(٢) زينب توفيق السيد عليوة، العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي مع التطبيق على جمهورية مصر العربية ، المجلة العربية للإدارة ،مجلد ٣٥، العدد ٢، مصر ، ٢٠١٥، ص٢٠٥.

(٣) رانيا محمود عمارة ،المالية العامة -الإيرادات العامة، ط ١، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ،مصر ، ٢٠١٥، ص٣٢-٥٥.

المتغيرات الأساسية التي تؤثر في حجم الإنفاق بصفة عامة والإنفاق على التعليم بصفة خاصة، فكلما زاد حجم السكان زاد عدد المدرجين في التعليم، ومن ثم زاد حجم الإنفاق على التعليم^(١).

٥. **حجم قوة العمل** : إن وجود العوامل البشرية يشكل عاملاً مهماً في تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي، وقد أكدت الكثير من الدراسات على التأثير الإيجابي للعوامل البشرية على النمو الاقتصادي مثل دراسة لوكاس عام ١٩٨٨ ودراسة تشين وفلشر عام ١٩٩٧. ومع ذلك، لا يوجد إجماع على مؤشرات محددة لقياس هذا التأثير، إذ يرى البعض أنه يجب قياسه بمعدل الالتحاق، ويرى البعض أن المدارس المتوسطة تحتاج إلى الاعتماد على متوسط سنوات التعليم للسكان الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ عاماً لقياسه. ويرى آخرون أنه ينبغي قياسه بعدد العمال في بلد ما حسب النظرية الاقتصادية الليبرالية. وكما يعتقد جون كينز، يرتبط الناتج القومي الإجمالي باستخدام العمالة، ومن ثم فإن حجم العمالة يعكس مدى توسع فرص العمل، وتعتبر فرص العمل أهم محرك لعملية النمو الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة الإنفاق على قطاع التعليم.

٦. **عدد الملتحقين بالتعليم** : إذ يعد الحق في التعليم أحد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي نصت عليها كافة الاتفاقات الدولية. إذ إن التعليم غاية ووسيلة للتنمية الشخصية والاجتماعية. وكلما زاد عدد السكان، زاد عدد الأشخاص المتعلمين للحصول على التعليم، سواء كان التعليم ما قبل الابتدائي، أو التعليم الابتدائي والثانوي، أو التعليم الجامعي الحكومي، أو مؤسسات التعليم العالي في القطاعين العام والخاص، وبالتالي زيادة الإنفاق على احتياجات قطاع التعليم^(٢).

المطلب الخامس: مستويات التعليم

أولاً: مرحلة رياض الأطفال

هي تلك المؤسسات التعليمية والحكومية والأهلية التي تقوم بقبول الأطفال دون سن الدخول للمدرسة الابتدائية، وتقوم بتقديم البرامج التربوية لهم بهدف أعدادهم وإكسابهم بعض القدرات والمهارات المعرفية والاجتماعية استعداداً لدخولهم المرحلة الابتدائية^(٣).

(١) رشود بن محمد الخريف، المفاهيم والاساليب والتطبيقات، ط ٢، دار المؤيد، الرياض، السعودية، ٢٠٠٨، ص ٣١-٣٦.

(٢) زينب توفيق السيد عليوة، مصدر سابق، ص ٢٠٦.

(٣) ايمان يونس ابراهيم، ايناس محمد مهدي، اعداد منهج رياض الاطفال وفقاً لمتطلبات التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد ٢٤، العدد ١٠٠، بغداد، العراق، ٢٠١٨، ص ٧٣١.

ثانياً: المستوى الابتدائي

تشمل هذه المرحلة الصفوف الدراسية من الأول حتى السادس، وتهدف إلى توفير بيئة تعليمية غنية تسهم في تشجيع الطلبة على التعلم، وتساعدهم في بداية مشوارهم الدراسي. أن التعليم الابتدائي مهم للبلدان الراغبة في زيادة مستوى التنمية، فمن المهم تخصيص الموارد وزيادة الإنفاق لتحسين جودة هذا التعليم من خلال التغطية الشاملة للمدارس الابتدائية ومعالجة وتقليص قوة التعليم بين الجنسين وتمكين المرأة على وجه الخصوص، فضلاً عن تقليص الفجوة بين الريف والحضر^(١).

ثالثاً: المرحلة الثانوية

يتكون التعليم الثانوي من مرحلتين تمتد كل منها إلى ثلاثة أعوام. تشكل الأعوام الثلاثة الأولى المرحلة المتوسطة التي تؤدي إلى بكالوريا من المستوى الثالث، وتشكل الأعوام الثلاثة المتبقية المرحلة الإعدادية التي تؤدي إلى بكالوريا من المستوى السادس. وينتهي الطلبة في هذه المرحلة التعليمية لبداية حياتهم العملية، وتقلد أدوارهم في المجتمع. بمجرد الانتهاء من هذه المرحلة، يتم منح الطالب الشهادة الثانوية، وهي تعني إكمال ١٢ عاماً من التعليم الإلزامي. ويمنح الطلاب الذين أكملوا تعليمهم في المدرسة الثانوية التقنية الدبلوم الفني الثانوي^(٢).

رابعاً: التعليم الجامعي

يعرف التعليم العالي بأنه كل أنماط التعليم الأكاديمية والمهنية والتكنولوجية أو أعداد المعلم التي تقدم في مؤسسات مثل الجامعات، كليات الفنون الحرة، المعاهد التكنولوجية، وكليات المعلمين بحيث تتوفر الشروط التالية^(٣):

١. المتطلب الأساسي للالتحاق هو إكمال التعليم الأساسي.
٢. السن المعتاد للالتحاق حوالي ١٨ عاماً.
٣. تقود المقررات إلى إعطاء منح اسم، درجة، دبلوم أو شهادة التعليم العالي.

(١) James M. Cypher, James L. Dietz, op. cit, P408.

(٢) علاء رحيم كريم، تقويم نظام الكورسات في المدارس الثانوية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة، مجلة كلية التربية، العدد ٦، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ٢٠١٧، ص ٢٣٧.

(٣) فايز مراد مينا، التعليم العالي في مصر (التطور وبدائل المستقبل)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ٢٠٠١، ص ٢٣.

أما منظمة اليونسكو فقد عرفت التعليم العالي على أنه ذلك التعليم الذي يحتوي على كل شكل من أشكال التأهيل والتدريب والتكوين للبحث، والملقن في مستوى ما بعد الثانوية من طرف المؤسسة الجامعية أو غيرها من مؤسسات التعليم المعترف بها من قبل السلطات المختصة الحكومية. وبمعنى آخر فإن التعليم العالي هو عملية صنع أجيال المستقبل و أفضل انواع الاستثمار من حيث الفائدة، بسبب كون المؤسسات التعليمية تعمل على تغذية المجتمع بقيادة مستقبلية في جميع المجالات^(١). وهو القطاع الذي يقيس إلى حد بعيد مستوى التطور العلمي في كل بلد، وهو مرحلة من مراحل التعليم المتقدمة، إذ يعد من مراحل التعليم الراقية وينفرد به غالبا مجموعة قليلة من الطلبة الممتازين في ذكائهم ومعارفهم العلمية^(٢).

(١) هيثم عبد الله سلمان، يحيى حمود حسن، معوقات التعليم العالي والبحث العلمي وامكانية النهوض بمؤسساته التعليمية والبحثية في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق، ٢٠١٨، ص ٨.

(٢) فضيلة بوطورة وآخرون، الإنفاق الحكومي لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الزائر بين الواقع والتحديات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد ٢٣، العدد ١، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٩٧٢.

الفصل الثاني

تحليل تطور دور الإنفاق الحكومي في قطاع التعليم على إنتاجية
عنصر العمل للاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢٢

المبحث الأول : واقع الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

المبحث الثاني : تحليل واقع قطاع التربية والتعليم في العراق
للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي على
التعليم وإنتاجية عنصر العمل

تمهيد

بعد أن استعرضنا في الجانب النظري العديد من الجوانب التي تخص الإنفاق الحكومي والإنفاق الحكومي على التعليم وإنتاجية عنصر العمل ومؤشرات القطاع التعليمي، سنحاول في هذا الفصل تحليل القطاع التعليمي من أجل استعراض وتقييم لحالة القطاع الراهنة من أجل الوقوف على كيفية النظرة المستقبلية. من خلال ثلاث مباحث إذ إن عملية تحليل هذا القطاع سوف يعطي فكرة واضحة عند مدى نجاح أو فشل وحداته في أداء المهام الموكلة إليها، وكذلك الوقوف على أهم التطورات التي صاحبت مسيرة النفقات الحكومية على التعليم والتعرف على الاتجاهات الفعلية لها، فضلا عن تحليل واقع التعليم الابتدائي والثانوي والمهني والجامعي في العراق وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم وإنتاجية عنصر العمل. إذ تضمن الفصل الثاني ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول واقع الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، بينما تناول المبحث الثاني تحليل واقع قطاع التربية والتعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)، فيما تناول المبحث الثالث تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم وإنتاجية عنصر العمل.

المبحث الأول: واقع الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

المطلب الأول : نبذة مختصرة عن الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

أولاً: طبيعة الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً يعتمد بالدرجة الأولى على إنتاج وتصدير النفط الخام في توليد الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل الموازنة العامة ومصدراً للعملة الأجنبية، وبذلك فإن الاقتصاد العراقي اقتصاد وحيد الجانب ويعاني من اختلالات هيكلية كبيرة في ظل غياب شبه كامل للقطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة والتجارة ، بمعنى آخر هو اقتصاد مكشوف على الخارج ويتأثر بالتقلبات الاقتصادية الدولية ،إي أن التقلبات التي تحدث في اسعار النفط العالمية ينعكس أثرها بشكل مباشر على مجمل الأوضاع الاقتصادية المحلية. كما إن التغيرات في أسعار السلع المستوردة إلى البلد تنعكس بشكل مباشر أيضاً على المستوى العام للأسعار وعلى التضخم النقدي^(١). فبالنسبة للقطاع التجاري يعتمد العراق على الاستيراد من الخارج دون الاخذ بنظر الاعتبار الرسوم الجمركية، هذا كان له أثر كبير على زيادة الإنفاق، وأيضاً عدم تشجيع القطاع الخاص المحلي والاجنبي والمختلط في العراق كان له الأثر الكبير في تدهور الاقتصاد العراقي، كما أن انعدام الاستثمار عمل على تخفيض السلع والخدمات المنتجة وارتفاع نسبة البطالة^(٢). أما القطاع الزراعي فبعد تغيير النظام في عام ٢٠٠٣ فقد العراق الكثير من موارده قسم منها نتيجة الواقع الأمني، وقسم منها نتيجة ظروف الجفاف التي تعرضت لها المحاصيل الزراعية ، وبالتالي انعكس ذلك على الموارد الطبيعية من مياه وأراضي صالحة للزراعة بسبب عدم صيانة مشاريع الري ،مما أدى إلى تصحر الكثير من الأراضي وتدني الإنتاجية الزراعية ، كما إن سوء الادارات الرسمية وانتشار الفساد المالي في اجهزة الدولة قد أدى إلى خسارة معظم العوائد المتحققة من الصادرات النفطية في تحقيق تنمية القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع الزراعي ، الأمر الذي انعكس سلباً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي، إذ تمثلت هذه التدايعات بتفاقم العديد من الظواهر السلبية ، وفي مقدمتها ارتفاع نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر ، وارتفاع معدلات البطالة^(٣). يعاني قطاع الصناعة في العراق هو الآخر من واقعاً متردياً في جميع مفاصله وشلل شبه تام لجميع المنشآت الصناعية والمصانع الكبيرة والمعامل الصغيرة للقطاعين الحكومي والخاص ، إذ توقفت نسبة عالية جداً من مصانع القطاع الخاص عن العمل وإغلاق هذه المصانع بعد عام ٢٠٠٣ بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية غير

(١) محمد عبد صالح ،الاقتصاد العراقي بين الواقع وتحديات المرحلة الراهنة ، مجلة جامعة النهرين ، المجلد ٣ ، العدد ١١ ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٥ ، ص ٢-٣ .

(٢) منتظر مهدي صالح ،عبير محمد جاسم ،الاعراق التجاري في الاقتصاد العراقي (الاسباب والنتائج) ، مجلة الريادة للمال والاعمال ، جامعة النهران ، المجلد ٣ ، العدد ١ ، العراق ، ٢٠٢٢ ، ص ٣٦ .

(٣) عدنان عبد الامير الزبيدي ،الواقع الزراعي في العراق بعد ٢٠٠٣ التحديات والحلول ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، العراق ، ٢٠٢٢ ، ص ٥-٦ .

المواتية لعمل هذه الشركات، فضلاً عن ضعف دور الاستثمار في الجانب الصناعي وعدم وجود تخطيط استثماري حقيقي للنهوض بهذا القطاع الحيوي، إذ يقتصر الاستثمار على قطاعات معينة مثل النفط والكهرباء والصحة^(١).

كما يقف العراق الآن على مفترق طرق. فبعد مرور عقدين من الزمن على حرب عام ٢٠٠٣، ما زال البلد يواجه حالة متزايدة من انعدام الاستقرار السياسي، والاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة، وفجوة متزايدة ما بين الدولة والمواطن، وفي خضم عدد من الأزمات (بما في ذلك التقلبات في اسعار النفط، ظهور الارهاب وانتشاره في المناطق الغربية، والفساد الاقتصادي وجائحة كوفيد-١٩)، يضاف إليها تراكم آثار السياسات الاقتصادية.

مع كل أزمة تظهر فرصة للإصلاح وذلك من خلال تشغيل القطاعات الأخرى والتمثلة بالقطاع التجاري والقطاع الزراعي والقطاع الصناعي والذي بدوره يدعم الاقتصاد الوطني من خلال الوصول إلى نقطة معينة من الاكتفاء الذاتي وتشغيل الايدي العاملة وبالتالي القضاء على البطالة وزيادة إيرادات الموازنة^(٢).

إن مثل هذا الواقع يتطلب العمل على معالجة هذه الاختلالات الهيكلية لتحقيق التنوع في الهيكل الاقتصادي، وارسائه على أسس صحيحة للانطلاق نحو التنمية الاقتصادية المستدامة لتحقيق الأهداف المطلوبة ضمن نطاق استراتيجية تنموية تعتمد على مجموعة من السياسات الاقتصادية والأدوات والإجراءات التي تتلاءم مع تلك الاستراتيجية^(٣).

ثانياً: السياسة المالية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تعرف السياسة المالية بأنها السياسة التي تستخدم فيها الحكومة كل من الإنفاق الحكومي المباشر والتحويلات والضرائب بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي^(٤).

إن السياسة المالية في العراق تستند على حجم الإيرادات النفطية، إذ إن اتجاه الإيرادات النفطية هو الذي يحدد اجراءات السياسة المالية، فعند ارتفاع إيرادات النفط الخام، تزداد النفقات الحكومية وخاصة النفقات الجارية وفي ظل عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على استيعاب هذه الزيادة، تنعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يعد مبرراً للاعتماد على الخارج لتلبية السلع الأساسية^(٥).

(١) عبد الله نجم عبد الشاوي، عامر احمد محمد، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق (دراسة ميدانية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، السنة ٣٤، العدد ٨٩، بغداد، العراق، ٢٠١١، ص ٣-٤.

(٢) ناجي ساري فارس، الاقتصاد العراقي ما بعد عام ٢٠٠٣ التحديات والمعالجات، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة ١٩، العدد ٧١، العراق، ٢٠٢١، ص ١٣١-١٣٧.

(٣) كريم سالم حسين، الإصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ رؤية مستقبلية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق، ٢٠١٨، ص ١٠.

(٤) أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجرمود، المقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٣، ص ١٤٧.

(٥) ناجي ساري فارس، مصدر سابق، ص ١٣٠.

كما استخدمت السياسة المالية في العراق التمويل بالأداة الائتمانية وذلك من خلال إصدار السندات أو أدونات الخزينة، وبيعها إلى المصارف التجارية وسوق الأوراق المالية وزيادة المعروض النقدي لتمويل عجز الموازنة، وكذلك تعمل على نقل القوة الشرائية من الأفراد إلى الحكومة، وبما إن زيادة الاقتراض الحكومي تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة الحقيقية في القطاع المصرفي، لاسيما بعد تحرير أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي للسماح للبنوك بحرية تحديد أسعار الفائدة على الودائع والاقتراض (١).

ثالثاً: السياسة النقدية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

بعد عام ٢٠٠٣، وخاصة بعد صدور قانون البنك المركزي الجديد، اتسمت السياسة النقدية الجديدة في العراق باعتماد أدوات وأساليب جديدة وأكثر فعالية، وكان تركيز السلطات النقدية على إيجاد سعر الصرف المتوازن للعملة العراقية، سعر صرف الدينار مقابل الدولار الرسمي أقرب إلى السعر الموازي، ومع تطور إيرادات النفط، فإن سعر الصرف أصبح تحت السيطرة من قبل البنك المركزي على الرغم من حالة الزيادات النسبية فيه. ويعتمد الهيكل الاقتصادي للعراق على عائدات تصدير الموارد الطبيعية لتحقيق التدفقات الداخلة وتوليد التدفقات الخارجة من خلال السوق المصرفية، مما يضع السياسة النقدية في حالة تغطية كاملة للقاعدة النقدية، صافي الموجودات الأجنبية وصافي الموجودات المحلية بالعملة الأجنبية من جانب المطلوبات النقدية، وهو الوضع الذي استمر خلال تشكيل النظام النقدي لأن الاقتصاد العراقي كان ربيعياً في العادة. ولذلك فإن هيكل الأصول في الميزانية العمومية للبنك المركزي يميل إلى أن يكون أصولاً أجنبية وليس أصولاً محلية، إذ تصبح الأصول الأجنبية هي المكون الرئيس للعملة الأساسية (٢).

إن السياسة النقدية الحالية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي تحمل اهدافاً تسعى لتحقيقها في إطار إرساء أسس متينة للاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية وتسريع تعميق السوق المالية الوطنية وتحسين فرص الوساطة فيها. وهذا يسمح لها بالاندماج في النظام المالي الدولي والتغلب على فترة التضخم، وتدهور النمو الاقتصادي والتنمية، والعزلة الكاملة عن العالم. وفي هذا السياق، فإن قانون البنك المركزي العراقي، الذي منحه الاستقلالية في إدارة عملياته النقدية منذ اعتماده عام ٢٠٠٤، أجبره في البداية على محاربة التضخم واستخدام أدوات وإشارات السياسة النقدية غير المباشرة لمواجهة الأسعار.

(١) همسة قصي عبد اللطيف، عمر عدنان خماس، أداء السياسة المالية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد ٢٠١٧، العدد ٥٢، العراق، ٢٠١٧، ص ٣٢٧.

(٢) البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، ٢٠١٩، ص ١٩.

لقد ارتفعت معدلات التضخم في اقتصاد البلاد لأكثر من عقدين من الزمن، إذ تجاوزت معدلات التضخم ٥٠% سنوياً، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الرفاه الاقتصادي^(١).

المطلب الثاني: واقع التعليم في العراق

أولاً: الحركة التربوية بعد عام ٢٠٠٣

أما مرحلة ما بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ وحدثت تقلبات في الواقع العراقي من احتلال وتدمير للبنية التحتية إلى حرب طائفية، وبعدها حرب الارهاب الأخيرة، كل هذا ألقى بظلاله على الواقع التعليمي، ونتيجة لأسباب متعددة أصبح التعليم في العراق في حالٍ لا يحسد عليه، من ضعف قدرات مديريات التربية على المساهمة في التطوير والبناء، وضعف قدرات الكادر التربوي والتعليمي مهارتياً ومعرفياً، وغياب الجانب العملي والتطبيقي في المناهج الدراسية، مع ملاحظة ضعف شغف الطالب بالتعليم ورغبته بالحصول على المعرفة. كما إن بعد دخول القوات الاميركية عام ٢٠٠٣، تعرضت الكفاءات العلمية لحمات اغتياالات شردت الكثير من الاكاديميين والطلبة داخل البلاد. فضلاً عن ظاهرة انتشار الجامعات والمدارس الاهلية واتسمت بعضها بالتسيب وضعف الأداء. وبحلول عام ٢٠١٤ وسيطرة داعش على مساحات من العراق نرح مئات الطلبة داخل العراق وإلى دول اخرى وهدمت مئات المدارس وخرجت مثيلاتها عن الخدمة لأسباب فنية، فضلاً عن وجود العديد من المدارس الطينية في عموم البلاد و٣٠٠٠ مدرسة بحاجة إلى تأهيل، في وقت يحتاج العراق إلى تشييد ٤٠٠٠ مدرسة جديدة كحد ادنى لسد العجز. ووصلت الامية إلى ٦٠% خلال العقد الاخير بقرابة ٦ ملايين امي من كلا الجنسين، وبسبب هذا التدني اعتبرت اليونسكو مؤخراً العراق خارج التقييم العلمي لجودة التعليم^(٢).

ثانياً: الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة العراقية لتحسين قطاع التعليم

يعد إصلاح القطاع أمراً أساسياً لمعالجة أوجه القصور التعليمية وتنشيط القطاع للتركيز على التعليم. وقدمت الحكومة العراقية طلباً في عام ٢٠١٩ إلى أعضاء صندوق إصلاح وإعادة تأهيل وإعادة إعمار العراق، الذي يديره البنك الدولي، وتشترك في رئاسته وزارة التخطيط، وتموله كندا وألمانيا والسويد والولايات المتحدة. لمساعدة الحكومة العراقية في عمليات تطوير السياسات الحالية كجزء من

(١) مظهر محمد صالح قاسم ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي و مفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق، ٢٠١١، ص٢.

(٢) عبد الجبار نوري ، واقع التربية والتعليم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، انظر إلى الموقع الالكتروني <http://www.barety.net>

خطة إصلاح شاملة. اتفقت وزارة التربية العراقية والبنك الدولي على مجموعة من أساليب الدعم الفني والتحليلي على النحو التالي^(١).

١. تحسين مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية في الصفوف الأساسية.
٢. تبني أساليب مبتكرة لدعم الدراسة الذاتية التكميلية للشباب في التعليم الثانوي والمهني.
٣. الوصول إلى موارد إضافية لدعم الأطفال الأكثر احتياجًا، مثل المنح الدراسية المدرسية أو برامج التحويلات النقدية.
٤. تهيئة وسائل التدريس والتعلم لمرحلة التعليم قبل المدرسي والصفوف المبكرة لبناء مهارات أساسية قوية.
٥. تعزيز استراتيجيات التدريس القابلة للتأقلم من أجل الالمام بمهارات الحساب والقراءة والكتابة في الصفوف الأولى و تقديم الدعم النفسي الاجتماعي.
٦. دعم إعادة بناء وتأهيل البنية التحتية المدرسية في المناطق الأكثر حرمانًا لتوسيع فرص الحصول على التعليم قبل الابتدائي والإعدادي.
٧. تحسين استخدام البنية التحتية الحالية في المدارس لتحسين جودة التعليم في ظل وجود القيود على الميزانية.
٨. إعادة توجيه أعضاء هيئة التدريس ووضع برنامج شامل لتدريب المعلمين مع التركيز على أساليب التدريس والتعلم والمواطنة.
٩. تحسين التخطيط والقدرات الإدارية والحوكمة في قطاع التعليم.
١٠. تعزيز الشفافية في تمويل التعليم مع ربطه بالنواتج، فضلاً عن تعزيز استقلالية المدارس في كيفية إدارة مواردها.

(١) صندوق الإصلاح والتعافي وإعادة اعمار العراق، تقرير الانجاز السنوي للصندوق الانتماني المقدم إلى الشركاء التنمويين، مكتب البنك الدولي في العراق، العراق، ٢٠٢٢، ص ٢٢.

المطلب الثالث: تحليل تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد العراقي للمدة من ٢٠٠٤-٢٠٢٢

جدول (١) تطور الناتج، الإنفاق، والأسعار الثابتة ٢٠١٢=١٠٠ للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

(مليون دينار عراقي).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة ١٠٠=٢٠١٢	*معدل النمو %	النفقات الاستثمارية بالأسعار الثابتة ١٠٠=٢٠١٢	معدل النمو %	النفقات الجارية بالأسعار الثابتة ١٠٠=٢٠١٢	معدل النمو %	الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة ١٠٠=٢٠١٢	معدل النمو %
2004	167354159.07		9477312.17		91489336.69		100966648.85	
2005	168809912.76	0.87	10495909.09	10.75	50053161.16	10.75	60549070.25	-40.03
2006	143202928.54	-15.17	9030232.21	-13.96	49107114.61	-13.96	58137346.82	-3.98
2007	127626031.15	-10.88	8843516.55	-2.07	35850438.57	-2.07	44693955.11	-23.12
2008	175135023.42	37.23	13250808.61	49.84	53003234.44	49.84	66254043.05	48.24
2009	149906138.84	-14.41	12063574.30	-8.96	48254297.19	-8.96	60317871.49	-8.96
2010	181503601.75	21.08	26518087.13	119.82	52028447.75	119.82	78546534.89	30.22
2011	230487970.09	26.99	18911867.64	-28.68	64615193.55	-28.68	83527061.19	6.34
2012	254225491.00	10.30	29351000.00	55.20	75788576.00	55.20	105139576.00	25.87
2013	268591722.95	5.65	20832515.22	-29.02	96119729.04	-29.02	116952244.26	11.24
2014	255744819.47	-4.78	23939888.61	14.92	87388863.07	14.92	111328751.68	-4.81
2015	185764286.26	-27.36	16594330.15	-30.68	62426291.03	-30.68	79020621.18	-29.02
2016	189350136.54	1.93	13542463.46	-18.39	50945456.73	-18.39	64487920.19	-18.39
2017	211110200.00	11.49	15680476.19	15.79	56214857.14	15.79	71895333.33	11.49
2018	256847062.08	21.66	13199904.49	-15.82	64042884.43	-15.82	77242788.92	7.44
2019	264265902.39	2.89	23370909.09	77.05	83541626.79	77.05	106912535.89	38.41
2020	209104470.03	-20.87	3053187.44	-86.94	69337297.81	-86.94	72390485.25	-32.29
2021	270349356.95	29.29	11948854.71	291.36	80292991.93	291.36	92241846.64	27.42
2022	323260887.76	19.57	10142186.50	-15.12	88557882.70	-15.12	98700069.20	7.00
**معدل النمو المركب %								المدة الزمنية
0.45								2012-2004
-1.68								2022-2013
-0.11								2022-2004

الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق (١).

$$\text{معدل النمو السنوي}^* = \frac{(pt - pt-1)}{pt-1} \times 100$$

$$\text{معدل النمو المركب}^{**} = \left[\left(\frac{pt}{pv} \right)^{1/n} - 1 \right] \times 100$$

أولاً: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

اصبح الاقتصاد يعاني من تشوهات ظهرت على الساحة العراقية بعد احداث عام ٢٠٠٣ التي تمثلت بانعدام الاستقرار الأمني، والفساد الاداري والمالي، والبطالة، والفقر مما أدى إلى انهيار البنى الارتكازية للاقتصاد العراقي، إلا أن الميزة الوحيدة التي اكتسبها العراق هي استئناف تصدير النفط وزيادة إيراداته من خلال رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق^(١).

يتضح من تحليل الجدول (١) أن الناتج المحلي الإجمالي بلغ (167354159.07) مليون دينار بالأسعار الثابتة عام 2004، ثم ارتفعت قيمته في عام 2005 إلى (168809912.76) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (0.87%)، وجاء ذلك الارتفاع في الناتج إلى اعادة تصدير النفط، ثم شهد انخفاضاً ملحوظاً في عامي 2006 و2007، إذ بلغت قيمته (143202928.54، 127626031.15) مليون دينار وبمعدل بلغ (15.17%، -10.88%) على التوالي، ويعود الانخفاض في الناتج نتيجة اعمال الارهاب والطائفية التي شهدتها البلاد. ثم عاد إلى الارتفاع بشكل كبير في عام 2008 إذ بلغت قيمته (175135023.42) مليون دينار بمعدل بلغ (37.23%)، وذلك بسبب ارتفاع حجم انتاج وتصدير النفط الخام باعتبار العراق من الدول المنتجة والمصدرة للنفط واعتمادها الكبير على هذا المورد. ثم ليعاود الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض مرة أخرى خلال عام 2009 ليبلغ (149906138.84) مليون دينار بمعدل بلغ (14.41%) وجاء ذلك الانخفاض نتيجة تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاسها السلبي على الاقتصاد العراقي، نتيجة انخفاض سعر النفط في سوق النفط الدولية بعد ازمة 2008. بعدها عادت قيمته بالارتفاع منذ عام 2010 ليبلغ (181503601.75) مليون دينار وبمعدل بلغ (21.08%)، واستمر بالارتفاع حتى عام 2013، إذ وصل إلى (268591722.95) مليون دينار وبمعدل بلغ (5.65%) نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي شهده العالم وتأثيره الايجابي على سوق النفط العالمي، إذ ارتفعت اسعار النفط الخام. أما في عامي 2014، 2015 عاود الناتج المحلي الإجمالي الانخفاض، إذ بلغت قيمته (255744819.47، 185764286.26) مليون دينار، وبمعدل بلغ (4.78%، -27.36%) على التوالي والناجم عن تراجع اسعار النفط في سوق النفط الدولية، فضلاً عن الظروف السياسية والأمنية الصعبة في هاتين السنتين والتي شهدت اعلان الحرب على الارهاب وتنظيم داعش وما ترتب عنها من تدمير البنى التحتية في المحافظات التي شهدت تلك الحرب. أما في عام 2016 ارتفعت قيمة الناتج ولكن بشكل طفيف، إذ بلغت قيمته (189350136.54) مليون دينار وبمعدل بلغ (1.93%) بسبب الارتفاع

(١) أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي.... الي اين، ط١، دار المواهب، النجف الاشرف، العراق، ٢٠١١، ص٢٦-

البسيط في اسعار النفط^(١). واستمرت قيمته بالارتفاع في الاعوام 2017-2019، إذ بلغت قيمته (211110200.00 ، 256847062.0 ، 264265902.39) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (11.49%) ، (21.66%، 2.89%) على التوالي، ويعود ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع سعر برميل النفط وارتفاع المعدل اليومي للتصدير وانتهاء الحرب على الارهاب^(٢). أما في عام 2020 انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت (209104470.03) مليون دينار وبمعدل بلغ (-) 20.87%)، بسبب انعكاسات ازمة كورونا والتدابير المكثفة التي تسببت في انخفاض الطلب العالمي على النفط، نتيجة الإجراءات المتخذة والمتمثلة بالتباعد الاجتماعي والحجر الصحي، والذي أدى إلى انخفاض سعر النفط العالمي من خلال قيام منظمة OPEC بتفعيل اتفاقيات خفض الانتاج النفطي للسيطرة على الفوضى التي تسببت بها ازمة كورونا وتوقف عدد كبير من القطاعات مثل السياحة والنقل وخدمات الضيافة مثل المطاعم والفنادق وغيرها من القطاعات المهمة^(٣). ثم عاود الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع بشكل ملحوظ في عام 2021، إذ بلغت قيمته (270349356.95) مليون دينار وبمعدل بلغ (29.29%) بسبب صعود اسعار النفط الخام لأعلى مستوياته خلال عامين ونصف، فضلاً عن قيام منظمة OPEC بمنح حصة انتاج أكبر للأمارات والعراق والكويت. واستمرت قيمة الناتج بالارتفاع في عام 2022، إذ بلغت (323260887.76) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (19.57%) نتيجة ارتفاع اسعار النفط الذي انعكس على إيرادات العراق النفطية والتي تعد المصدر الرئيسي الممول للموازنة العامة للدولة^(٤).

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب فقد بلغ (4.75 %) خلال المدة الزمنية 2004-2012 و(1.86%) خلال المدة الزمنية 2013-2022، بينما بلغت قيمته (3.52 %) خلال المدة الزمنية 2022-2004.

يستنتج مما تقدم بان الناتج المحلي الإجمالي في العراق يعد رهين تقلبات اسعار النفط العالمية والتحويلات السياسية العالمية، نظراً لكون الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً احادي الجانب ويعتمد في إيراداته العامة على الإيرادات النفطية بالدرجة الاساس، لذا فإن النمو الاقتصادي ينتعش عندما تندفق هذه الموارد وينكمش بانحسارها، وبالتالي فإن هذه التقلبات تنعكس على النمو الاقتصادي للبلاد.

(١) محسن ابراهيم احمد، تحليل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2006-2018)، المجلة العلمية لجامعة جيهان - السليمانية، المجلد ٤، العدد ٢، العراق، ٢٠٢٠، ص ٢٢٣-٢٢٤.
(٢) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، ٢٠١٨، ص ٥.
(٣) نرمين مجدي، مصدر سابق، ص ١٧.
(٤) البنك المركزي العراقي، تقرير افاق الاقتصاد العراقي (الفصل الثالث / ٢٠٢١)، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ، بغداد، العراق، ٢٠٢١، ص ٨.

ثانياً : تطور النفقات الحكومية خلال المدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

بعد عام ٢٠٠٤ تميزت السياسة الإنفاقية في العراق بتوسع حجم الإنفاق الحكومي خاصة بزيادة الإنفاق الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري ، إذ ارتفع الإنفاق الحكومي بشكل كبير مما شكل عبئاً على الموازنة العامة ؛ وذلك لدخول بنود اضافية في الموازنة العامة للدولة تمثلت بزيادة الرواتب والأجور وشبكة الرعاية الاجتماعية والدعم الحكومي وحماية المسؤولين والتي شكلت عائقاً أمام التوسع في الإنفاق الاستثماري ، فضلاً عن تزايد الالتزامات الدولية كالأعباء المالية الخارجية الناتجة عن الديون والتعويضات وكذلك زيادة المخصصات لإعادة اعمار العراق^(١).

يتضح من الجدول (١) التذبذب في الإنفاق الحكومي، إذ ارتفع قيمته عام 2004 إلى (100966648.85) مليون دينار بالأسعار الثابتة؛ لاتباع الدولة سياسة مالية توسعية من أجل تطوير الاقتصاد العراقي نتيجة زيادة الإيرادات النفطية التي يعتمد عليها الإنفاق الحكومي لكونه اقتصاد ريعي. ولكن عاد وانخفض في عام 2005، إذ بلغت قيمته (60549070.25) مليون دينار وبمعدل بلغ (-) 40.03%، وبعد استبعاد أثر التضخم لأن الأرقام المعتمدة حقيقية إذ إن سبب الانخفاض يعود إلى ارتفاع صرف الدينار ليصل إلى (1469)، فضلاً عن احتواء موازنة عام 2005 وما تبعها من موازنات على مخصصات لإقليم كردستان العراق^(٢). ثم استمر بالانخفاض في العامين 2006 و 2007، إذ بلغت قيمته (58137346.82، 44693955.11) مليون دينار وبمعدل مقداره (-3.98%، -23.12%) على التوالي ، وهذا التباين يظهر مدى تأثير الإنفاق الحكومي بمصادر تمويله بواسطة الموازنة العامة، فضلاً عن التخطيط المرتبك بسبب عدم استقرار الاقتصاد العراقي^(٣). وفي عام 2008 ارتفعت قيمة الإنفاق الحكومي، إذ بلغت (66254043.05) مليون دينار وبمعدل بلغ (48.24%)، وهذه الزيادة ناتجة عن زيادة الإيرادات النفطية^(٤). في حين شهد عام 2009 انخفاضاً في الإنفاق الحكومي، إذ بلغ (60317871.49) مليون دينار وبمعدل بلغ (-8.96%) بسبب السياسية الانكماشية التي قامت بها الحكومة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بسبب الازمة الاقتصادية العالمية^(٥). ثم عاود الإنفاق الحكومي للارتفاع واستمر هذا الارتفاع خلال المدة من -2013 2010، إذ بلغت قيمته (78546534.89، 83527061.19، 105139576.00، 116952244.26) مليون دينار وبمعدل بلغ

(١) حيدر عبد حسن الجبوري، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية /جامعة بابل، المجلد ٢٠، العدد ١، بابل، العراق، ٢٠١٢، ص ١١.

(٢) ليلي جبر محمد، سرمد عباس، سياسة الاصلاح في الموازنة العامة، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، العراق، ٢٠٠٨، ص ١٣.

(٣) وزارة التخطيط، تقرير الاقتصاد العراقي، دائرة السياسة الاقتصادية والمالية، بغداد، العراق، ٢٠٠٧، ص ٦٤.

(٤) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، ٢٠٠٨، ص ٣٩.

(٥) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، ٢٠٠٩، ص ٣١.

(30.22%، 6.34%، 25.87%، 11.24%) على التوالي، وهذه الزيادة في الإنفاق جاءت بسبب رغبة الحكومة بتطوير القطاعات الاقتصادية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي نتيجة لارتفاع عوائد النفط^(١). في حين انخفض الإنفاق الحكومي في عام 2014 ليلبغ (111328751.68) مليون دينار وبمعدل بلغ (-) 4.81%، بسبب ازمة الارهاب وازمة انخفاض اسعار النفط الخام إلى ما دون (50) دولار للبرميل الواحد مما أدى إلى تقييد الإنفاق^(٢). كما شهد عام 2015 انخفاضاً في الإنفاق الحكومي، إذ بلغت قيمته (79020621.18) مليون دينار وبمعدل بلغ (-29.02%) وكان هذا الانخفاض نتيجة للحرب على الارهاب، فضلاً عن إيواء النازحين في مخيمات النزوح واعمار المناطق المحررة التي تضررت من العمليات العسكرية، مما أدى إلى ترشيد الإنفاق^(٣). كما شهد عام 2016 استمرار انخفاض الإنفاق الحكومي، إذ بلغ (64487920.19) مليون دينار وبمعدل بلغ (-18.39%) بسبب سياسات التقشف التي اتبعتها الحكومة نتيجة انخفاض اسعار النفط الخام^(٤). بعدها عادت قيمة الإنفاق الحكومي بالارتفاع خلال الاعوام 2017-2019، إذ بلغت قيمته (71895333.33، 77242788.92، 106912535.89) مليون دينار وبمعدل بلغ (11.49%، 7.44%، 38.41%) على التوالي، وهذا الارتفاع بسبب زيادة الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام وزيادة الكميات المنتجة من النفط الخام^(٥). ثم عاودت قيمة الإنفاق الحكومي الانخفاض في عام 2020، إذ بلغت (72390485.25) مليون دينار وبمعدل (-32.29%)؛ وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية ويعزى ذلك إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب ازمة كورونا وانخفاض اسعار النفط مع التزام العراق بتخفيض الانتاج حسب ما قرره منظمة أوبك^(٦). أما في عام 2021 فقد ارتفعت قيمة الإنفاق الحكومي، إذ بلغت (92241846.64) مليون دينار وبمعدل بلغ (27.42%) بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية^(٧). كما استمر الارتفاع في عام 2022، إذ بلغت قيمة الإنفاق الحكومي (98700069.20) مليون دينار وبمعدل بلغ (7.00%) ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة اسعار

(١) زين العابدين محمد عبد الحسين، صادق علي حسين، الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، ط١، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، ٢٠١٨، ص ٤٥.

(٢) البنك الدولي، معلومات متاحة على شبكة الانترنت على الموقع الالكتروني www.albankaldawli.org.

(٣) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، ٢٠١٥، ص ٧٥.

(٤) للبنك المركزي العراقي التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، ٢٠١٦، ص ١٠٧٥.

(٥) للمزيد انظر إلى :

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، ٢٠١٧، ص ٤٦.

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٨، مصدر سابق، ص ٤٦.

- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، ٢٠١٩، ص ٤٦.

(٦) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، ٢٠٢٠، ص ٤٦.

(٧) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، ٢٠٢١، ص ٤٥.

النفط العالمية وارتفاع الإيرادات النفطية، فضلاً عن رغبة الدولة بتغطية متطلباتها الاقتصادية والإدارية وخاصة بعد الأحداث العالمية وارتفاع المستوى العام للأسعار^(١).

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب فقد بلغ (0.45 %) خلال المدة الزمنية 2004-2012 و(1.68- %) خلال المدة الزمنية 2013-2022، بينما بلغت قيمته (0.11- %) خلال المدة الزمنية 2004-2022.

نستنتج من هذا التحليل أن نسب الإنفاق الحكومي في العراق متذبذبة، إذ ترتفع في سنة معينة وتنخفض في سنة أخرى ويعود سبب هذا التذبذب هو كون العراق بلداً ريعياً يعتمد فيه الاقتصاد وبشكل كامل على الإيرادات النفطية والتي ترتبط بالعرض والطلب العالمي والتي بدورها تتأثر بالأزمات الاقتصادية العالمية.

ثالثاً: هيكل الإنفاق الحكومي في العراق

الإنفاق الحكومي يتكون من قناتين رئيسيتين هما (النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية) ويمكن توضيح تطورهما في الاقتصاد العراقي كما يلي:

١. النفقات الجارية

تتكون النفقات الجارية من قسمين، الأول يتضمن الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للأفراد كالرواتب والأجور، فضلاً عن المشتريات الحكومية والنفقات العسكرية، أما القسم الآخر فإنه يتضمن النفقات التحويلية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات والإعانات والمساعدات^(٢). ويمكن توضيح تطور الإنفاق الجاري في العراق بالأسعار الثابتة من الجدول (١)، إذ يتضح أن الإنفاق الجاري الحكومي قد ارتفع في عام 2004، إذ بلغت قيمته (91489336.69) مليون دينار، ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في إنفاق الوزارات بعد تسلم السلطة، وخاصة وزارات الدفاع والداخلية والكهرباء والنفط، فضلاً عن الإفراج عن الارصدة المجمدة في الخارج واستئناف تصدير النفط^(٣). وفي عام 2005 انخفض الإنفاق الجاري، إذ بلغ (50053161.16) مليون دينار وبمعدل بلغ (45.29- %) بسبب تسريح بعض أفراد القوات المسلحة وبعض الأجهزة الأمنية، فضلاً عن أثر التضخم. واستمر الإنفاق الجاري بالانخفاض في العامين 2006 و2007، إذ بلغت قيمته (49107114.61، 35850438.57) مليون دينار وبمعدل بلغ (1.89- %، 27.00- %) على التوالي. ثم عاود الإنفاق الجاري الارتفاع في عام 2008، إذ بلغ (53003234.44) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل بلغ (47.85 %) ناجمة عن زيادة الإنفاق

(١) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الإحصاء والابحاث، بغداد، العراق، ٢٠٢٢، ص ٤٠.

(٢) عادل فليح العلي، المالية العامة والقانوني المالي والضريبي، الجزء الاول، ط٢، اثره للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١١، ص ٧٢-٧٨.

(٣) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الإحصاء والابحاث، بغداد، العراق، ٢٠٠٤، ص ٢٩.

الحكومي بسبب اقرار قانون سلم الرواتب الجديد الخاص بموظفي الدولة^(١). ثم تراجعت قيمته في عام 2009 إلى (48254297.19) مليون دينار وبمعدل (8.96-%) بسبب الازمة الرهن العقاري التي انعكس أثرها على الاقتصاد العالمي والتي أدت إلى انهيار اسعار النفط العالمية ومن ثم سياسات التقشف والانكماش^(٢). وشهدت الاعوام 2010-2013 ارتفاعاً في قيمة الإنفاق الجاري ليلبلغ (52028447.75 ، 64615193.55 ، 75788576.00 ، 96119729.04) مليون دينار وبمعدلات بلغت (7.82%، 24.19%، 17.29%، 26.83%) وعلى التوالي بسبب زيادة الايرادات النفطية نتيجة ارتفاع اسعار النفط. في حين شهدت الاعوام 2014-2016 تراجعاً في حجم الإنفاق الجاري، إذ بلغت قيمته (87388863.07، 62426291.03، 50945456.73) مليون دينار وسجلت معدلات بلغت (9.08%، -28.56%، -18.39%) على التوالي، والسبب يعود إلى الازمة التي حدثت منها حرب داعش وسقوط ثلاث محافظات كذلك نفقات ايواء النازحين وتأخر اقرار موازنة 2004 وهبوط اسعار النفط^(٣). ثم عاود الإنفاق الجاري إلى الارتفاع خلال الاعوام 2017-2019 ليلبلغ (56214857.14، 64042884.43 ، 83541626.79) مليون دينار وبمعدل بلغ (10.34%، 13.93%، 30.45%) على التوالي بسبب ارتفاع مكونات الإنفاق الجاري^(٤). ثم شهد الإنفاق الجاري انخفاضاً ملحوظاً في عام 2020، إذ بلغت قيمته (69337297.81) مليون دينار وبمعدل بلغ (17.00-%) ويرجع سبب الانخفاض إلى تراجع جميع مكونات الإنفاق الجاري بسبب ازمة كورونا وانخفاض اسعار النفط وعدم اقرار موازنة عام 2020^(٥). أما في عام 2021 فقد شهد ارتفاعاً في حجم الإنفاق الجاري الحكومي، إذ بلغت (80292991.93) مليون دينار وبمعدل بلغ (15.80%) وجاء هذا الارتفاع بسبب ارتفاع جميع مكونات الإنفاق الجاري الناجم عن زيادة الايرادات النفطية^(٦). استمر الارتفاع خلال 2022 ليلبلغ (88557882.70) مليون دينار وبمعدل بلغ (10.29%) بسبب ارتفاع مكونات الإنفاق الجاري^(٧).

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب فقد بلغ (-2.07%) خلال المدة الزمنية 2004-2012 و(-0.81-%) خلال المدة الزمنية 2013-2022، بينما بلغت قيمته (-0.17-%) خلال المدة الزمنية 2004-2022.

نلاحظ مما سبق تذبذب نسب النفقات الجارية بين الانخفاض والارتفاع خلال مدة البحث بسبب التقلبات الواضحة في اسعار النفط والتي تعد عائداته هي المورد الذي يعتمد عليه في تغطية النفقات، وكما

(١) زين العابدين محمد عبد الحسين، صادق علي حسين، مصدر سابق، ص ٤٨.
 (٢) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٢٩.
 (٣) حيدر عليوي شامي الساعدي، حور العين كاظم هاشم، تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٧)، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، المجلد ٦، العدد ١، العراق، ٢٠٢١، ص ٩٧.
 (٤) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٩، مصدر سابق، ص ٤٨.
 (٥) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢٠، مصدر سابق، ص ٤٧.
 (٦) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢١، مصدر سابق، ص ٤٧.
 (٧) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢٢، مصدر سابق، ص ٤١.

إن زيادة الإنفاق الجاري في بعض السنوات البحث يعود إلى السياسة الإنفاقية التوسعية وما نتج عنها من نفقات كزيادة الرواتب وتعويض الموظفين ورواتب المتقاعدين ودعم البطاقة التموينية وشبكة الرعاية الاجتماعية، فضلاً عن ائثال الموازنة بنفقات اخرى كالإنفاق الحكومي في مجال الانتخابات وما رافق ذلك من تبذير للموارد وحالات الفساد الاداري .

٢. النفقات الاستثمارية

هي نوع من انفاق الدولة على السلع الرأسمالية والتي تتمثل بالمكائن والآلات ، كما يتضمن الإنفاق على المباني الجديدة، فضلاً عن التغيير في المخزون السلعي^(١). في العراق تمثل نشاط الحكومة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وهي تمثل التخصيصات التي تعتمد تغطية النفقات الرأسمالية للوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة ومحافظات اقليم كردستان^(٢). ويمكن توضيح تطور الإنفاق الاستثماري في العراق بالأسعار الثابتة من الجدول (١)، إذ ارتفع الإنفاق الاستثماري في عامي 2004 ليبلغ (9477312.17) مليون دينار بسبب ارتفاع النفقات الحكومية^(٣). استمر الارتفاع في عام 2005، إذ بلغت قيمته (10495909.09) مليون دينار مسجلاً نمو بلغ (10.75%). بسبب زيادة التخصيصات لأعمار ما دمرته الحرب^(٤). كما شهد عامي 2006، 2007 تراجع الإنفاق الاستثماري، إذ بلغ (9030232.21، 8843516.55) مليون دينار وبمعدلات بلغت (13.96%-2.07%) على التوالي والسبب في هذا الانخفاض لم يكن اقتصادياً، وإنما هو نتيجة تغيير طريقة حساب تكوين رأس المال الثابت^(٥). في حين شهد عام 2008 ارتفاعاً في قيمة الإنفاق الاستثماري، إذ بلغ (13250808.61) مليون دينار وبمعدل بلغ (49.84%)، ثم عاود الإنفاق الاستثماري للتراجع في عام 2009 ليبلغ (12063574.30) مليون دينار وبمعدل بلغ (8.96%) بسبب الازمة الاقتصادية العالمية التي أثرت في تراجع اسعار النفط وبالتالي تراجع حجم الإنفاق الحكومي وتأثر الإنفاق الاستثماري^(٦). ثم عاود الإنفاق الاستثماري في عام 2010 الارتفاع ، إذ بلغت قيمته (26518087.13) مليون دينار وبمعدل بلغ (119.82%)، في حين انخفض الإنفاق الاستثماري في عام 2011 ليبلغ (18911867.64) مليون دينار وبمعدل بلغ (28.68%) وجاء هذا الانخفاض بسبب سوء اختيار الأولويات وانخفاضاً في كفاءة تنفيذ

(١) علي مكيد ، سومية فرقاني ، قياس اثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية ، مجلة دراسات العدد

الاقتصادي ، جامعة الاغواط ، المجلد ٧، العدد ٢ ، الجزائر ، ٢٠١٦، ص ١٣١.

(٢) زين العابدين محمد عبد الحسين ، صادق علي حسين، مصدر سابق ، ص ٤٩.

(٣) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٠٤ ، مصدر سابق ، ص ٢٨.

(٤) البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي دائرة الاحصاء والابحاث ، بغداد ، العراق ، ٢٠٠٥ ، ص ٩.

(٥) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية حسابات القومية ، قسم تكوين راس المال الثابت، بغداد ، العراق

٢٠٠٧، ص ٥.

(٦) عبد الحسين العنبيكي ، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنمية - خيارات الانطلاق ، ط ١، مركز العراق للدراسات ،

مطبعة الساقى ، العراق ، ٢٠١٢ ، ص ٤٨.

المشاريع مع وجود فساد كبير مما جعل تلك التخصيصات لا تؤول إلى مشاريع حقيقية على الارض^(١). ثم ارتفع الإنفاق الاستثماري في عام 2012 إلى (29351000.00) مليون دينار وبمعدل بلغ (55.20%) بسبب ارتفاع الإيرادات النفطية، في حين انخفض الإنفاق الاستثماري في عام 2013، إذ بلغ (20832515.22) مليون دينار بمعدل بلغ (29.02%-) بسبب هيمنة الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري نتيجة الإنفاق المتزايد على الحرب ضد الارهاب. أما في عام 2014 فقط عاود للارتفاع، إذ بلغ (23939888.61) مليون دينار وبمعدل بلغ (14.92%). في حين شهد عامي 2015، 2016 تراجعاً في حجم الإنفاق الاستثماري، إذ بلغت قيمته (16594330.15، 13542463.46) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (30.68%-، 18.39%-) على التوالي، جاء هذا التراجع بسبب احداث الارهاب وسيطرة التنظيمات الارهابية على بعض المحافظات وزيادة النفقات العسكرية نتيجة الحرب على الارهاب^(٢)، في عام 2017 ارتفع الإنفاق الاستثماري وبلغ (15680476.19) مليون دينار وبمعدل بلغ (15.79%) وسبب الارتفاع يعود إلى قيام الحكومة بزيادة مخصصات دعم عملية النمو وتأهيل البنى التحتية وتوفير فرص عمل جديدة ضمن الأنشطة الاقتصادية المختلفة والحد من نسب الحرمان^(٣). في حين شهد عام 2018 انخفاضاً في حجم الإنفاق الاستثماري، إذ بلغ (13199904.49) مليون دينار وبمعدل بلغ (-) 15.82% بسبب انخفاض اسعار النفط. ثم عاود الإنفاق الاستثماري الارتفاع في عام 2019 وبلغ (23370909.09) مليون دينار وبمعدل بلغ (77.05%) لقيام الحكومة بإعادة اعمار المدن المحررة. في حين تراجع حجمه في عام 2020، إذ بلغ (3053187.44) مليون دينار وبمعدل بلغ (86.94%-) بسبب ازمة كورونا^(٤). أما في عام 2021 فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الإنفاق الاستثماري، إذ بلغ (11948854.71) مليون دينار بالأسعار الثابتة وبمعدل بلغ (291.36%)^(٥)، بينما شهد عام 2022 انخفاضاً في حجم الإنفاق الاستثماري ليبلغ (10142186.50) مليون دينار وبمعدل بلغ (15.12%-) ويعود هذا الانخفاض لعدم اقرار الموازنة وتوقف العمل بالمشاريع الاستثمارية^(٦).

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب فقد بلغ (13.38%) خلال المدة الزمنية 2004-2012 و(-) 6.94% خلال المدة الزمنية 2013-2022، بينما بلغت قيمته (0.35%) خلال المدة الزمنية 2022-2004.

(١) عبد الحسين العنبيكي، المصدر السابق نفسه، ص ٩٧.
 (٢) مازن سعد جاسم، تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على الحصيلة الضريبية في العراق (٢٠٠٨-٢٠٢٢)، مجلة الدراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٧، العدد ٦١، بغداد، العراق، ٢٠٢٢، ص ١١٣-١١٤.
 (٣) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، تقييم السياسات المالية في العراق، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، بغداد، العراق، ٢٠١٩، ص ٣١.
 (٤) مازن سعد جاسم، مصدر سابق، ص ١١٤.
 (٥) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢١، مصدر سابق، ص ٤٨.
 (٦) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠٢٢، مصدر سابق، ص ٤٢.

ونلاحظ مما سبق أن الإنفاق الاستثماري الحكومي في العراق يتسم بحالة من التذبذب بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى خلال مدة البحث نتيجة التغير في أسعار النفط عالمياً ، فضلاً عن أن حجم الإنفاق الحكومي يرافقه ارتفاع في الإنفاق الجاري ، وهذا الأسلوب قد أدى إلى حدوث آثار تضخمية في الاقتصاد العراقي بسبب عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الاستجابة إلى الإنفاق الاستثماري ، كما إن هيمنة الإنفاق الجاري يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، وهذا كله سبب في تخلف الاقتصاد العراقي و عدم قدرته على مواكبة الاقتصادات العالمية المتطورة .

رابعاً: تطور الإنفاق الحكومي على التعليم للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

جدول (٢) تطور الإنفاق الحكومي على التعليم بالأسعار الثابتة ٢٠١٢=١٠٠ للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٢) (مليون دينار عراقي).

السنوات	الإنفاق الحكومي على التعليم بالأسعار الثابتة ٢٠١٢=١٠٠	معدل النمو %	النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم بالأسعار الثابتة ٢٠١٢=١٠٠	معدل النمو %	النفقات الجارية الخاصة بالتعليم بالأسعار الثابتة ٢٠١٢=١٠٠	معدل النمو %
2004	5400603.58		471549.83		4929053.76	
2005	3702121.21	-31.45	343170.34	-27.23	3358950.87	-31.85
2006	3107444.19	-16.06	276214.23	-19.51	2831229.96	-15.71
2007	2836055.19	-8.73	186194.89	-32.59	2649860.30	-6.41
2008	5869533.79	106.96	342536.25	83.97	5526997.55	108.58
2009	6483428.57	10.46	439991.97	28.45	6043436.60	9.34
2010	7598049.05	17.19	228153.21	-48.15	7369895.84	21.95
2011	8422882.60	10.86	864801.15	279.04	7558081.45	2.55
2012	9497101.00	12.75	1273944.00	47.31	8223157.00	8.80
2013	10381720.99	9.31	959401.14	-24.69	9422319.85	14.58
2014	9541722.68	-8.09	288186.10	-69.96	9253536.59	-1.79
2015	8885565.84	-6.88	96300.57	-66.58	8789265.27	-5.02
2016	9358046.15	5.32	190211.54	97.52	9167834.62	4.31
2017	9879327.62	5.57	85752.38	-54.92	9793575.24	6.83
2018	11324647.56	14.63	73298.95	-14.52	11251348.62	14.88
2019	11889751.20	4.99	245192.34	234.51	11644558.85	3.49
2020	9891788.77	-16.80	204837.30	-16.46	9686951.47	-16.81

-7.54	8956605.38	66.94	341960.54	-6.00	9298565.92	2021
-54.97	4032813.50	82.13	622818.57	-49.93	4655632.07	2022
معدل النمو المركب %						المدد الزمنية
5.85		11.68		6.47		2004-2012
-8.14		-4.23		-7.71		2013-2022
-1.05		1.48		-0.78		2004-2022

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (١).

يشير إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم إلى كافة ما يتم إنفاقه على التعليم من قبل الحكومة والتي تتمثل بالادارات الوزارية والوكالات والهيئات المستقلة التي تتولى مسؤوليات تربوية^(١). يلاحظ من خلال الجدول (٢) ان الإنفاق الحكومي على التعليم قد شهد تطوراً ملحوظاً، إذ أولت الحكومة الاهتمام الكبير بقطاع التعليم من خلال تنامي الإنفاق على التعليم وتطويره، إذ بلغ حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في عام 2004 (5400603.58) مليون دينار بالأسعار الثابتة، بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي نتيجة ارتفاع حجم الإيرادات النفطية. وعاودت الانخفاض النسبي في الاعوام 2005، 2006، 2007 إلى (3702121.21، 3107444.19، 2836055.19) مليون دينار، وبمعدلات بلغت (31.45%-، 16.06%-، 8.73%-) على التوالي، وذلك لانخفاض التخصيصات المخصصة للتعليم بسبب انخفاض الإنفاق الحكومي نتيجة أعمال الارهاب والطائفية التي شهدها البلد. بعدها عاد حجم الإنفاق الحكومي على التعليم بالارتفاع في الاعوام 2008-2013، إذ بلغت قيمته (5869533.79، 6483428.57، 7598049.05، 8422882.60، 9497101.00، 10381720.99) مليون دينار على التوالي وبمعدلات نمو بلغت (106.96%، 10.46%، 17.19%، 10.86%، 12.75%، 9.31%) على التوالي، وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في موازنة قطاع التعليم، وهذا يعود إلى التوسع في الإنفاق الحكومي نتيجة زيادة الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع اسعار النفط^(٢). بعدها شهد عامي 2014، 2015 انخفاضاً واضحاً في الإنفاق الحكومي على التعليم، إذ انخفض إلى (9541722.68، 8885565.84) مليون دينار وبمعدل بلغ (8.09%-، 6.88%-) على التوالي، بسبب الانخفاض تداعيات الحرب على الارهاب وما رافقها من انخفاض اسعار النفط وارتفاع تكاليف الحرب و سياسة التقشف التي عملت بها الحكومة العراقية انذاك^(٣)، لتعود وترتفع مرة اخرى في

(١) منظمة اليونسكو، البرنامج التدريبي حول تخطيط القطاع التربوي، دورة تدريبية الثانية حول الاحصاء من اجل التخطيط التربوي، مكتب اليونسكو، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص ٤٥.

(٢) دعاء محمد الزامل، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة القادسية، مجلد ١٦، العدد ١، العراق، ٢٠١٤، ص ١٩٨.

(٣) كامل علاوي كاظم، حسن لطيف كاظم، مصدر سابق، ص ٦٢.

الاعوام 2016-2019، إذ بلغ الإنفاق (9358046.15، 9879327.62، 11324647.56 ، 11889751.20) مليون دينار وبمعدل بلغ (5.32%، 5.57%، 14.63%، 4.99%) على التوالي ، وجاء هذا التحسن نتيجة انتهاء الحرب واعادة هيكلة الإنفاق الحكومي وتوقف العمل بالسياسة المالية التقشفية. أما في عام 2020 وبسبب ازمة فايروس كوفيد 19 وانخفاض اسعار النفط الخام، فضلاً عن المظاهرات الشعبية التي اندلعت في تشرين الأول من عام 2019 واستمرت حتى عام 2020 وما نتج عنها من تغيير الحكومة مما أدى إلى تعذر أعداد الموازنة العامة للدولة ما أجبرها للعمل وفق قانون الإدارة العامة ١٢/١، كلها عوامل أدت إلى انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم، إذ بلغ (9891788.77) مليون دينار وبمعدل بلغ (16.80%-)^(١)، واستمرار هذا الانخفاض في عامي 2022-2021 ليبلغ (9298565.92، 4655632.07) مليون دينار وبمعدل نمو (6.00%-، 49.93%-) على التوالي وهذا الانخفاض يعود إلى تعذر أعداد الموازنة العامة للدولة .

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب فقد بلغ (6.47%) خلال المدة الزمنية 2004-2012 و(-) 7.71% خلال المدة الزمنية 2013-2022، بينما بلغت قيمته (0.78%-) خلال المدة الزمنية 2022-2004.

نستنتج مما سبق على الرغم من أهمية الإنفاق على التعليم، إذ يعد محورا مهما في تحقيق تنمية شاملة في اي بلد بجميع أشكاله ، إلا أن العراق لم يصل إلى المستوى المطلوب من حجم الإنفاق على التعليم .

خامسا: هيكل الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق

يتكون الإنفاق الحكومي على التعليم من النفقات الجارية الخاصة بالتعليم والنفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم وادناه تحليل تطور كل منهما خلال مدة البحث :

١. النفقات الجارية الخاصة بالتعليم

يتضح من الجدول (٢) أن النفقات الجارية الخاصة بالتعليم قد بلغت (4929053.76) مليون دينار بالأسعار الثابتة في عام 2004 بسبب زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي الناجم عن ارتفاع الإيرادات النفطية. وعاودت النفقات الجارية بالانخفاض في الاعوام 2005، 2006، 2007، إذ بلغت (3358950.87، 3358950.8، 2831229.96، 2649860.30) مليون دينار وبمعدل بلغ (31.85%-، 15.71%-، 6.41%-) على التوالي، ويعود ذلك الانخفاض إلى اعمال الارهاب والطائفية، ثم شهدت الاعوام 2008-2013 ارتفاعاً ملحوظاً في النفقات الجارية

(١) مازن علي احمد الزهيري، مراد فالح مراد ، مصدر سابق ، ص ٢٥.

المخصصة للتعليم، إذ بلغت (5526997.55، 6043436.60، 7369895.84، 7558081.45، 8223157.00، 9422319.85) مليون دينار وبمعدل بلغ (108.58%، 9.34%، 21.95%، 2.55%، 8.80%، 14.58%) وعلى التوالي، وسبب الزيادة الحاصلة هو اقرار سلم الرواتب الجديد الذي حسن من رواتب موظفي وزارتي التربية والتعليم العالي والذي اقر عام (2008)، فضلاً عن اقرار بعض القرارات كقانون منح مخصصات مقطوعة (150000) دينار الخاص بموظفي وزارة التربية وقانون الخدمة الجامعية الخاص بموظفي وزارة التعليم العالي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع النفقات الجارية الخاصة بالتعليم بشكل واضح⁽¹⁾. ثم عاودت النفقات الجارية الانخفاض في عامي 2014 و2015، إذ بلغت (9253536.59، 8789265.27) مليون دينار وبمعدل بلغ (1.79%-، 5.02%-) وعلى التوالي، وجاء هذا الانخفاض نتيجة تداعيات الحرب على الارهاب وسياسية التقشف. في حين عاودت النفقات الجارية إلى الارتفاع مرة اخرى خلال الاعوام 2016-2019، إذ بلغت (9167834.62، 9793575.24، 11251348.62، 11644558.85) مليون دينار وبمعدل بلغ (4.31%، 6.83%، 14.88%، 3.49%) وعلى التوالي، وهذا الارتفاع جاء نتيجة انتهاء الحرب على الارهاب وتحسن الظروف الاقتصادية والتوسع في الإنفاق بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية. أما الاعوام 2020-2022 فقد شهدت انخفاضاً بالنفقات الجارية الخاصة بالتعليم، إذ بلغت (9686951.47، 8956605.38، 4032813.50) مليون دينار بمعدل بلغ (16.81%-، 7.54%-، 54.97%) وعلى التوالي، وجاء هذا الانخفاض بسبب تداعيات ازمة كورونا وانخفاض اسعار النفط الخام، فضلاً عن التعثر في اقرار الموازنة.

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب فقد بلغ (5.85%) خلال المدة الزمنية 2004-2012 و(8.14%) خلال المدة الزمنية 2013-2022، بينما بلغت قيمته (1.05%-) خلال المدة الزمنية 2004-2022.

نلاحظ مما سبق أن حجم النفقات الجارية الخاصة بالتعليم متذبذب خلال مدة البحث، إذ ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى وذلك بسبب ارتفاع انخفاض النفقات الحكومية نتيجة التقلبات في أسعار النفط، كما نلاحظ هيمنة النفقات الجارية على النفقات الاستثمارية بسبب وجود اختلال في الموازنة العامة، إذ إن النسبة الأكبر من الإنفاق يذهب إلى الموازنة التشغيلية على حساب الموازنة الاستثمارية.

(1) مازن علي احمد الزهيري، مراد فالح مراد، مصدر سابق، ص ٢٥.

٢. النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم

عند ملاحظة تطور النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم من الجدول (٢)، يتضح أن النفقات الاستثمارية قد بلغت (471549.83) مليون دينار بالأسعار الثابتة في عام 2004. وفي حين انخفضت النفقات الاستثمارية في الاعوام 2005-2007، إذ بلغت (343170.34، 276214.23، 186194.89) مليون دينار وبمعدل بلغ (27.23%، 19.51%، 32.59%) وعلى التوالي، وجاء ذلك الانخفاض بسبب عمليات الارهاب والطائفية التي شهدها البلد انذاك. ثم عادت النفقات الاستثمارية إلى الارتفاع في عامي 2008، 2009 لتبلغ (342536.25، 439991.97) مليون دينار وبمعدل بلغ (83.97%، 28.45%) على التوالي بسبب التوسع في الإنفاق الحكومي نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية. وفي عام 2010 انخفضت النفقات الاستثمارية بشكل ملحوظ، إذ بلغت (228153.21) مليون دينار وبمعدل بلغ (48.15%) بسبب ارتفاع وهيمة النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية. كما شهد عامي 2011 و2012 ارتفاعاً في النفقات الاستثمارية، إذ بلغت (864801.15، 1273944.00) مليون دينار وبمعدل بلغ (279.04%، 47.31%) على التوالي. في حين عادت النفقات الاستثمارية إلى الانخفاض في الاعوام 2013-2015، إذ سجلت (959401.14، 288186.10، 96300.57) مليون دينار وبمعدل بلغ (24.69%، 69.96%، 66.58%) على التوالي، بسبب ارتفاع النفقات التشغيلية التي تتضمن رواتب الموظفين، أجور صيانة، أجور الوقود، تكاليف القرطاسية وغيرها من النفقات الضرورية. ثم عادت النفقات إلى الارتفاع في عام 2016، إذ بلغت (190211.54) مليون دينار وبمعدل بلغ (97.52%). في حين عادت النفقات الاستثمارية إلى الانخفاض في عامي 2017 و2018، إذ بلغت (85752.38، 73298.95) مليون دينار وبمعدل بلغ (54.92%، 14.52%) على التوالي، نتيجة ارتفاع النفقات التشغيلية. أما عام 2019 ارتفعت النفقات الاستثمارية ارتفاعاً ملحوظاً وسجلت (245192.34) مليون دينار وبمعدل بلغ (234.51%). بسبب ارتفاع اسعار النفط وبالتالي ارتفاع الإيرادات النفطية مما أدى إلى التوسع في الإنفاق. ثم انخفضت في عام 2020 نتيجة تداعيات أزمة كورونا، إذ بلغت (204837.30) مليون دينار وبمعدل بلغ (16.46%). وفي حين شهد عامي 2021 و2022 ارتفاع النفقات الاستثمارية، إذ بلغت (341960.54، 622818.57) مليون دينار وبمعدل بلغ (66.94%، 82.13%) على التوالي.

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب فقد بلغ (5.85%) خلال المدة الزمنية 2004-2012 و(-) 4.23% خلال المدة الزمنية 2013-2022، بينما بلغت قيمته (1.48%) خلال المدة الزمنية 2022-2004.

نستنتج مما سبق أن النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم متذبذبة بين الانخفاض الارتفاع خلال مدة البحث وهذا التذبذب يعود إلى عوامل منا، ما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة نتيجة انخفاض أو زيادة الإيرادات الحكومية بسبب تقلبات اسعار النفط الخام، كما أن الاختلال الكبير الذي تعانيه التخصيصات الاستثمارية التعليمية بسبب تدني نسبة ما يخصص للاستثمار التعليمي من تخصيصات الموازنة العامة لأن الضرورات الأمنية تؤجل الخيارات التنموية .

سادسا : تطور الأهمية النسبية للنفقات الحكومية والإنفاق الحكومي على التعليم

جدول (٣) تطور نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي على التعليم للاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

نسبة النفقات الحكومية على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة النفقات الحكومية الجارية على التعليم إلى الإنفاق الحكومي على التعليم %	نسبة النفقات الحكومية الاستثمارية على التعليم إلى الإنفاق الحكومي على التعليم %	نسبة النفقات الحكومية الاستثمارية على التعليم إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي %	نسبة النفقات الحكومية على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي %	السنوات
3.23	91.27	8.73	0.47	5.35	2004
2.19	90.73	9.27	0.57	6.11	2005
2.17	91.11	8.89	0.48	5.35	2006
2.22	93.43	6.57	0.42	6.35	2007
3.35	94.16	5.84	0.52	8.86	2008
4.32	93.21	6.79	0.73	10.75	2009
4.19	97.00	3.00	0.29	9.67	2010
3.65	89.73	10.27	1.04	10.08	2011
3.74	86.59	13.41	1.21	9.03	2012
3.87	90.76	9.24	0.82	8.88	2013
3.73	96.98	3.02	0.26	8.57	2014
4.78	98.92	1.08	0.12	11.24	2015
4.94	97.97	2.03	0.29	14.51	2016
4.68	99.13	0.87	0.12	13.74	2017
4.41	99.35	0.65	0.09	14.66	2018
4.50	97.94	2.06	0.23	11.12	2019
4.73	97.93	2.07	0.28	13.66	2020

10.08	96.32	3.68	0.37	3.44	2021
4.72	86.62	13.38	0.63	1.44	2022

الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (١)

١. الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي على التعليم من إجمالي الناتج المحلي (GDP)

هي إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة، وهو يشير إلى الحصة النسبية من إنتاج بلد ما خلال سنة مالية معينة والتي خصصتها الحكومة للقطاع التعليمي. كما أن ارتفاع هذه النسبة يدل على مستوى الاهتمام المرتفع من قبل الحكومة للاستثمار المالي في التعليم والعكس صحيح^(١). من خلال تحليل الجدول (٣) يتبين أن نسبة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق متزايدة بمقدار بسيط. فقد بلغت (3.23%) في عام 2004، بينما شهدت الاعوام 2005-2007 انخفاض نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت (2.19%، 2.17%، 2.22%) على التوالي بسبب أعمال الارهاب والطائفية التي أثرت على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلد. ثم عاودت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع خلال الاعوام 2008-2010، إذ بلغت (3.35%، 4.32%، 4.19%) على التوالي. في حين انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 لتبلغ (3.65%)، ثم تعود نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع خلال عامي 2012 و 2013، إذ بلغت (3.74%، 3.87%) على التوالي. أما في عام 2014 عادت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي للانخفاض لتبلغ (3.73%)، بسبب ان مقدار ما مخصص للتعليم من الناتج المحلي الإجمالي غير كافي على الرغم من ارتفاع كمية إنتاج النفط. لتعود نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع خلال عامي 2015 و 2016، إذ بلغت (4.78%، 4.94%) على التوالي، على الرغم من انخفاض اسعار النفط، إلا ان مقدار ما مخصص لقطاع التعليم ارتفعت نسبياً في هذه الاعوام، وهذا يوضح ادراك الحكومة لأهمية هذا القطاع ودوره في تحسين مهارات وقدرات الأفراد. ثم عاودت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي مجدداً للانخفاض خلال عامي 2017 و 2018، إذ سجلت (4.68%، 4.41%) على التوالي. أما خلال عامي 2019 و 2020 فقد ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت (4.50%، 4.73%) على التوالي، لتعود وتنخفض خلال عامي (3.44%، 1.44%) على التوالي.

(١) منظمة اليونسكو، مصدر سابق، ص ٤٤.

نلاحظ أن ما يخصص للقطاع التعليم من إجمالي الناتج المحلي لم يرتق إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع أهمية هذا القطاع الحيوي. إذ سجلت أعلى نسبة خلال مدة البحث عام (2019)، إذ بلغت (4.50%)، بينما سجلت أدنى نسبة عام (2022)، إذ بلغت (1.44%).

٢. الأهمية النسبية للنفقات الحكومية الجارية والنفقات الحكومية الاستثمارية من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم :

تشير إلى مقدار ما تخصصه الحكومة للإنفاق الجاري أو الاستثماري من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم^(١). إذ يتضح من الجدول (٣) أن الكفة تميل بشكل واضح وكبير إلى النفقات الحكومية الجارية عن النفقات الحكومية الاستثمارية من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم، إذ بلغت نسبة النفقات الحكومية الجارية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم (91.27%) في عام 2004 بينما بلغت نسبة النفقات الاستثمارية الحكومية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم (8.73%)، في عام 2005 انخفضت نسبة النفقات الحكومية الجارية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم، بينما ارتفعت نسبة النفقات الحكومية الاستثمارية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم، إذ سجلت النفقات الجارية والاستثمارية (90.73%، 9.27%) على التوالي. في حين شهدت الأعوام (2006-2008) ارتفاع نسب النفقات الحكومية الجارية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم، إذ سجلت (91.11%، 93.43%، 94.16%) على التوالي، بينما انخفضت نسب النفقات الاستثمارية الحكومية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم لتسجل (8.89%، 6.57%، 5.84%) على التوالي. في عام 2009 عادت نسبة النفقات الحكومية الجارية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الانخفاض، إذ بلغت (93.21%)، في حين ازدادت نسبة النفقات الحكومية الاستثمارية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم لتبلغ (6.79%)، أما في عام 2010 فقد ارتفعت نسبة النفقات الحكومية الجارية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم، بينما انخفضت نسبة النفقات الاستثمارية الحكومية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم، إذ سجلت النفقات الجارية والاستثمارية (97.00%، 3.00%) على التوالي. لتعود نسب النفقات الحكومية الجارية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم للانخفاض خلال عامي 2011 و2012، إذ سجلت (89.73%، 86.59%) على التوالي، وفي حين ارتفعت نسب النفقات الاستثمارية الحكومية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم لتسجل (10.27%، 13.41%) على التوالي. أما خلال الأعوام (2013-2015) ارتفعت نسب النفقات الحكومية الجارية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم لتسجل (90.76%، 96.98%، 98.92%) على التوالي، بينما انخفضت نسب النفقات الاستثمارية الحكومية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم، إذ بلغت (9.24%، 3.02%، 1.08%)

(١) منظمة اليونسكو، مصدر السابق نفسه، ص ٤٦

على التوالي . وفي عام 2016 عاودت نسبة النفقات الحكومية الجارية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم إلى الانخفاض ، إذ سجلت (97.97%) ، فيما ارتفعت نسبة النفقات الاستثمارية الحكومية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم لتسجل (2.03%). بينما شهد عامي 2017 و2018 عودة نسب النفقات الحكومية الجارية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم للارتفاع ، إذ سجلت (99.13%، 99.35%) على التوالي وانخفاض نسب النفقات الاستثمارية الحكومية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم ، إذ سجلت (0.87% ، 0.65%) على التوالي . في حين شهدت الاعوام -2022 2019 انخفاض بنسب النفقات الحكومية الجارية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم ، إذ بلغت (97.94%، 97.93% ، 96.32% ، 86.62%) على التوالي ، وارتفاعاً بنسب النفقات الاستثمارية الحكومية إلى إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم لتسجل (2.06% ، 2.07% ، 3.68% ، 13.38%) على التوالي.

يتضح مما سبق هيمنة النفقات الحكومية الجارية على النفقات الحكومية الاستثمارية من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم ، إذ سجلت النفقات الحكومية الجارية اعلى نسبة (99.35%) في عام 2018 ، بينما سجلت ادنى نسبة (86.59%) في عام 2012 ، في حين سجلت النفقات الحكومية الاستثمارية اعلى نسبة (13.41%) في عام 2012 ، فيما سجلت ادنى نسبة (0.65%) في عام 2018. هذا يعني ان النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي على التعليم يذهب إلى النفقات الجارية (التشغيلية) والتي يكون عملها استمرار سير العملية التعليمية والتربوية التي تشمل رواتب الموظفين وأجور الصيانة والوقود والقرطاسية وغيرها من النفقات الضرورية ، بينما النسبة الاقل تذهب إلى النفقات الحكومية الاستثمارية والذي يهدف إلى تطوير القطاع التعليمي من خلال بناء وتطوير المدارس والجامعات وشراء المعدات والاجهزة وبعثات تطويرية وغيرها.

٣. الأهمية النسبية للنفقات الحكومية على التعليم والنفقات الحكومية الاستثمارية على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي

هي إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي الإجمالي في سنة معينة ، ويعكس مدى اهتمام الحكومة بتوفير متطلبات العملية التربوية^(١) ، فنلاحظ زيادة تخصيصات الموازنة الحكومية للتعليم بعد عام 2003 ، الا ان هذه الزيادة لا تتناسب مع أهمية هذا القطاع الحيوي ، فضلاً عن ان النفقات التشغيلية للموازنة تكون على شكل أجور ورواتب والجزء الأكبر منها يخصص للنفقات العسكرية من أجل بسط الأمن والاستقرار^(٢) . من خلال الجدول (٣) يتبين لنا تزايد الإنفاق

(١) منظمة اليونسكو ، مصدر سابق ، ص ٤٥
(٢) كامل كاظم بشير الكناني ، مصدر سابق ، ص ٣٢٧.

الحكومي على التعليم بمقدار بسيط ، إذ بلغت نسبة النفقات الحكومية على التعليم إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي (5.35%) عام 2004 ، بينما بلغت نسبة النفقات الحكومية الاستثمارية على التعليم إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي (0.47%) . أما عام 2005 فقد ارتفعت نسبة النفقات الحكومية إلى التعليم إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي ونسبة النفقات الحكومية الاستثمارية على التعليم إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي لتسجل (6.11%، 0.57%) على التوالي بسبب ارتفاع اسعار النفط وزيادة إيراداته التي تعتبر الممول الرئيسي للإنفاق الحكومي. لتعود وتنخفض هذه النسب في عام 2006 ، إذ بلغت نسبة النفقات الحكومية إلى التعليم إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي (5.35%) ، ونسبة النفقات الحكومية الاستثمارية على التعليم إلى الإنفاق الحكومي الإجمالي (0.48%) نتيجة لانخفاض النفقات الحكومية ، في حين ارتفعت هذا النسب خلال الاعوام (2007-2009) ، إذ سجلت النفقات الحكومية على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي (6.35% ، 8.86% ، 10.75%) على التوالي ، بينما سجلت نسب النفقات الحكومية الاستثمارية على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي (0.42% ، 0.52% ، 0.73%) على التوالي بسبب الزيادة في النفقات الحكومية التشغيلية لاسيما رواتب الموظفين، لتعود في عام 2010 لتتخفض نسبة النفقات الحكومية على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي لتبلغ (9.67%) ، وأيضاً انخفاض نسبة النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي لتبلغ (0.29%) . أما عام 2011 عاودت نسبة النفقات الحكومية على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي الارتفاع لتبلغ (10.08%) ، فيما بلغت نسبة النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي (1.04%) بسبب ارتفاع إجمالي الإنفاق الحكومي نتيجة لارتفاع عوائد النفط . في الحكومي ، إذ بلغت (9.03% ، 8.88% ، 8.57%) على التوالي ، بينما تذبذبت نسب النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي بين الارتفاع والانخفاض ، إذ بلغت (1.21% ، 0.82% ، 0.26%) على التوالي بسبب أزمة الارهاب وانخفاض اسعار النفط الخام . أما في عامي 2015 و2016 فقد ارتفعت نسب النفقات الحكومية على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي ، إذ سجلت (11.24% ، 14.51%) على التوالي ، أما نسب النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي أيضاً سجلت انخفاضاً وارتفاعاً (0.12% ، 0.29%) على التوالي نتيجة زيادة النفقات الحربية على الارهاب وايواء النازحين واعداد المناطق المحررة مما أدى إلى ترشيد الإنفاق ، فيما شهد عامي 2017 و2018 تذبذباً في نسب النفقات الحكومية على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي بين الانخفاض والارتفاع ، إذ بلغت (13.74% ، 14.66%) على التوالي ، بينما انخفضت نسب النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي لتبلغ (0.12% ، 0.09%) على التوالي. في حين شهدت الاعوام 2019-2022 استمرار تذبذب نسب النفقات الحكومية على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي بين الانخفاض والارتفاع ، إذ بلغت (11.12% ، 13.66% ، 10.08% ، 4.72%) على التوالي ، بينما شهدت هذه الاعوام

ارتفاع نسب النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي، إذ سجلت (0.23%، 0.28%، 0.37%، 0.63%) على التوالي بسبب ارتفاع إجمالي الإنفاق الحكومي نتيجة لارتفاع اسعار النفط . نلاحظ ان اعلى نسبة للنفقات الحكومية على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي كانت في عام 2018، إذ سجلت (14.66%) بينما سجلت ادنى نسبة لها في عام 2022، إذ بلغت (4.72)، أما نسبة النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الحكومي فقد سجلت اعلى نسبة في عام 2022، إذ بلغت (13.38%) وادنى نسبة في عام 2018، إذ بلغت (0.09).

يتضح مما سبق أنه على الرغم من تطور نسب الإنفاق على قطاع التعليم في بعض الاعوام ، الا ان هذه التخصيصات غير كافية قياساً بأهمية هذه القطاع ،ولو لاحظنا بصورة عامة مقدار ما مخصص للتعليم من نفقات استثمارية اقل مما مخصص نفقات جارية، وهذا يعكس جانب سلبي باعتبار ان الإنفاق الاستثماري هو الاعم على الرغم من ان جني ثماره الاقتصادية والاجتماعية يكون على الأجل الطويل للأفراد والمجتمع ، لذا تتطلب الحاجة زيادة حصة الإنفاق الاستثماري بمختلف الوسائل وتوفير تمويل مستدام له ، لأنه المسؤول عن تطوير قطاع التعليم الذي يعاني من مشكلات كثيرة والذي يحتاج إلى ثورة من أجل سد الفجوة الكبيرة مع قطاعات التعليم في العالم الذي يمنح هذه القطاع اهتماماً كبيراً ،لما له من دور مهم في تكوين وتنمية رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة للبلد ، وهذا لا يعني التقليل من أهمية النفقات الجارية التي تسهم في تحسين مستوى حياة الأفراد المستقبلية وجعلها ذات فائدة اكثر.

المبحث الثاني : تحليل واقع قطاع التربية والتعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

المطلب الأول: تحليل واقع التعليم الابتدائي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

الجدول (٤) تطور أعداد المدارس وأعداد التلاميذ وأعضاء الهيئة التعليمية في مرحلة التعليم الابتدائي

الحكومي خلال المدة (٢٠٠٤/٢٠٠٥ - ٢٠٢١/٢٠٢٢)

العام الدراسي	عدد المدارس	معدل النمو %	عدد التلاميذ المقبولين	معدل النمو %	عدد التلاميذ الموجودين	معدل النمو %	عدد التلاميذ التاركيين	معدل النمو %	عدد أعضاء الهيئة التعليمية	معدل النمو %
2005/2004	11129		708560		3767369		153840		191852	
2006/2005	11828	6.28	712195	0.51	3941190	4.61	142653	-7.27	234139	22.04
2007/2006	12141	2.65	775168	8.84	4150940	5.32	110157	-22.78	236968	1.21
2008/2007	12507	3.01	805628	3.93	4333154	4.39	123177	11.82	237130	0.07
2009/2008	13124	4.93	841971	4.51	4494955	3.73	105431	-14.41	256832	8.31
2010/2009	13687	4.29	849980	0.95	4672453	3.95	134784	27.84	264604	3.03
2011/2010	14084	2.90	904759	6.44	4864090	4.10	123053	-8.70	263412	-0.45
2012/2011	14674	4.19	950276	5.03	5124257	5.35	109526	-10.99	271734	3.16
2013/2012	15156	3.28	983382	3.48	5351319	4.43	99205	-9.42	277792	2.23
2014/2013	15807	4.30	998743	1.56	5558684	3.88	101043	1.85	287502	3.50
2015/2014	10779	-31.81	768026	-23.10	4284044	-22.93	72355	-28.39	223310	-22.33
2016/2015	12973	20.35	925384	20.49	4997052	16.64	109883	51.87	247919	11.02
2017/2016	14024	8.10	1029591	11.26	5473997	9.54	126694	15.30	259836	4.81
2018/2017	15965	13.84	1177343	14.35	6197870	13.22	130157	2.73	286096	10.11
2019/2018	17235	7.95	1176327	-0.09	6501053	4.89	126623	-2.72	290664	1.60
2020/2019	17945	4.12	1141447	-2.97	6637127	2.09	129886	2.58	291904	0.43
2021/2020	18393	2.50	1153427	1.05	6454872	-2.75	75963	-41.52	292251	0.12
2022/2021	19848	7.91	1173472	1.74	6637127	2.82	76132	0.22	297523	1.80
معدل النمو المركب %										
2005-2013		3.49		3.71		3.98		-4.76		2.65
2014-2022		2.56		1.81		1.99		-3.10		-22.93
2005-2022		3.27		2.84		3.20		-3.83		-12.81

الجدول من أعداد الباحثة بالاستناد على بيانات الملحق (٢)

يعد التعليم الابتدائي من المراحل الدراسية المهمة كونه اساس تعلم الاطفال للإلمام بالقراءة والكتابة، إذ يبدأ من عمر (٦) سنوات التحاق الطلاب في الصف الأول الابتدائي وينتهي بامتحانات وزارية في السنة السادسة، أي يشمل (٦) سنوات دراسة، وهو الزامي لغرض الإلمام بالقراءة والكتابة وبناء جيل واعي ذو اساس ثقافي .

يمكن تتبع الجدول (٤) لتحليل واقع التعليم الابتدائي في العراق خلال مدة البحث، إذ يتضح ما يلي:

بلغ عدد المدارس في العام الدراسي 2005/2004 نحو (11129) مدرسة، وعدد التلاميذ المقبولين (708560) تلميذ وعدد التلاميذ الموجودين (3767369) تلميذ وعدد التلاميذ التاركيين

(153840) تارك وعدد الطلبة الراسبين (582750) راسب وعدد أعضاء الهيئة التعليمية (191852) معلم ومعلمة ، ثم ازدادت مؤشرات القطاع التعليمي في العام الدراسي 2005/2006 لتبلغ (11828) مدرسة وبمعدل بلغ (6.28%)، وعدد التلاميذ المقبولين (712195) تلميذ وبمعدل بلغ (0.51%)، وعدد التلاميذ الموجودين (3941190) تلميذ وبمعدل بلغ (4.61%)، بينما انخفض عدد التاركيين إلى نحو (142653) تارك وبمعدل بلغ (-7.27%)، فيما ارتفع عدد الراسبين نحو (698233) راسب بمعدل بلغ (19.82%)، وازداد عدد أعضاء الهيئة التعليمية إلى نحو (234139) معلم ومعلمة ، وجاءت هذه الزيادة بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي على التعليم. ومع تطور مؤشر الإنفاق الحكومي على التعليم شهدت الاعوام من العام الدراسي 2007/2006 لغاية العام الدراسي 2014/2013 تطورا واضحا فيما يخص التعليم الابتدائي، إذ ازدادت عدد المدارس في العام الدراسي 2007/2006 إلى نحو (12141) وبمعدل بلغ (2.65%)، وازداد عدد التلاميذ المقبولين بنحو (775168) تلميذ وبمعدل بلغ (8.84%)، وعدد التلاميذ الموجودين نحو (4150940) تلميذ وبمعدل بلغ (5.32%) ، بينما انخفض عدد التاركيين نحو (110157) تارك وبمعدل بلغ (-22.78%)، وانخفض عدد الراسبين إلى نحو (598516) راسب وبمعدل بلغ (-14.28%)، وازداد عدد أعضاء الهيئة التعليمية إلى (236968) معلم ومعلمة وبمعدل نمو (1.21%)، واستمرت هذه المؤشرات بالارتفاع حتى العام الدراسي 2014/2013 ، إذ بلغت عدد المدارس (15807) مدرسة وبمعدل بلغ (4.30%) ، وعدد التلاميذ المقبولين (998743) تلميذ وبمعدل بلغ (1.56%)، وعدد التلاميذ الموجودين (5558684) تلميذ وبمعدل بلغ (3.88%)، وعدد التلاميذ التاركيين (101043) تارك وبمعدل بلغ (1.85%) ، وعدد الراسبين (515405) راسب ومعدل بلغ (-) 30.10%)، وعدد أعضاء الهيئة التعليمية (287502) معلم ومعلمة وبمعدل بلغ (3.50%) . في حين تسبب انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم ، فضلا عن عدم تضمين اربع محافظات عراقية (نينوى، صلاح الدين ، الانبار، كركوك) نتيجة تردي الأوضاع الأمنية والحرب على داعش ونزوح سكان هذه المناطق ، انخفاضاً في مؤشرات قطاع التعليم الابتدائي في العام الدراسي 2015/2014 ، إذ انخفضت عدد المدارس إلى (10779) مدرسة وبمعدل بلغ (-31.81%) ، وعدد التلاميذ المقبولين (768026) تلميذ وبمعدل بلغ (-23.10%)، وعدد التلاميذ الموجودين (4284044) تلميذ وبمعدل بلغ (-22.93%)، وعدد التلاميذ التاركيين (72355) تارك وبمعدل بلغ (-28.39%)، وبلغ عدد الراسبين (646246) راسب وبمعدل بلغ (25.39%)، فيما بلغ عدد أعضاء الهيئة التعليمية (223310) معلم ومعلمة وبمعدل بلغ (-) 22.33%) . أما السنة الدراسية اللاحقة فقد ارتفع الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم مما أدى إلى ارتفاع مؤشرات التعليم الابتدائي قليلا؛ بسبب عدم تضمين محافظات (صلاح الدين وكركوك)^(١). ثم ارتفع الإنفاق الحكومي على التعليم تدريجيا في السنوات الدراسية اللاحقة ، مما أدى إلى ارتفاع مؤشرات قطاع

(١) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٦، ص ١١.

التعليم الابتدائي في اخر المدة 2022/2021 ، إذ بلغت (19848) مدرسة وبمعدل بلغ (7.91%)، في حين بلغ عدد التلاميذ المقبولين (1173472) تلميذ وبمعدل (1.74%)، وعدد التلاميذ الموجودين (6637127) تلميذ وبمعدل (2.82%)، وعدد التاركين (76132) تارك وبمعدل (0.22%)، وعدد الراسبين (49432) راسب وبمعدل بلغ (2.19%)، فيما بلغ عدد أعضاء الهيئة التعليمية (297523) معلم ومعلمة وبمعدل بلغ (1.80%).

١. بلغ معدل النمو المركب لعدد المدارس فقد بلغ (3.49%) خلال المدة الزمنية 2013-2005 و(2.56%) خلال المدة الزمنية 2022-2014 ،بينما بلغت قيمته (3.27%) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

٢. بلغ معدل النمو المركب لعدد التلاميذ المقبولين فقد بلغ (3.71%) خلال المدة الزمنية 2005-2013 و(1.81%) خلال المدة الزمنية 2022-2014 ،بينما بلغت قيمته (2.84%) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

٣. بلغ معدل النمو المركب لعدد التلاميذ الموجودين فقد بلغ (3.98%) خلال المدة الزمنية 2005-2013 و(1.99%) خلال المدة الزمنية 2022-2014 ،بينما بلغت قيمته (3.20%) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

٤. بلغ معدل النمو المركب لعدد التلاميذ التاركين فقد بلغ (4.76%-) خلال المدة الزمنية 2005-2013 و(3.10%-) خلال المدة الزمنية 2022-2014 ،بينما بلغت قيمته (3.83%-) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

٥. بلغ معدل النمو المركب لعدد التلاميذ الراسبين فقد بلغ (2.62%) خلال المدة الزمنية 2005-2013 و(22.93%-) خلال المدة الزمنية 2022-2014 ،بينما بلغت قيمته (12.81%-) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

٦. بلغ معدل النمو المركب لعدد أعضاء الهيئة التعليمية فقد بلغ (4.20%) خلال المدة الزمنية 2005-2013 و(0.38%) خلال المدة الزمنية 2022-2014 ،بينما بلغت قيمته (2.47%) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

يتضح مما سبق أن واقع التعليم الابتدائي في العراق يعاني من ضعف البنى التحتية وخاصة في المناطق الريفية والمحافظات المتضررة من الصراعات، إذ يعاني من نقص شديد في الابنية المدرسية مع زيادة حادة في عدد التلاميذ المقبولين، مما دفع بوزارة التربية إلى معالجة هذا التباين عن طريق زيادة عدد المدارس وبالتالي اعتماد الدوام المزدوج والثلاثي، أي دوام أكثر من مدرسة في المبنى نفسه مما يؤدي إلى تقليص ساعات الدوام الرسمي بالتالي يؤثر على المستوى التعليمي، فضلاً عن ارتفاع نسبة الرسوب بين التلاميذ لعدم ميلهم إلى الدراسة والانخراط في العمل لسوء الحالة المعيشية وأثر تغيير المناهج المتسرع وغير المنظم على المستوى العلمي للتلميذ ارباكه.

المطلب الثاني: تحليل واقع التعليم الثانوي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

الجدول (٥) تطور أعداد المدارس وأعداد الطلبة وأعضاء الهيئة التعليمية في مرحلة التعليم الثانوي

الحكومي خلال المدة (٢٠٠٤/٢٠٠٥ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)

العام الدراسي	عدد المدارس	معدل النمو%	عدد الطلبة المقبولين	معدل النمو%	عدد الطلبة الموجودين	معدل النمو%	عدد الطلبة التاركين	معدل النمو%	عدد الطلبة الراسبين	معدل النمو%	عدد أعضاء الهيئة التعليمية	معدل النمو%
2005/2004	4567		478869		1437843		46091		307921		76008	
2006/2005	3920	-14.17	421665	-11.95	1389017	-3.40	52119	13.08	302483	-1.77	111483	46.67
2007/2006	4109	4.82	463862	10.01	1491933	7.41	62187	19.32	254559	-15.84	113556	1.86
2008/2007	4364	6.21	559905	20.71	1603623	7.49	47791	-23.15	386747	51.93	114745	1.05
2009/2008	4756	8.98	546565	-2.38	1750049	9.13	48257	0.98	489303	26.52	128477	11.97
2010/2009	5182	8.96	552859	1.15	1877434	7.28	69865	44.78	440296	-10.02	135964	5.83
2011/2010	5472	5.60	641306	16.00	1953766	4.07	63151	-9.61	489366	11.14	136446	0.35
2012/2011	6041	10.40	688333	7.33	2211421	13.19	54810	-13.21	515175	5.27	141355	3.60
2013/2012	6425	6.36	810939	17.81	2394678	8.29	58594	6.90	531064	3.08	146276	3.48
2014/2013	7083	10.24	823951	1.60	2528133	5.57	57754	-1.43	397630	-25.13	160323	9.60
2015/2014	4953	-30.07	648721	-21.27	2032880	-19.59	54286	-6.00	540046	35.82	128667	-19.75
2016/2015	6022	21.58	789397	21.69	2442935	20.17	81125	49.44	666694	23.45	141300	9.82
2017/2016	6605	9.68	836784	6.00	2624140	7.42	66752	-17.72	727785	9.16	148832	5.33
2018/2017	7485	13.32	960021	14.73	2933539	11.79	68594	2.76	765892	5.24	164744	10.69
2019/2018	8139	8.74	972790	1.33	3140110	7.04	72658	5.92	805259	5.14	168330	2.18
2020/2019	8612	5.81	985581	1.31	3258718	3.78	73884	1.69	785580	-2.44	173805	3.25
2021/2020	9003	4.54	987722	0.22	3367818	3.35	79923	8.17	786532	0.12	179750	3.42
2022/2021	9850	9.41	993422	0.58	4547029	35.01	74623	-6.63	793421	0.88	180532	0.44
معدل النمو المركب %												
المدد الزمنية												
2005-2013		3.87		6.03		5.83		2.70		6.24		7.55
2014-2022		3.73		2.10		6.74		2.89		7.98		1.33
2005-2022		4.36		4.14		6.61		2.71		5.40		4.92

الجدول من أعداد الباحثة بالاستناد على بيانات الملحق (٣)

تعد مرحلة التعليم الثانوي مكملة لمرحلة التعليم الاساسي (الابتدائي) تبدأ من عمر (١٣-١٨) سنة وتتكون من مرحلتين (المتوسطة والإعدادية)وتساهم بتنمية الطالب شخصيا وعمليا وتهيئته لمرحلة التعليم الجامعي^(١).

يمكن تتبع الجدول (٥) لبيان وتحليل واقع التعليم الثانوي في العراق خلال مدة البحث، إذ يتضح ما يلي:

بلغ عدد المدارس في العام الدراسي 2005/2004 نحو(4567) مدرسة، وعدد الطلبة المقبولين (478869) طالب وعدد الطلبة الموجودين (1437843) طالب وعدد الطلبة التاركين (46091) تارك

(١) مازن علي احمد الزهيري، مراد فالح مراد، مصدر سابق، ص ٣٤.

وعدد الطلبة الراسبين (307921) راسب و عدد أعضاء الهيئة التعليمية (76008) مدرس ومُدَرسَة ، ثم انخفضت مؤشرات القطاع التعليمي في العام الدراسي 2005/2006 لتبلغ (3920) مدرسة وبمعدل بلغ (14.17%)، وانخفض عدد الطلبة المقبولين نحو (421665) طالب وبمعدل بلغ (11.95%)، كما انخفض عدد الطلبة الموجودين نحو (1389017) طالب وبمعدل بلغ (3.40%)، بينما ازداد عدد التاركين إلى نحو (52119) تارك وبمعدل بلغ (13.08%)، فيما انخفض عدد الراسبين نحو (302483) راسب بمعدل بلغ (1.77%)، وازداد عدد أعضاء الهيئة التعليمية إلى نحو (111483) مدرس ومُدَرسَة ، وجاء هذا الانخفاض في عدد الطلبة بسبب ضعف البنى التحتية وخاصة في المناطق الريفية والمحافظات المتضررة من الصراعات التي تحول دون التحاق الطلبة للدراسة وكذلك بسبب الفقر المدقع التي تعاني منه بعض المناطق بسبب انخفاض مستويات الإنفاق الحكومي على التعليم على المستوى المحلي الذي يؤدي إلى حرمان الاطفال من الدراسة والدخول في سوق العمل^(١)، وشهدت مؤشرات التعليم الثانوي تطوراً واضحاً خلال الاعوام من العام الدراسي 2007/2006 لغاية العام الدراسي 2014/2013 بسبب زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي شهده العراق ، إذ ازدادت عدد المدارس في العام الدراسي 2007/2006 إلى نحو (4109) مدرسة وبمعدل بلغ (4.82%)، وازداد عدد الطلبة المقبولين بنحو (463862) طالب وبمعدل بلغ (10.01%)، وعدد الطلبة الموجودين نحو (1491933) طالب وبمعدل بلغ (7.41%) ، وعدد التاركين نحو (62187) تارك وبمعدل بلغ (19.32%)، وانخفض عدد الراسبين إلى نحو (254559) راسب وبمعدل بلغ (15.84%)، وازداد عدد أعضاء الهيئة التعليمية إلى (113556) مدرس ومُدَرسَة وبمعدل نمو (1.86%)، واستمرت بالارتفاع حتى العام الدراسي 2014/2013 إذ بلغت عدد المدارس (7083) مدرسة وبمعدل بلغ (10.24%) ، وعدد الطلبة المقبولين (823951) طالب وبمعدل بلغ (1.60%)، وعدد الطلبة الموجودين (2528133) طالب وبمعدل بلغ (5.57%)، وعدد الطلبة التاركين (57754) تارك وبمعدل بلغ (-) 1.43% ، وعدد الراسبين (397630) راسب وبمعدل بلغ (25.13%)، وعدد أعضاء الهيئة التعليمية (160323) مدرس ومُدَرسَة وبمعدل بلغ (9.60%) . في حين تسبب انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم ،فضلاً عن عدم تضمين نفس المحافظات العراقية الاربعة وتردي أوضاعها الأمنية ونزوح سكان هذه المناطق ،انخفاضاً في مؤشرات قطاع التعليم الابتدائي في العام الدراسي 2015/2014 ، إذ بلغت عدد المدارس (4953) مدرسة وبمعدل بلغ (30.07%) ، وعدد الطلبة المقبولين (648721) طالب وبمعدل بلغ (21.27%)، وعدد الطلبة الموجودين (2032880) طالب وبمعدل بلغ (19.59%)، وعدد الطلبة التاركين (54286) تارك وبمعدل بلغ (6.00%)، وبلغ عدد الراسبين (540046) راسب

(١) مجموعة البنك الدولي ،معالجة ازمة رأس المال البشري /مراجعة الإنفاق العام لقطاعات التنمية البشرية في العراق ،العراق ، ٢٠٢١ ، ص ٧

وبمعدل بلغ (35.82%)، فيما بلغ عدد أعضاء الهيئة التعليمية (128667) مدرس ومُدّرسة وبمعدل بلغ (19.75%)، أما السنة الدراسية اللاحقة فقد ارتفع الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم مما أدى إلى ارتفاع مؤشرات التعليم الثانوي قليلاً؛ بسبب عدم تضمين محافظات (صلاح الدين وكركوك)^(١). ثم ارتفع الإنفاق الحكومي على التعليم تدريجياً في السنوات الدراسية اللاحقة، مما أدى إلى ارتفاع مؤشرات قطاع التعليم الثانوي في آخر المدة 2022/2021، إذ بلغت (9850) مدرسة وبمعدل بلغ (9.41%)، في حين بلغ عدد الطلبة المقبولين (993422) طالب وبمعدل (0.58%)، وعدد الطلبة الموجودين (4547029) طالب وبمعدل (35.01%)، وعدد التاركين (74623) تارك وبمعدل (6.63%)، وعدد الراسبين (793421) راسب وبمعدل بلغ (0.88%)، فيما بلغ عدد أعضاء الهيئة التعليمية (180532) مدرس ومُدّرسة وبمعدل بلغ (0.44%)، لعدد المدارس فقد بلغ (3.87%) خلال المدة الزمنية 2005-2013 و(3.73%) خلال المدة الزمنية 2014-2022، بينما بلغت قيمته (4.36%) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

١. بلغ معدل النمو المركب لعدد الطلبة المقبولين فقد بلغ (6.03%) خلال المدة الزمنية 2005-2013 و(2.10%) خلال المدة الزمنية 2014-2022، بينما بلغت قيمته (4.14%) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

٢. بلغ معدل النمو المركب لعدد الطلبة الموجودين فقد بلغ (5.83%) خلال المدة الزمنية 2005-2013 و(6.74%) خلال المدة الزمنية 2014-2022، بينما بلغت قيمته (6.61%) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

٣. بلغ معدل النمو المركب لعدد الطلبة التاركين فقد بلغ (2.70%) خلال المدة الزمنية 2005-2013 و(2.89%) خلال المدة الزمنية 2014-2022، بينما بلغت قيمته (2.71%) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

٤. بلغ معدل النمو المركب لعدد الطلبة الراسبين فقد بلغ (6.24%) خلال المدة الزمنية 2005-2013 و(7.98%) خلال المدة الزمنية 2014-2022، بينما بلغت قيمته (5.40%) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

٥. بلغ معدل النمو المركب لعدد أعضاء الهيئة التعليمية فقد بلغ (7.55%) خلال المدة الزمنية 2005-2013 و(1.33%) خلال المدة الزمنية 2014-2022، بينما بلغت قيمته (4.92%) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

(١) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٦، مصدر سابق، ص ١١.

يتضح مما سبق أن الواقع التعليم الثانوي في العراق خلال مدة البحث يعاني من قلة الابنية المدرسية مما أدى إلى دوام أكثر من مدرسة في بناية واحدة .على الرغم من ازدياد عدد الطلبة المقبولين والموجودين ؛ إلا أننا نلاحظ ازدياد ملحوظ في أعداد الطلبة التاركين والراسبين ويعود ذلك إلى الظروف الأمنية غير مستقرة وانتشار الارهاب والطائفية، وعمليات التهجير القسري ، فضلا عن سوء الاحوال المعيشية والاقتصادية التي اجبرت الطلبة على ترك مقاعد الدراسة والانخراط في سوق العمل. أما أعداد الهيئة التدريسية فنلاحظ ازدياد أعدادهم خلال مدة البحث .

المدارس وعدد أعضاء الهيئة التدريسية، وذلك بسبب الظروف الأمنية والصراعات التي شهدتها البلد وضعف التخصيصات المالية لهذا القطاع، إذ ارتفع عدد المدارس إلى (277) وبمعدل (1.84%)، وتراجع عدد الطلبة إلى (66317) طالب بمعدل (9.87%-)، وازداد عدد أعضاء الهيئة التدريسية إلى (10776) مدرس وبمعدل (38.26%) . فيما ارتفع عدد المدارس المهنية وعدد أعضاء الهيئة التدريسية في العام الدراسي 2007/2006 ، بسبب ارتفاع مؤشر الإنفاق الحكومي على التعليم، بينما استمر أعداد الطلبة بالانخفاض، إذ بلغ عدد المدارس (278) مدرسة وبمعدل (0.36%)، وعدد أعضاء الهيئة التدريسية (11023) مدرس وبمعدل (2.29%)، وتراجع عدد الطلبة إلى (58707) طالب وبمعدل (-11.48%) في العام الدراسي 2007/2006. واستمر ارتفاع عدد المدارس المهنية حتى العام الدراسي 2014/2013، لتبلغ (304) مدرسة وبمعدل (2.01%)، وأيضاً ازدياد عدد أعضاء الهيئة التدريسية (12787) مدرس وبمعدل (0.33%)، بينما استمر انخفاض عدد الطلبة إلى نحو (56048) طالب وبمعدل (-4.50%)، لتتخف في العام الدراسي 2015/2014 مؤشرات التعليم المهني وكما هو الحال في المؤشرات السابقة وللأسباب السابقة نفسها، إذ تعرضت اغلب البنى التحتية ومنها المدارس إلى التدمير فضلاً عن فقدان الكثير من الموارد البشرية، لتبلغ عدد المدارس (223) مدرسة وبمعدل (-26.64%)، وعدد الطلبة (44696) طالب وبمعدل (20.25%-)، وعدد أعضاء الهيئة التدريسية (10527) مدرس وبمعدل (17.67%)، لتعود مؤشرات التعليم المهني الارتفاع خلال العام الدراسي 2016/2015، إذ بلغ عدد المدارس (267) مدرسة وبمعدل (19.73%)، وعدد الطلبة (51138) طالب وبمعدل (14.41%)، وعدد أعضاء الهيئة التدريسية (11371) وبمعدل (8.02%) بسبب تحسن الظروف الاقتصادية. ثم استمرت كل من أعداد المدارس المهنية وأعداد الطلبة بالارتفاع تدريجياً، بينما انخفضت أعداد أعضاء الهيئة التدريسية حتى نهاية المدة، إذ بلغ عدد المدارس (322) مدرسة وبمعدل (1.26%)، وعدد الطلبة (56521) وبمعدل (4.07%)، وعدد أعضاء الهيئة التدريسية (10821) وبمعدل (0.84%) في العام الدراسي 2022/2021 .

١. بلغ معدل النمو المركب لعدد المدارس فقد بلغ (1.02%) خلال المدة الزمنية 2005-2013 و(0.64%) خلال المدة الزمنية 2014-2022، بينما بلغت قيمته (0.94%) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

٢. بلغ معدل النمو المركب لعدد الطلبة فقد بلغ (2.48%-) خلال المدة الزمنية 2005-2013 و(0.09%) خلال المدة الزمنية 2014-2022، بينما بلغت قيمته (-1.45%) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

٣. بلغ معدل النمو المركب لعدد الطلبة الموجودين فقد بلغ (5.62%) خلال المدة الزمنية 2005-2013 و (1.84%-) خلال المدة الزمنية 2014-2022، بينما بلغت قيمته (1.84%) خلال المدة الزمنية 2005-2022.

يتضح مما سبق أن التعليم المهني بحاجة إلى زيادة نسبة الطلبة فعدد قليل قياساً ببقية أنواع التعليم، فضلاً عن تراجع نسب الهيئات التدريسية بشكل لا يتلاءم مع تزايد أعداد المدارس المهنية وأهميتها ويعود السبب إلى الحروب و أعمال الارهاب والازمات الاقتصادية منذ سنوات طويلة حدثت من الاهتمام بهذا القطاع التعليمي، فضلاً عن ثقافة المجتمع ورؤيته إلى أن هذا النوع من التعليم ليس مساوياً لغيره من أنواع التعليم الأخرى من الناحية الاعتبارية، لذا زيادة التوجه للتعليم الثانوي والجامعي واخيراً تراجع دور الدولة في توظيف خريجي المدارس المهنية في القطاع الحكومي.

المطلب الرابع : تحليل واقع التعليم الجامعي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

الجدول (٧) التطور الكمي لمؤشرات قطاع التعليم الجامعي خلال المدة (٢٠٠٤/٢٠٠٥ - ٢٠٢١/٢٠٢٢).

العام الدراسي	عدد الجامعات	معدل النمو %	عدد الطلبة المقبولين	معدل النمو %	عدد الطلبة الموجودين	معدل النمو %	عدد الطلبة المتخرجين	معدل النمو %	عدد أعضاء الهيئة التدريسية	معدل النمو %
2005/2004	17		95405		368753		74518		21064	
2006/2005	17	0.00	109044	14.30	380231	3.11	74669	0.20	24459	16.12
2007/2006	18	5.88	99822	-8.46	353174	-7.12	75529	1.15	29109	19.01
2008/2007	19	5.56	114357	14.56	368631	4.38	67053	-11.22	30109	3.44
2009/2008	19	0.00	102581	-10.30	382873	3.86	69020	2.93	31981	6.22
2010/2009	19	0.00	123339	20.24	416414	8.76	73988	7.20	34008	6.34
2011/2010	20	5.26	157560	27.75	476377	14.40	93357	26.18	35735	5.08
2012/2011	31	55.00	132219	-16.08	489399	2.73	98673	5.69	37404	4.67
2013/2012	31	0.00	186134	40.78	554587	13.32	99772	1.11	39445	5.46
2014/2013	31	0.00	199046	6.94	627062	13.07	100190	0.42	40993	3.92
2015/2014	35	12.90	160013	-19.61	574997	-8.30	100848	0.66	35362	-13.74
2016/2015	35	0.00	184410	15.25	608554	5.84	130488	29.39	38643	9.28
2017/2016	35	0.00	190292	3.19	647770	6.44	144201	10.51	41233	6.70
2018/2017	35	0.00	233935	22.93	743825	14.83	152367	5.66	47913	16.20
2019/2018	35	0.00	241268	3.13	792553	6.55	148401	-2.60	49753	3.84
2020/2019	35	0.00	247555	2.61	846132	6.76	167162	12.64	50791	2.09
2021/2020	35	0.00	257697	4.10	853211	0.84	170152	1.79	51671	1.73
2022/2021	35	0.00	260211	0.98	845582	-0.89	171321	0.69	51770	0.19
المدة الزمنية					معدل النمو و المركب %					
2005-2013		6.90		7.71	4.64			3.30		7.22
2014-2022		1.36		3.02	3.38			6.14		2.63
2005-2022		4.09		5.73	4.72			4.73		5.12

الجدول من أعداد الباحثة بالاستناد على بيانات الملحق (٦)

تبدأ هذه المرحلة التعليمية بعد المرحلة الثانوية وتشمل اربع سنوات دراسية في (المرحلة الجامعية) للحصول على شهادة البكالوريوس واحياناً خمس سنوات أو ست في الاقسام الطبية وبعض اقسام الهندسة ،أما المعاهد فتشتمل على سنتين دراسيتين للحصول على شهادة الدبلوم ، إذ تبرز اهميتها برفد سوق العمل في مخرجات مؤهلة ومدخلات عمل لدوائر الدولة وبمختلف الاختصاصات^(١). لبيان وتحليل واقع التعليم الجامعي في العراق يمكن تتبع الجدول (٧) ، إذ يتضح ازدياد عدد الجامعات العراقية خلال مدة البحث 2005/2004 - 2022/2021، إذ بلغت في أول المدة (17) جامعة في حين بلغت أعدادها في اخر مدة البحث (35) جامعة وجاءت هذه الزيادات تلبية لمتطلبات المجتمع المتزايد من المقاعد

(١) فارس كريم بريهي وآخرون ، واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات والإصلاح ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٤٩ ، بغداد ، العراق ، ٢٠١٦ ، ص ٥.

الدراسية^(١). أما بالنسبة لمؤشرات قطاع التعليم الجامعي الأخرى فنلاحظ ان عدد الطلبة المقبولين في العام الدراسي 2005/2004 بلغ (95405) طالب وعدد الطلبة الموجودين (368753) طالب وعدد الطلبة المتخرجين (74518)، بينما بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية (21064) تدريسي. أما العام الدراسي 2006/2005 فقد شهد ارتفاعاً في مؤشرات قطاع التعليم الجامعي، إذ بلغ عدد الطلبة المقبولين (1090944) طالب بمعدل (14.30%)، وعدد الطلبة الموجودين (380231) طالب بمعدل (3.11%)، فيما كان عدد الطلبة المتخرجين (74669) طالب وعدد التدريسين (24459) تدريسي، وتعود هذا الزيادة إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي على التعليم. لتعود وتتنخفض أعداد الطلبة المقبولين والموجودين في العام الدراسي 2007/2006، إذ بلغ عدد الطلبة المقبولين (99822) وبمعدل (8.46%) وعدد الطلبة الموجودين (3531174) وبمعدل (7.12%)، وارتفع كل من عدد الطلبة الخريجين إلى (75529) طالب بمعدل (1.15%) وعدد أعضاء الهيئة التدريسية إلى (29109) تدريسي وبمعدل (19.01%)؛ وكان الانخفاض بسبب الوضع الأمني المتردي في تلك الفترة وعدم مقدرة الطلبة الالتحاق بالمؤسسات التعليمية. فحين تطورت مؤشرات التعليم الجامعي خلال الاعوام 2008/2007 - 2014/2013 بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي على التعليم نتيجة التوسع في النفقات الحكومية الناجمة عن زيادة الإيرادات النفطية وتنامي الطلب على التعليم الجامعي فضلاً عن التوسع في البنى التحتية والمستلزمات المادية والبشرية، إذ ارتفع عدد الطلبة المقبولين خلال العام الدراسي 2008/2007 إلى (114357) طالب وبمعدل (14.56%) وعدد الطلبة الموجودين إلى (368631) طالب بمعدل (4.38%)، وانخفض عدد الطلبة المتخرجين إلى (67053) وبمعدل (11.22%)، بينما استمر ارتفاع عدد أعضاء الهيئة التدريسية إلى (30109) وبمعدل (3.44%). أما العام الدراسي 2014/2013 فقد بلغ عدد الطلبة المقبولين (199046) طالب وبمعدل (6.94%) وعدد الطلبة الموجودين (627062) طالب وبمعدل (13.07%) وعدد الطلبة الخريجين (100190) طالب وبمعدل (0.42%) وعدد أعضاء الهيئة التدريسية (40993) تدريسي وبمعدل (3.92%)^(٢). بعدها شهدت مؤشرات التعليم الجامعي انخفاضا ملحوظا في العام الدراسي 2015/2014، إذ وصل عدد الطلبة المقبولين إلى (160013) طالب وبمعدل بلغ (-) 19.61% وعدد الطلبة الموجودين إلى (574997) طالب وبمعدل (8.30%) وارتفع عدد الخريجين إلى (100848) طالب وبمعدل (0.66%) وانخفض عدد أعضاء الهيئة التدريسية إلى (35362) تدريسي وبمعدل (13.74%) جاء هذه الانخفاض نتيجة احتلال المجاميع الارهابية لبعض محافظات العراقية

(١) عبد الرزاق عبد الجليل عيسى، واقع وتحديات التعليم العالي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق، ٢٠٢٠، ص ١٧.

(٢) عبد الرزاق عبد الجليل عيسى، المصدر السابق نفسه، ص ١٩.

وما نتج عنه توقف شبه تام للحياة في تلك المحافظات ونزوح الكثير من العوائل^(١). أما السنة الدراسية اللاحقة فقد ارتفعت مؤشرات قطاع التعليم الجامعي قليلاً؛ وذلك أيضاً لعدم تضمن بيانات محافظتي صلاح الدين وكركوك^(٢). ثم ترتفع تلك المؤشرات تدريجياً في السنوات الدراسية اللاحقة حتى عام 2022/2021، إذ وصل عدد الطلبة المقبولين إلى (260211) طالب وبمعدل (0.98%) طالب وعدد الطلبة المتخرجين إلى (171321) طالب وبمعدل (0.69%) وعدد أعضاء الهيئة التدريسية إلى (51770) تدريسي، معاداً انخفاض عدد الخريجين إلى (845582) وبمعدل (0.89%).

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب فقد بلغ :

١. لعدد الجامعات فقد بلغ (6.90%) خلال المدة الزمنية 2013-2005 و(1.36%) خلال المدة الزمنية 2022-2014، بينما بلغت قيمته (4.09%) خلال المدة الزمنية 2022-2005.
٢. لعدد الطلبة المقبولين فقد بلغ (7.71%) خلال المدة الزمنية 2013-2005 و(3.02%) خلال المدة الزمنية 2022-2014، بينما بلغت قيمته (5.73%) خلال المدة الزمنية 2022-2005.
٣. لعدد الطلبة الموجودين فقد بلغ (4.64%) خلال المدة الزمنية 2013-2005 و(3.38%) خلال المدة الزمنية 2022-2014، بينما بلغت قيمته (4.72%) خلال المدة الزمنية 2022-2005.
٤. لعدد الطلبة الخريجين فقد بلغ (3.30%) خلال المدة الزمنية 2013-2005 و(6.14%) خلال المدة الزمنية 2022-2014، بينما بلغت قيمته (4.73%) خلال المدة الزمنية 2022-2005.
٥. لعدد أعضاء الهيئة التدريسية فقد بلغ (7.22%) خلال المدة الزمنية 2013-2005 و(2.63%) خلال المدة الزمنية 2022-2014، بينما بلغت قيمته (5.12%) خلال المدة الزمنية 2022-2005.

يتضح مما سبق أن سبب ارتفاع عدد الجامعات خلال مدة البحث يعود لاستيعاب أعداد الطلبة المقبولين فقد تم اللجوء إلى الجامعات الأهلية من خلال منحها الاعتراف والرخصة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما نلاحظ نمواً واضحاً لأعداد الاساتذة خلال المدة، ويعود ذلك بسبب تحسن رواتب الاساتذة بعد عام 2003 وعودة الكفاءات العلمية من الخارج، وفتح باب التعيينات لسد الحاجة من الاساتذة. كما يراجع هذا التزايد إلى اهتمام الحكومة والمسؤولين في المؤسسات التعليمية بزيادة الكفاءات التعليمية بجميع جوانبها. لذا نلاحظ نمو وتطور هذا القطاع التعليمي في المجتمع بسبب أهميته في بناء المجتمع وتطويره والارتقاء به إلى أفضل السبل.

(١) مازن علي احمد الزهيري ، مراد فالح مراد ، مصدر سابق ، ص ٣٧.
(٢) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية ٢٠١٦، مصدر سابق ، ص ٩.

المبحث الثالث : تحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم وإنتاجية عنصر العمل

المطلب الاول : إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

الجدول (٨) إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) دينار

السنوات	إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم*	معدل النمو %	إنتاجية الإنفاق الحكومي الاستثماري على التعليم*	معدل النمو %	إنتاجية الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم*	معدل النمو %
2004	30.99		354.90		33.95	
2005	45.60	47.15	491.91	38.61	50.26	48.02
2006	46.08	1.07	518.45	5.39	50.58	0.64
2007	45.00	-2.35	685.44	32.21	48.16	-4.78
2008	29.84	-33.70	511.29	-25.41	31.69	-34.21
2009	23.12	-22.51	340.70	-33.36	24.80	-21.72
2010	23.89	3.32	795.53	133.50	24.63	-0.71
2011	27.36	14.55	266.52	-66.50	30.50	23.83
2012	26.77	-2.18	199.56	-25.13	30.92	1.38
2013	25.87	-3.35	279.96	40.29	28.51	-7.80
2014	26.80	3.60	887.43	216.99	27.64	-3.05
2015	20.91	-22.00	1929.01	117.37	21.14	-23.53
2016	20.23	-3.22	995.47	-48.39	20.65	-2.28
2017	21.37	5.61	2461.86	147.31	21.56	4.37
2018	22.68	6.14	3504.10	42.34	22.83	5.90
2019	22.23	-2.00	1077.79	-69.24	22.69	-0.59
2020	21.14	-4.89	1020.83	-5.28	21.59	-4.88
2021	29.07	37.54	790.59	-22.55	30.18	39.83
2022	69.43	138.82	519.03	-34.35	80.16	165.56
المدة الزمنية	معدل النمو و المركب %					
2004-2012		-1.61		-6.20		-1.04
2013-2022		10.38		6.37		10.89
2004-2022		4.34		2.02		4.62

الجدول من أعداد الباحثة بالاستناد على الملحق (١)

* إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم=الناتج المحلي الاجمالي /اجمالي الانفاق الحكمي على التعليم

* إنتاجية الإنفاق الحكومي الاستثماري على التعليم=الناتج المحلي الاجمالي /النفقات الحكومية الاستثمارية الخاصة بالتعليم

* إنتاجية الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم=الناتج المحلي الاجمالي /النفقات الحكومية الجارية الخاصة بالتعليم

أولاً: إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم

يتضح من الجدول (٨) تطور إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم، إذ بلغت (30.99) دينار في عام 2004. ثم ارتفعت الإنتاجية في عامي 2005 و2006، إذ بلغت (45.60، 46.08) دينار وبمعدل نمو بلغ (47.15%، 1.07%) على التوالي بسبب ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن ارتفاع أسعار النفط، في حين شهد الأعوام 2007-2009 انخفاضاً في إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم، إذ بلغت (45.00، 29.84، 23.12) وبمعدل (-2.35%، -33.70%، -22.51%) على التوالي، وجاء هذا الانخفاض بسبب تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة للزمة الاقتصادية التي شهدها العالم. لتعود إلى الارتفاع في عامي 2010 و2011 لتبلغ (23.89، 27.36) دينار بمعدل نمو بلغ (3.32%، 14.55%) على التوالي، والسبب في هذا الارتفاع يعود إلى تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وانتهاء الزمة العالمية. أما في عامي 2012 و2013 فقد شهد انخفاضاً في إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم، إذ بلغت (26.77، 25.87) دينار وتراجع بمعدل بلغ (-2.18%، -3.35%) على التوالي وذلك بسبب ارتفاع النفقات الحكومية على التعليم نتيجة الزيادة الحاصلة في موازنة قطاع التعليم. لتعود إلى الارتفاع مجدداً في عام 2014 لتبلغ (26.80) دينار وبمعدل نمو بلغ (3.60%) بسبب انخفاض النفقات الحكومية على التعليم بمعدل أكبر من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، ثم عاودت الإنتاجية إلى الانخفاض خلال عامي 2015 و2016، إذ بلغت (20.91، 20.23) دينار وتراجع بمعدل بلغ (-22.00%، -3.22%) على التوالي ويعود سبب هذا الانخفاض تراجع في حجم الناتج المحلي الإجمالي والناجم عن تراجع أسعار النفط العالمية. في حين شهد عامي 2017 و2018 ارتفاعاً في إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم، إذ بلغت (21.37، 22.68) دينار وبمعدل نمو بلغ (5.61%، 6.14%) على التوالي بسبب ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط وانتهاء الحرب على الإرهاب. لتعود إلى الانخفاض خلال عامي 2019 و2020 لتبلغ (22.23، 21.14) دينار وتراجع بمعدل بلغ (-2.00%، -4.89%) على التوالي، بسبب انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة أزمة كوفيد ١١ الذي شهدها العالم والتي أثرت على أسعار النفط العالمية بالانخفاض. بعدها عادت الإنتاجية إلى الارتفاع خلال عامي 2021 و2022، إذ بلغت (29.07، 69.43) دينار بمعدل نمو بلغ (37.54%، 138.82%) على التوالي وتعد أعلى قيمة لها خلال مدة البحث، وجاء سبب الارتفاع تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب فقد بلغ (-1.61%) للمدة الزمنية 2004-2012 و(10.38%) للمدة الزمنية 2013-2022، بينما بلغت قيمته (4.34%) للمدة الزمنية 2004-2022.

يستنتج مما تقدم بان قيم إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق متذبذبة، إذ ترتفع في سنة وتتنخفض في سنة اخرى ويعود السبب تأثره بالناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يتأثر بتقلبات اسعار النفط ونلاحظ أيضا العلاقة الطردية بينهما .

ثانيا : إنتاجية الإنفاق الجاري على التعليم

يتضح من الجدول (٨) أن إنتاجية الإنفاق الجاري على التعليم بلغت (33.95)دينار في عام 2004 ، وفي عامي 2005 و2006 ارتفعت إنتاجية الإنفاق الجاري لتبلغ (50.26، 50.58) وبمعدل نمو بلغ (48.02%، 0.64%) على التوالي وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع الانتاج النفطي بعد رفع العقوبات عن العراق، في حين شهدت الاعوام 2007-2010 انخفاضاً في إنتاجية الإنفاق الجاري على التعليم، إذ بلغت(48.16، 31.69، 24.80، 24.63) دينار وتراجع بمعدل بلغ (4.78%، -34.21%، -21.72%، -0.71%) على التوالي وجاء هذا الانخفاض بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الازمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي. وفي عامي 2011 و 2012 عاودت الإنتاجية إلى الارتفاع لتبلغ (30.92،30.50) دينار وبمعدل نمو بلغ (23.83%، 1.38%) على التوالي والسبب في ذلك ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن تحسن اسعار النفط والانتعاش الاقتصادي. لتعود الإنتاجية إلى الانخفاض خلال الاعوام 2013- 2016، إذ بلغت (28.51، 27.64، 20.65،21.14) دينار وتراجع بمعدل بلغ (7.80%، -3.05%، -23.53%، -2.28%) على التوالي نتيجة إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض اسعار النفط واعلان الحرب على داعش والارهاب وسياسات التقشف التي شهدها البلد. ثم عاودت الإنتاجية للارتفاع في عامي 2017 و2018 لتبلغ(21.56،22.83) دينار وبمعدل نمو بلغ (4.37%، 5.90%) على التوالي بسبب ازدياد الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع اسعار النفط وزيادة الايرادات النفطية وتحسن الظروف الاقتصادية بعد انتهاء الحرب على داعش. أما عامي 2019 و2020 فقد عادت الإنتاجية للانخفاض، إذ بلغت (22.69، 21.59) دينار وتراجع بمعدل بلغ (0.59%، -4.88%) على التوالي وجاء هذا الانخفاض بسبب تداعيات كورونا وانخفاض اسعار النفط الخام مما ادى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن التعثر في اقرار الموازنة . لتعود الإنتاجية إلى الارتفاع بشكل ملحوظ خلال عامي 2021 و2022، إذ بلغت (30.18،80.16) دينار وبمعدل نمو بلغ (39.83%، 165.56%) على التوالي وتعد اعلى قيمة لها خلال مدة البحث وجاء هذا الارتفاع نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام.

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب لإنتاجية الإنفاق الجاري على التعليم فقد بلغ (1.04-%) للمدة الزمنية 2004-2012 و(10.89%) للمدة الزمنية 2013-2022، بينما بلغت قيمته (4.62-%) للمدة الزمنية 2004-2022 .

يتضح مما سبق تأثر إنتاجية الإنفاق الجاري على التعليم بالنمو الاقتصادي، أي ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي سوف يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الإنفاق الجاري وبالعكس، وهذا يعني وجود علاقة طردية بينهما، وعلاقة عكسية مع النفقات الجارية على التعليم .

ثالثاً : إنتاجية الإنفاق الاستثماري على التعليم

يتضح من الجدول (٨) ان إنتاجية الإنفاق الاستثماري على التعليم بلغت (354.90) دينار في عام 2004 ، أما في الاعوام 2005 -2007 فقد ارتفعت إنتاجية الإنفاق الاستثماري لتبلغ (491.91، 518.45، 685.44) دينار وبمعدل نمو بلغ (38.61%، 5.39%، 32.21%) على التوالي ، وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع الانتاج النفطي بعد رفع العقوبات الاقتصادية، في حين شهد عامي 2008 و 2009 انخفاضاً في إنتاجية الإنفاق الاستثماري على التعليم إذ بلغت (511.29، 340.70) دينار وترجع بمعدل بلغ (-25.41%، -33.36%) على التوالي، وجاء هذا الانخفاض بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية التي شهدها العالم مما أدى إلى تراجع اسعار النفط وانخفاض الانتاج النفطي. لتعود إلى الارتفاع بشكل ملحوظ في عام 2010 لتبلغ (795.53) دينار وبمعدل نمو بلغ (133.50%) والسبب في ذلك هو ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع اسعار النفط وارتفاع الإيرادات النفطية. أما في عامي 2011 و 2012 فقد عادت الإنتاجية للانخفاض لتبلغ (266.52، 199.56) دينار وتراجع بمعدل بلغ (-66.50%، -25.13%) على التوالي ، بسبب ارتفاع النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم ، ثم عادت الإنتاجية إلى الارتفاع خلال الاعوام 2013-2015، إذ بلغت (279.96 ، 887.43 ، 887.43) دينار وبمعدل نمو بلغ (40.29%، 216.99%، 117.37%) على التوالي، وجاء هذا الارتفاع نتيجة انخفاض النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم وتدابير الحرب على داعش في ظل استقرار الناتج المحلي الإجمالي . لتعود وتنخفض إنتاجية الإنفاق الاستثماري على التعليم في عام 2016 إذ بلغت (995.47) دينار وتراجع بمعدل بلغ (-48.39%) بسبب انخفاض النفقات الاستثماري على العليم بنسبة أكبر من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ،أما خلال عامي 2017، 2018 فقد ارتفعت إنتاجية الإنفاق الاستثماري إلى (2461.86، 3504.10) دينار وبمعدل نمو بلغ (147.31%، 42.34%) على التوالي ، ويعود سبب الارتفاع إلى تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام وانتهاء الحرب على داعش. وفي حين شهدت الاعوام 2019-2022 انخفاضاً ملحوظاً في إنتاجية الإنفاق الاستثماري على التعليم، إذ بلغت (1077.79، 1020.83، 790.59، 519.03) دينار وتراجع بمعدل بلغ (-69.24%، -5.2%، -22.55%، -34.35%) على التوالي ، وجاء هذا الانخفاض بسبب ارتفاع النفقات الاستثمارية

الحكومية على التعليم بمعدل أكبر من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ماعدا عام 2020 الذي شهد تدهوراً في كل مفاصل الحياة بسبب أزمة كورونا وتراجعا في حجم الناتج .

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب لإنتاجية الإنفاق الاستثماري على التعليم فقد بلغت (6.20%) للمدة الزمنية 2004-2012 و(6.37%) للمدة الزمنية 2013-2022، بينما بلغت قيمته (2.02%) للمدة الزمنية 2004-2022.

يتضح مما سبق تذبذب قيم إنتاجية الإنفاق الاستثماري على التعليم بين الانخفاض والارتفاع خلال مدة البحث تبعا للتقلبات في حجم الناتج المحلي الإجمالي الذي يتأثر بأسعار النفط العالمية لكون اقتصاد العراق ريعيا، وتعد الإيرادات النفطية هي الأساس الذي يعتمد عليها في تمويل الموازنة العامة للدولة، ونلاحظ أيضا العلاقة الطردية بين الإنتاجية والناتج المحلي الإجمالي والعلاقة العكسية مع النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم .

المطلب الثاني: مخرجات التعليم

الجدول (٩) إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم بدلالة عدد الخريجين (مليون دينار)

معدل النمو %	إنتاجية الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم بدلالة عدد الخريجين*	معدل النمو %	إنتاجية الإنفاق الحكومي الاستثماري على التعليم بدلالة عدد الخريجين*	معدل النمو %	إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم بدلالة عدد الخريجين*	عدد الطلبة المتخرجين	العام الدراسي
	0.0151		0.1580		0.0138	74518	2005/2004
47.04	0.0222	37.69	0.2176	46.17	0.0202	74669	2006/2005
20.01	0.0267	25.67	0.2734	20.51	0.0243	75529	2007/2006
-5.15	0.0253	31.70	0.3601	-2.73	0.0236	67053	2008/2007
-50.65	0.0125	-44.05	0.2015	-50.26	0.0118	69020	2009/2008
-1.96	0.0122	-16.55	0.1682	-2.95	0.0114	73988	2010/2009
3.47	0.0127	143.33	0.4092	7.67	0.0123	93357	2011/2010
3.06	0.0131	-72.12	0.1141	-4.66	0.0117	98673	2012/2011
-7.06	0.0121	-31.36	0.0783	-10.32	0.0105	99772	2013/2012
-12.36	0.0106	33.34	0.1044	-8.14	0.0097	100190	2014/2013
2.49	0.0109	235.10	0.3499	9.52	0.0106	100848	2015/2014
36.23	0.0148	287.21	1.3550	38.95	0.0147	130488	2016/2015
5.95	0.0157	-44.05	0.7581	4.93	0.0154	144201	2017/2016
-1.09	0.0156	134.38	1.7768	0.09	0.0154	152367	2018/2017
-15.22	0.0132	13.94	2.0246	-15.03	0.0131	148401	2019/2018
8.84	0.0144	-66.33	0.6818	7.29	0.0141	167162	2020/2019
22.36	0.0176	21.84	0.8307	22.35	0.0172	170152	2021/2020
8.90	0.0191	-39.69	0.5010	7.11	0.0184	171321	2022/2021
معدل النمو المركب %							المدد الزمنية
-2.41		-7.50		-2.98			2005-2013
6.74		19.03		7.45			2014-2022
1.32		6.62		1.62			2005-2022

الجدول من عمل الباحثة بالاستناد على الملحق (١) و(٥)

* إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم بدلالة عدد الخريجين = عدد الخريجين / إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم

* إنتاجية الإنفاق الحكومي الاستثماري على التعليم بدلالة عدد الخريجين = عدد الخريجين / النفقات الحكومية الاستثمارية الخاصة بالتعليم

* إنتاجية الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم بدلالة عدد الخريجين = عدد الخريجين / النفقات الحكومية الجارية الخاصة بالتعليم

أولاً: تطور إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم بدلالة عدد الخريجين

يتضح من الجدول (٩) أن عدد الطلبة الخريجين في العام الدراسي 2005/2004 بلغ (74518) خريج لذا فإن إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم بدلالة عدد الخريجين قد بلغت (0.0138) طالب لكل مليون دينار، ثم ارتفعت الإنتاجية في العامين الدراسيين 2006/2005 و2007/2006 لتصل إلى (0.0243، 0.0202) طالب لكل مليون دينار وبمعدل نمو (46.17%، 20.51%) على التوالي بسبب ارتفاع عدد الخريجين وانخفاض النفقات الحكومية على التعليم نتيجة أعمال الارهاب والطائفية. في حين شهدت الاعوام الدراسية 2008/2007-2010/2009 انخفاضا في الإنتاجية، إذ بلغت (0.0114، 0.0118، 0.0236) طالب لكل مليون دينار وتراجع بمعدل بلغ (2.73%-، 50.26%-، 2.95%) على التوالي ويعود الانخفاض إلى تراجع عدد الخريجين وارتفاع في حجم النفقات الحكومية على التعليم. ثم عاودت قيمة الإنتاجية إلى الارتفاع في العام الدراسي 2011/2010 لتبلغ (0.0123) طالب لكل مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (7.67%) وذلك بسبب زيادة عدد الخريجين بنسبة أكبر من زيادة النفقات الحكومية على التعليم. فيما شهدت الاعوام الدراسية 2012/2011-2014/2013 استقراراً في الإنتاجية، إذ بلغت (0.0097، 0.0105، 0.0117) طالب لكل مليون دينار وتراجع بمعدل بلغ (4.66%-، 10.32%-، 8.14%) على التوالي وذلك بسبب زيادة عدد الخريجين بنسبة مساوياً لانخفاض النفقات الحكومية على التعليم. ثم عاودت الإنتاجية إلى الارتفاع خلال الاعوام الدراسية 2015/2014-2018/2017 لتبلغ (0.0106، 0.0147، 0.0154، 0.0154) طالب لكل مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (9.52%، 38.95%، 4.93%، 0.09%) على التوالي بسبب زيادة عدد الخريجين. أما في العام الدراسي 2019/2018 عادت قيمة الإنتاجية إلى الانخفاض لتصل إلى (0.0131) طالب لكل مليون دينار وتراجع بمعدل بلغ (15.03%-) بسبب انخفاض عدد الخريجين. في حين شهدت الاعوام الدراسية 2020/2019-2022/2021 ارتفاعاً في الإنتاجية، إذ بلغت (0.0141، 0.0172، 0.0184) طالب لكل مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (7.29%، 22.35%، 7.11%) على التوالي بسبب انخفاض النفقات الحكومية على التعليم بنسبة أكبر من زيادة عدد الخريجين.

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب فقد بلغ (2.98%-) للمدة الزمنية 2005-2013 و(7.45%-) للمدة الزمنية 2014-2022، بينما بلغت قيمته (1.62%) للمدة الزمنية 2005-2022.

ثانياً: تطور إنتاجية الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم بدلالة عدد الخريجين

يتضح من الجدول (٩) أن عدد الطلبة الخريجين في العام الدراسي 2005/2004 بلغ (74518) خريج لذا فإن إنتاجية الإنفاق الحكومي على التعليم بدلالة عدد الخريجين قد بلغت (0.0151) طالب لكل مليون دينار ، ثم ارتفعت الإنتاجية في العامين الدراسين 2006/2005 و2007/2006 لتصل إلى (0.0222،0.0267) طالب لكل مليون دينار وبمعدل نمو (47.04%، 20.01%) على التوالي بسبب ارتفاع عدد الخريجين وانخفاض النفقات الحكومية الجارية على التعليم نتيجة أعمال الارهاب والطائفية . في حين شهدت الاعوام الدراسية 2008/2007-2010/2009 انخفاضا في الإنتاجية ، إذ بلغت (0.0122،0.0125،0.0253) طالب لكل مليون دينار وتراجع بمعدل بلغ (5.15%-، 50.56%-، 1.96%) على التوالي ويعود الانخفاض إلى تراجع عدد الخريجين رغم ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي الجاري على التعليم. ثم عادت قيمة الإنتاجية إلى الارتفاع في العامين الدراسين 2011/2010 و 2012/2011 لتبلغ (0.0127،0.0131) طالب لكل مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (3.47%، 3.06%) على التوالي وذلك بسبب زيادة عدد الخريجين بنسبة أكبر من زيادة النفقات الحكومية الجارية على التعليم . فيما شهد العامين الدراسين 2013/2012 و2014/2013 استقراراً في الإنتاجية ، إذ بلغت (0.0121، 0.0106) طالب لكل مليون دينار وتراجع بمعدل بلغ (7.06%-، 12.36%-) على التوالي وذلك ان زيادة عدد الخريجين بنسبة مساوياً لانخفاض النفقات الحكومية الجارية على التعليم . ثم عادت الإنتاجية إلى الارتفاع خلال الاعوام الدراسية 2015/2014-2017/2016 لتبلغ (0.0109، 0.0148، 0.0157) طالب لكل مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (2.49%، 36.23%، 5.95%) على التوالي بسبب زيادة عدد الخريجين . أما في العامين الدراسين 2018/2017 و2019/2018 عادت قيمة الإنتاجية إلى الانخفاض لتصل إلى (0.0156، 0.0132) طالب لكل مليون دينار وتراجع بمعدل بلغ (1.09%- ، - 15.22%) بسبب انخفاض عدد الخريجين . في حين شهدت الاعوام الدراسية 2020/2019-2022/2021 ارتفاعاً في الإنتاجية ، إذ بلغت (0.0144،0.0176،0.0191) طالب لكل مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (8.84%، 22.36%، 8.90%) على التوالي بسبب انخفاض النفقات الحكومية الجارية على التعليم بنسبة أكبر من زيادة عدد الخريجين .

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب فقد بلغ (2.41%-) للمدة الزمنية 2005-2013 و(6.74%) للمدة الزمنية 2014-2022 ، بينما بلغت قيمته (1.32%) للمدة الزمنية 2005-2022.

نلاحظ ان اعلى إنتاجية للإنفاق الحكومي الجاري على التعليم بدلالة عدد الخريجين كانت في العام الدراسي 2006/2005 إذ سجلت (0.02) طالب لكل مليون دينار وبمعدل (47.04%) ، بينما ادنى

إنتاجية كانت في العام الدراسي 2009/2008 إذ سجلت (0.01) طالب لكل مليون دينار وتراجع بمعدل بلغ (50.65-%).

ثالثاً: تطور إنتاجية الإنفاق الحكومي الاستثماري على التعليم بدلالة عدد الخريجين

يتضح من الجدول (٩) أن عدد الطلبة الخريجين في العام الدراسي 2005/2004 بلغ (74518) لذا فإن إنتاجية الإنفاق الحكومي الاستثماري على التعليم بدلالة عدد الخريجين قد بلغت (0.1580) طالب لكل مليون دينار ، ثم ارتفعت إنتاجية الإنفاق الحكومي الاستثماري على التعليم بدلالة عدد الخريجين خلال الاعوام الدراسية 2006/2005 – 2008/2007 لتبلغ (0.2176، 0.2734، 0.3601) طالب لكل مليون دينار وبمعدل (37.69%، 25.67%، 31.70%) على التوالي ، وذلك بسبب زيادة عدد الخريجين وانخفاض النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم نتيجة اعمال الارهاب والطائفية ، في حين شهد العاميين الدراسييين 2009/2008-2010/2009 انخفاضاً في الإنتاجية ، إذ بلغت (0.1682، 0.2015) طالب لكل مليون دينار وتراجع بمعدل بلغ (44.05-%، 16.55-%) على التوالي ويعود الانخفاض إلى تراجع عدد الخريجين وارتفاع في حجم النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم. ثم عاودت قيمة الإنتاجية إلى الارتفاع في العام الدراسي 2011/2010 لتبلغ (0.4092) طالب لكل مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (143.33%) وذلك بسبب زيادة عدد الخريجين بنسبة أكبر من انخفاض النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم . فيما شهد العاميين الدراسييين 2012/2011 و2013/2012 انخفاضاً ملحوظاً في الإنتاجية ، إذ بلغت (0.0783، 0.1141) طالب لكل مليون دينار وتراجع بمعدل بلغ (72.12-%، 31.36-%) على التوالي وذلك بسبب زيادة عدد الخريجين بنسبة اقل من ارتفاع النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم. ثم عاودت الإنتاجية إلى الارتفاع خلال الاعوام الدراسية 2014/2013-2016/2015 لتبلغ (0.10٤٤، 0.3499، 1.3550) طالب لكل مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (33.34%، 235.10%، 287.21%) على التوالي بسبب زيادة عدد الخريجين وانخفاض النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم . أما في العام الدراسي 2017/2016 عادت قيمة الإنتاجية إلى الانخفاض لتصل إلى (0.7581) طالب لكل مليون دينار وتراجع بمعدل بلغ (44.05-%) بسبب زيادة النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم بنسبة أكبر من زيادة عدد الخريجين . أما في العاميين الدراسييين 2018/2017-2019/2018 فقد ارتفعت الإنتاجية ، إذ بلغت (1.7768، 2.0462) طالب لكل مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (134.38%، 13.94%) على التوالي رغم انخفاض النفقات الحكومية الاستثمارية على التعليم بنسبة أكبر من انخفاض عدد الخريجين . لتعود إلى الانخفاض في العام الدراسي 2020/2019 لتبلغ (0.6818) طالب لكل مليون دينار وتراجع بمعدل بلغ (66.33-%) بسبب ارتفاع النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم بنسبة أكبر من زيادة عدد الخريجين . في حين شهد العام

الدراسي 2021/2020 ارتفاعاً في الإنتاجية ، إذ بلغت (0.8307) طالب لكل مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (21.84) بسبب ازدياد أعداد الخريجين وانخفاض النفقات الاستثمارية الحكومية. ثم عاودت إلى الانخفاض في العام الدراسي 2022/2021 لتبلغ (0.5010) وتراجع بمعدل بلغ (39.69-%) بسبب ارتفاع النفقات الاستثمارية الحكومية على التعليم بنسبة أكبر من زيادة عدد الخريجين .

كما نلاحظ ان اعلى إنتاجية للإنفاق الحكومي الاستثماري على التعليم بدلالة عدد الخريجين كانت في العام الدراسي 2019/2018 إذ سجلت (2.02) وبمعدل (13.94%) ، بينما ادنى إنتاجية كانت في العام الدراسي 2013/2012 إذ سجلت (0.08) وبمعدل (31.36-%).

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب فقد بلغ (7.50-%) للمدة الزمنية 2013-2005 و(19.03-%) للمدة الزمنية 2022-2014 ، بينما بلغت قيمته (6.62-%) للمدة الزمنية 2022-2005.

المطلب الثالث : إنتاجية العاملين

جدول (١٠) إنتاجية العاملين (دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الثابتة ١٠٠=٢٠١٢	اجمالي القوى العاملة	إنتاجية العاملين*	معدل النمو %
2004	167354159.1	6679058	25.0566	
2005	168809912.8	6897082	24.4756	-2.32
2006	143202928.5	6967997	20.5515	-16.03
2007	127626031.1	6932361	18.4102	-10.42
2008	175135023.4	7077686	24.7447	34.41
2009	149906138.8	7347180	20.4032	-17.54
2010	181503601.7	7588942	23.9169	17.22
2011	230487970.1	7854695	29.3440	22.69
2012	254225491	8207067	30.9764	5.56
2013	268591723	8827667	30.4261	-1.78
2014	255744819.5	9385898	27.2478	-10.45
2015	185764286.3	9709072	19.1331	-29.78
2016	189350136.5	10025430	18.8870	-1.29
2017	211110200	10020634	21.0675	11.55
2018	256847062.1	10315657	24.8988	18.19
2019	264265902.4	10543641	25.0640	0.66
2020	209104470	10307044	20.2875	-19.06
2021	270349357	10683686	25.3049	24.73
2022	323260887.8	11356412	25.0566	12.49
المدد الزمنية		معدل النمو المركب %		

2.4				2004-2012
-0.7				2013-2022
0.7				2004-2022

الجدول من عمل الباحثة بالاستناد على الملحق (1)

* إنتاجية العاملين = الناتج المحلي الإجمالي / عدد القوى العاملة

يتضح من الجدول (١٠) أن إنتاجية العاملين بلغت (25.0566) دينار في عام 2004، في حين شهدت الاعوام 2005-2007 انخفاضاً في إنتاجية العاملين، إذ بلغت (24.4756، 20.5515، 18.4102) دينار وتراجع بمعدل بلغ (2.32%، -16.03%، -10.42%) على التوالي بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بسبب اعمال الارهاب والطائفية فضلاً عن ارتفاع حجم القوى العاملة. ثم عاودت إنتاجية العاملين في عام 2008 إلى الارتفاع، إذ بلغت (24.7447) دينار بمعدل نمو (34.41%) بسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أكبر من ارتفاع حجم القوى العاملة. لتعود إنتاجية العاملين إلى الانخفاض في عام 2009، إذ بلغت (20.4032) دينار وتراجع بمعدل بلغ (17.54%) بسبب تراجع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية فضلاً عن ارتفاع حجم القوى العاملة. ثم شهدت الاعوام 2010-2012 ارتفاعاً في إنتاجية العاملين، إذ بلغت (23.9169، 29.3440، 30.9764) دينار وبمعدل نمو (17.22%، 22.69%، 5.56%) على التوالي بسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من ارتفاع حجم القوى العاملة نتيجة ارتفاع اسعار النفط. في حين تعود إنتاجية العاملين إلى الانخفاض خلال الاعوام 2013-2016، إذ بلغت (18.8870، 19.1331، 27.2478، 30.4261) دينار وتراجع بمعدل (1.78%، -10.45%، -29.78%، -1.29%) على التوالي بسبب ارتفاع حجم القوى العاملة مع تذبذب في حجم الناتج المحلي الإجمالي. ثم عاودت إنتاجية العاملين إلى الارتفاع خلال الاعوام 2017-2019 لتبلغ (21.0670، 24.8988، 25.0640) دينار وبمعدل نمو (11.55%، 18.19%، 0.66%) بسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أكبر من ارتفاع حجم القوى العاملة نتيجة ارتفاع اسعار النفط. لتعود إنتاجية العاملين إلى الانخفاض في عام 2020، إذ بلغت (20.2875) دينار وتراجع بمعدل (19.06%) بسبب انخفاض الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تداعيات ازمة كورونا بالرغم من ارتفاع حجم القوى العاملة. ليشهد العامين 2021 و2022 ارتفاعاً في إنتاجية العاملين، إذ بلغت (25.3049، 25.5666) دينار وبمعدل نمو (24.73%، 12.49%) بسبب ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي نتيجة ارتفاع اسعار النفط العالمية.

أما بالنسبة لمعدل النمو المركب فقد بلغ (2.4%) للمدة الزمنية 2004-2012 و (-0.7%) للمدة

الزمنية 2013-2022، بينما بلغت قيمته (0.7%) للمدة الزمنية 2004-2022.

نستنتج مما تقدم بأن قيم إنتاجية العاملين في العراق متذبذبة، إذ ترتفع في سنة وتنخفض في سنة أخرى وتعد مؤشر اقتصادي هام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي، والقدرة التنافسية ومستويات المعيشية داخل الاقتصاد، وسبب التذبذب في قيم إنتاجية العاملين في العراق هو الافتقار إلى التنوع الاقتصادي وعدم القدرة على استثمار الأرباح المالية في تعزيز نمو الإنتاجية، وعدم الاستثمار في مهارات القوى العاملة لتلبية الاحتياجات الجديدة لسوق العمل.

الفصل الثالث

قياس وتحليل إنتاجية الانفاق الحكومي على التعليم للاقتصاد
العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٢

المبحث الأول: الإطار النظري لبعض الاختبارات القياسية
المستخدمة في التحليل القياسي

المبحث الثاني: قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على التعليم
في الناتج المحلي الإجمالي

تمهيد

تضمن هذا الفصل قياس وتقدير العلاقة بين الإنفاق الحكومي على التعليم وإنتاجية عنصر العمل خلال مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢٢) متضمناً مبحثين تناول المبحث الأول منه استعراض الإطار النظري لبعض الاختبارات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي، والتي تم استخدامها في دراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، إذ تم اعتماد متجه الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية ARDL لتحليل العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النماذج القياسية، ويعد هذا النموذج من الطرق الحديثة في القياس الاقتصادي المستخدمة في تحليل العلاقة بين بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث، إذ يعتمد نموذج تقدير متجه الانحدار على نظام من المعادلات تعمل بشكل متماثل بحيث يمثل كل متغير في هذا النظام دالة في المتغير ذاته، ودالة في المتغيرات الأخرى المكونة للنظام، بفترات ابطاء مختلفة. ويمكن توصيف النموذج بأنه صيغة مختزلة لنموذج هيكلية معين، ويوضح العلاقة بين المتغيرات عبر الزمن، وكذلك تم استخدام الأدوات القياسية الحديثة الأخرى مثل Bound -test, Cusum-test, Long run and short response, وغيرها في حين كرس المبحث الثاني لتقدير وتحليل النماذج القياسية.

المبحث الأول: الإطار النظري لبعض الاختبارات القياسية المستخدمة في التحليل القياسي

في هذا المبحث لابد من توضيح لبعض الاختبارات القياسية المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية لقياس العلاقة بين المتغيرات مثل اختبار الأستقرارية ديكي- فولير الموسع واختبار الحدود والاختبارات التشخيصية وغيرها ولغرض معرفة العلاقة بين المتغيرات المعتمدة في التحليل (الناتج المحلي الإجمالي وعدد الخريجين وإنتاجية عنصر العمل)، والمتغيرات المستقلة (الإنفاق الجاري على التعليم والإنفاق الاستثماري على التعليم وإنتاجية الإنفاق الجاري على التعليم والاستثماري على التعليم) وذلك من خلال البرنامج الإحصائي والقياسي (Eviews12).

المطلب الأول: اختبار ديكي- فولر (Dickey- Fuller Test)

يعد هذا الاختبار من أكثر الاختبارات استخداما لاختبار سكون السلاسل الزمنية وتحديد رتبها، ويقوم هذا الاختبار على قواعد معينة للتحقق من سكون السلاسل من عدمه، وهي (صيغة الأنموذج المستخدم، مستوى العينة، حجم العينة) ⁽¹⁾، ويقوم اختبار ديكي- فولر باختبار جذر الوحدة باستعمال معادلات بصيغ ثلاث ⁽²⁾:

١. وجود حد ثابت فقط (Intercept)

٢. وجود حد ثابت واتجاه عام (Trend and Intercept)

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta t + pY_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (2)$$

٣. بدون حد ثابت ولا اتجاه عام (No Trend and Intercept)

$$\Delta Y_t = \alpha + pY_{t-1} \dots \dots \dots (3)$$

ان صيغة الاختبار اعلاه تسمى ديكي- فولر البسيط فاذا كان الأنموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ (μ_t) فيمكن معالجته عبر إدراج عدد مناسب من حدود الفروق المبطئ للصيغ الثلاثة اعلاه (1,2,3)، وعندئذ يسمى اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) والذي يأخذ الصيغ التالية ⁽³⁾:

١. وجود حد ثابت فقط (Intercept)

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص٦٥٦.

(2) Damodar N. Gujarati, "Basic Econometrics", 4th Edition, McGraw- Hill Companies, New York, 2004, p815

(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، مصدر سابق، ص٦٥٨-٦٦٠.

$$\Delta Y_t = \alpha + \lambda y_{t-1} + \sum_{n=1}^k \pi_i Y_t - 1 + \mu_t \dots \dots \dots (4)$$

٢. وجود حد ثابت واتجاه عام (Trend and Intercept)

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{n=1}^k \pi_i Y_t - 1 + \mu_t \dots \dots \dots (5)$$

٣. بدون حد ثابت ولا اتجاه عام (No Trend and Intercept)

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} + \sum_{n=1}^k \pi_i Y_t - 1 + \mu_t \dots \dots \dots (6)$$

وتتمثل صيغ فروض الاختبار لجميع المعادلات اعلاه كأفراد^(١):

$H_0: P=1$ فرضية العدم : السلسلة غير ساكنة

$H_1: P < 1$ الفرضية البديلة : السلسلة الساكنة

ويكون اتخاذ قرار بوجود جذر وحدة من عدمه عبر مقارنة (t) المحتسبة عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%) مع أقيم الحرجة لاختبار ديكي-فولر الموسع لنفس مستويات المعنوية، فإذا كانت (t) المقدره نقل عن أقيم الحرجة عند مستوى معين من المعنوية، تقبل فرضية العدم بعد سكن تلك السلسلة، بالمقابل تقبل الفرضية البديلة في حالة كون السلسلة الزمنية ساكنة والتي تمتاز بارتفاع قيمة (t) المقدره عن أقيم الحرجة لاختبار ديكي – فولر، وينبغي ان نشير إلى السلسلة الزمنية التي تحقق صفة السكون في مستواها الاصيلي تكون متكاملة من الرتبة صفر $I(0)$ ، أما اذا لم تتحقق صفة السكون الاخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية فتكون متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ ، واخيرا اذا تحققت صفة السكون للسلسلة الزمنية عند الفرق الثاني فأنها متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ^(٢).

المطلب الثاني : أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

هو احد النماذج التي لها أهمية كبيرة في تضمين المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة، ويمتاز الأنموذج عن غيره من النماذج الأخرى والتي تعتمد على نماذج الإبطاء الزمني في قياس العلاقات التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل كأنموذج (Vector Error Correction Model) بعدد من المزايا اهمها^(٣):

(١) عبد الطيف حسن شومان، وآخرون تحليل العلاقة التوازنية طويلة الامد باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٩، العدد ٣٤، العراق ٢٠١٣، ص ١٨١.

(٢) عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، مصدر سابق، ص ٦٥٥.

(٣) عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية الادارية، المجلد ١٧، العدد ٦٤، العراق، ٢٠١١، ص ١٨٨-١٨٩.

١. يمكن استعمال أنموذج ARDL بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات ،أي أنه لا يتطلب ان تكون كل المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة .
٢. يأخذ أنموذج ARDL عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من أنموذج الإطار العام .
٣. يعد أنموذج ARDL ملائم لقياس العينات التي تحتوي على عدد قليل من المشاهدات .
٤. يقدم أنموذج ARDL أفضل النتائج للمعاملات طويلة الأجل ،كما يمكن الاعتماد على الاختبارات التشخيصية بشكل كبير ،كذلك يمكن الحصول من أنموذج ARDL على أنموذج تصحيح الخطأ وان الاخير يساعدنا في قياس العلاقات قصيرة الأجل ،وبناءً على ذلك يمكن القول ان أنموذج ARDL يعد من اكثر النماذج التي تلائم حجم عينة الدراسة المستخدمة بالبحث والمتضمنة (١٩) مشاهدة من عام ٢٠٠٤-٢٠٢٢.

إن منهجية ARDL للتكامل المشترك التي وضعها (Pesaran et al,2001)،دمجت فيها نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الإبطاء الموزعة ،إذ تكون المتغيرات التابعة في ابطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وتباطؤها لمدة زمنية احده أو اكثر^(١).

إذ يشير تحليل السلاسل الزمنية ،بأنه اذا تضمن أنموذج الانحدار على القيم الحالية (X_t) فضلاً عن القيم المتباطئة زمنياً (X_{t-i}) للمتغير المستقل (Independent Variable)، فان الأنموذج يدعى بأنموذج الإبطاء الموزع الجزء الأول من أنموذج ARDL ،إذ تمثل (i) عدد فترات التخلف الزمني (number of lag)، أي ان المتغير التابع لا يتأثر بالمتغير المستقل في المدة الحالية (t) فحسب وانما يؤثر المتغير المستقل عبر قيمه الممتدة لفترات زمنية ($t-1$) وكما في المعادلة^(٢).

$$Y_t = \alpha + \beta_0 X_t + \beta_1 X_{t-1} + \beta_2 X_{t-2} + u_t \dots \dots \dots (7)$$

إذ يمثل على سبيل المثال

Y_t : الناتج المحلي الإجمالي

X_t : الإنفاق الحكومي

يتضح من المعادلة اعلاه ان التغيرات التي تحدث في الإنفاق الحكومي يمتد تأثيره خلال مدة معينة من الزمن .

أما الجزء الثاني من أنموذج الانحدار الذاتي الموزع فيعرف بأنموذج الانحدار الذاتي والذي يتمثل بظهور المتغير التابع (Dependent Variable) بين المتغيرات المستقلة المراد تقديرها بقيم

(١) خالد محمد السواعي ،أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الاردن ، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ،المجلد ٢، العدد ١، الاردن، ٢٠١٥، ص ١٨.

(٢) Damodar N. Gujarati, op.cit, P656.

متخلفة لمدة زمنية واحدة (Y_{t-1}) أو لعدة فترات سابقة (Y_{t-j})، بمعنى أنه يمثل متغير مستقل في جانب المعادلة الايمن⁽¹⁾ يؤثر في المتغير التابع نفسه في المدة الحالية (Y_t) ويمكن توضيحه من خلال الصيغة ادناه⁽²⁾:

$$Y_t = \alpha + \beta_1 X_t + \beta_2 X_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (8)$$

توضح المعادلة (8) بان الناتج المحلي الإجمالي (على سبيل المثال) يتأثر بالإنفاق الحكومي في السنة الحالية (X_t) فضلا عن الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة (Y_{t-1}).

نتيجة لذلك فان أنموذج ARDL يتمثل بكونه توليفة من الإنموذجين اعلاه، باعتباره يضم القيم المتباطئة زمنياً للمتغير التابع وعدّها كمتغير مستقل، فضلاً عن القيم المتباطئة زمنياً للمتغير المستقل نفسه، إذ يمكن توضيحه بالصيغة (9)⁽³⁾:

$$\Delta Y = \beta_0 + \sum \beta_1 \Delta Y_{t-1} + \sum \gamma_j \Delta X_{1t-j} + \sum \delta_k \Delta X_{2t-k} + \lambda_2 X_{1t-1} + \lambda_3 X_{2t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (9)$$

إذ تمثل كل من :

Δ : الفرق الأول

β_0 : الحد الثابت

$\beta_1, \delta_k, \gamma$: معلمات الأجل القصير

$\lambda_1, \lambda_2, \lambda_3$: معلمات الأجل الطويل ، μ_t : الخطأ العشوائي

ان تطبيق أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع يتمثل بخطوتين⁽⁴⁾:

الخطوة الأولى: اختبار التكامل المشترك (Cointegration) أي اختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الاختبار، إذ قدم كل من (Pesaran et al, 1999) و (Narayan, 2004) نوعين من القيم الحرجة (Upper and Lower Critical Value of F) لمتغيرات مختلفة، إذ يفترض احد انواع هذه القيم ان كافة المتغيرات المتضمنة في أنموذج ARDL مستقرة، بينما تفترض المجموعة الثانية ان كافة المتغيرات غير مستقرة، فاذا كانت قيمة F المحتسبة ادنى من ادنى قيمة جدولية فستقبل فرضية العدم H_0 ، بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، أما اذا كانت قيمة F المحتسبة تفوق اعلى قيمة جدولية عند مستوى معين من المعنوية فسيتم قبول الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أما في حالة وقوع قيمة F المحتسبة ما بين

(1) ازهار حسن علي، تحليل العلاقة بين التطور المصرفي والفقير في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٠، اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٤، ص ١٣٤.

(2) Damodar N. Gujarati, Ibid, P656.

(3) Dave Giles, "ARDL Models-Part II- Bounds Tests", University of Victoria, Canada, 2013, P4.

(4) عمار حمد خلف، مصدر سابق، ص ١٨٧.

الحدود العليا والحدود الدنيا للقيم الحرجة فإنه لا يوجد قرار حاسم بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبذلك تكون صيغ فرضية العدم والفرضية البديلة لاختبار التكامل المشترك كأفراد :

$$H_0: \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = 0$$

$$H_1: \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq 0$$

الخطوة الثانية: بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الاختبار يتم استكمال التحليل بقياس العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات المعنية .

كما يمكن ان يتضمن أنموذج ARDL من الناحية التطبيقية الخطوات الموجزة أفردة :

١. تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الاقتصادية ويتم ذلك باستعمال أنموذج متجه الانحدار الذاتي غير المقيد (Unrestricted Var) عن طريق استعمال معايير متعددة لتحديد فترات الإبطاء المثلى، وهي معيار Akaike، معيار Schwarz، معيار Hannan and Quinn، ومعيار الخطأ التنبؤ النهائي Final prediction error وان فترات التخلف تحدد عن خلال اقل قيمة لهذه المعايير^(١).

٢. اجراء اختبارات السكون والتأكد من عدم وجود متغير متكامل من الدرجة الثانية I(2)، لان أنموذج ARDL لا يستعمل المتغيرات المتكاملة من الدرجة الثاني .

٣. اجراء اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound test) وذلك من خلال مقارنة احصائية F مع القيم الحرجة للحدود العليا والدنيا.

٤. التأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، أي الارتباط الذاتي الذي لا يؤثر على ديناميكية النموذج.

٥. اختبار التوزيع الطبيعي للإخطاء العشوائية. واختبار الأداء التنبؤي .

٦. اختبارات الأستقرارية الهيكلية ويتم باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of square) المطور من قبل (Borensztein et al.1999)، ووفقا لهذا الاختبارين ان تكون معاملات الأنموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وتقدير العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة بعد اجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات^(٢).

(١) عبد اللطيف حسن شومان واخرون، مصدر سابق، ص ١٨٨.
(٢) غيدة فلة، غيدة فوزية، مصدر سابق، ص ١٣.

المبحث الثاني: قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على التعليم في الناتج المحلي الإجمالي المطلب الأول: توصيف متغيرات النموذج

توصيف النموذج : تم استخدام مجموعة من النماذج الاقتصادية المعبرة عن العلاقة أو الأثر والتأثير بين متغيرات موضوع البحث والتي يمكن ايجازها بالشكل الآتي :

المتغيرات المستقلة	المتغيرات التابعة
GEI النفقات الاستثمارية على التعليم	GDP الناتج المحلي الإجمالي
GEC النفقات الجارية على التعليم	EN عدد الخريجين PL إنتاجية العاملين

المطلب الثاني: اختبار جذر الوحدة

تكون الخطوة الأولى التحقق من اختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلسلة الزمنية ،ويكون ذلك من خلال تطبيق اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) ،وبعد اختبار جذر الوحدة لديكي- فولر (ADF) الموسع حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (12).

جدول (11) أقيم الاحتمالية لنتائج اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

	At Level	GDP	EN	PL	GEI	GEC
With Constant	t-Statistic	-0.8870	0.2879	-2.1768	-2.8132	-1.0943
	Prob.	0.7682	0.9700	0.2203	0.0773	0.6942
		n0	n0	n0	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.2376	-2.4582	-2.1305	-2.7296	0.5817
	Prob.	0.4430	0.3411	0.4961	0.2382	0.9986
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.7545	2.4142	-0.1141	-1.0582	-0.4871
	Prob.	0.8681	0.9935	0.6306	0.2505	0.4906
		n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference					
		d(GDP)	d(EN)	d(PL)	d(GEI)	d(GEC)
With Constant	t-Statistic	-3.5276	-3.4928	-3.6538	-3.5984	-0.4885
	Prob.	0.0202	0.0226	0.0158	0.0185	0.8698
		**	**	**	**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.5049	-3.4967	-3.5837	-3.4507	-2.0550
	Prob.	0.0710	0.0741	0.0622	0.0799	0.5321
		*	*	*	*	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.4471	-2.7218	-3.7666	-3.7389	-1.7308
	Prob.	0.0018	0.0099	0.0009	0.0010	0.0790
		***	***	***	***	*

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (11) أنه عند المستوى (At level)، عدم استقرار GDP الناتج المحلي الإجمالي وعدد الخريجين EN وإنتاجية العاملين PL سواء كان الاختبار بوجود قاطع فقط أو بوجود قاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام، بينما استقرت النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم GEI عند الاختبار بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 10% في حين لم تستقر عند الاختبار بوجود قاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام، أما النفقات الجارية الخاصة بالتعليم GEC لم تستقر سواء كان الاختبار بوجود قاطع فقط أو بوجود قاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام .

أما عند الفرق الأول، يتضح استقرار كل من الناتج المحلي الإجمالي GDP وعدد الخريجين EN وإنتاجية العاملين PL والنفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم GEI بوجود قاطع فقط عند مستوى معنوية 5% وبوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 10% وبدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 1%، في حين لم تستقر GEC عند الاختبار بوجود قاطع فقط وبوجود قاطع واتجاه عام بينما استقرت عند الاختبار بدون قاطع واتجاه عام عند مستوى معنوية 10% .

بما ان بعض المتغيرات استقرت عند المستوى واخرى استقرت عند الفرق الأول فان النموذج الملائم لأغراض التقدير والتحليل هو نموذج ARDL (نموذج الانحدار الذاتي للباطءات الموزعة).

$$GDP=F(GEI,GEC)$$

المطلب الثالث : تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي

أولاً :- تقدير نموذج ARDL لدالة الناتج

جدول (12) تقدير نموذج ARDL لدالة الناتج المحلي الإجمالي

Selected Model: ARDL(2, 0, 2)

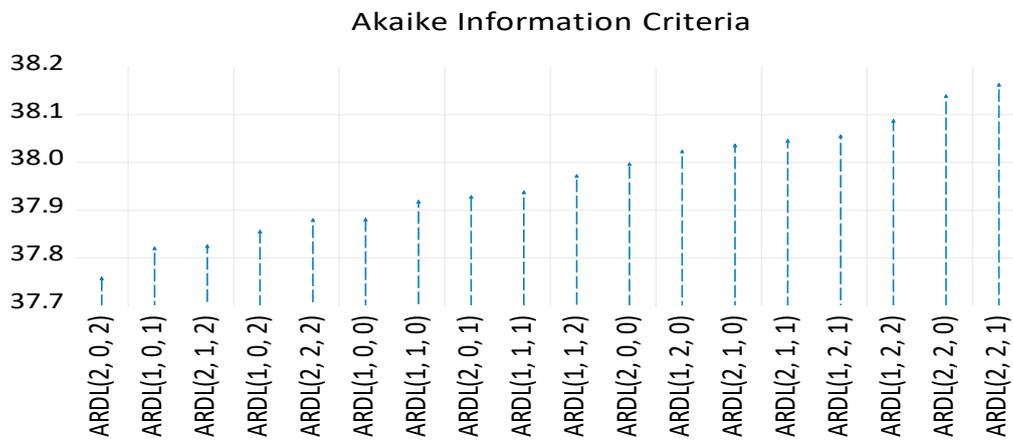
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.571128	0.453480	1.259433	0.2365
GDP(-2)	-0.631807	0.407505	-1.550425	0.1521
GEI	49.03433	30.23695	1.621669	0.1359
GEC	3.482342	7.141537	0.487618	0.6363
GEC(-1)	-8.865355	16.15002	-0.548938	0.5951
GEC(-2)	20.61538	11.28193	1.827291	0.0976
C	93766761	51662049	1.815003	0.0996
R-squared	0.765109	Mean dependent var		2.17E+08
Adjusted R-squared	0.624174	S.D. dependent var		53893303
S.E. of regression	33039104	Akaike info criterion		37.75718
Sum squared resid	1.09E+16	Schwarz criterion		38.10027
Log likelihood	-313.9361	Hannan-Quinn criter.		37.79129
F-statistic	5.428814	Durbin-Watson stat		2.044419
Prob(F-statistic)	0.009729			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (12) أن قيمة R^2 (0.76) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة (النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم والنفقات الجارية الخاصة بالتعليم) تفسر ما نسبته (76%) من التغير الحاصل في المتغير التابع GDP والباقي يعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في النموذج والمتغير العشوائي. وكما يتضح ان قيمة R^2 المصححة هي (0.62) وان قيمة F المحتسبة هي (5.42) عند مستوى 1%. وهذا يعني ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى 1%.

ثانياً: تحديد فترات الإبطاء المثلى

الشكل البياني (1) فترات الإبطاء المثلى



الشكل من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الشكل البياني (1) ان مدة الإبطاء المثلى هي (2,0,2) وذلك اعتماداً على معيار

(Akaike).

ثالثاً: اختبار الحدود Bonuds Test

جدول (13) اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	2.506422	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	17	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028

			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (13) ان قيمة F المحتسبة هي (2.50) وهي اصغر من الحد الادنى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات .

رابعاً: الاختبارات الشخصية

١. الاختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (14) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	4.351708	Prob. F(2,8)	0.0526
Obs*R-squared	8.857953	Prob. Chi-Square(2)	0.0119

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (14) ان أقيم الاحتمالية لـ F المحتسبة غير معنوية عند مستوى معنوية 5% بينما (Chi-Square) معنوية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة أو ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة .

٢. اختبار عدم ثبات تجانس التباين

جدول (15) اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

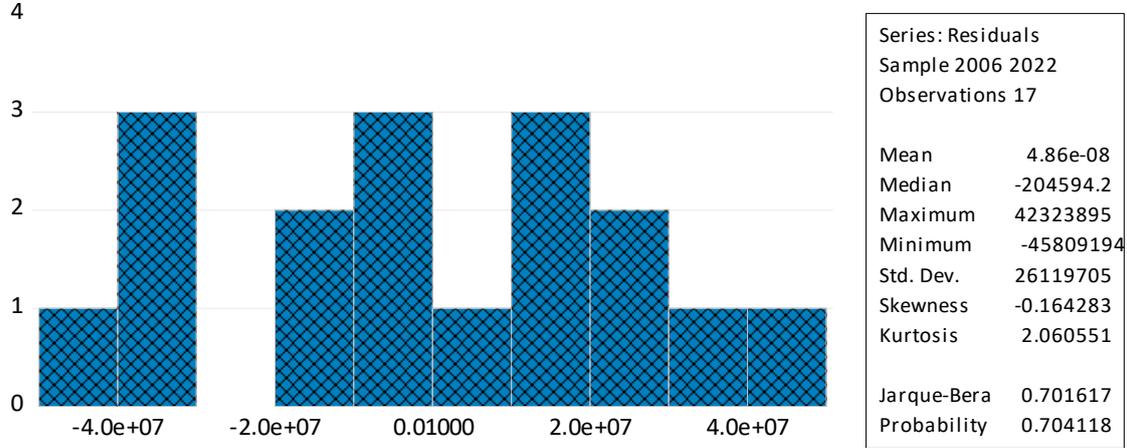
F-statistic	2.057937	Prob. F(6,10)	0.1497
Obs*R-squared	9.392927	Prob. Chi-Square(6)	0.1527
Scaled explained SS	1.723474	Prob. Chi-Square(6)	0.9433

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (15) ان أقيم الاحتمالية لـ F المحتسبة و (Chi-Square) غير معنويتان عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين .

خامسا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

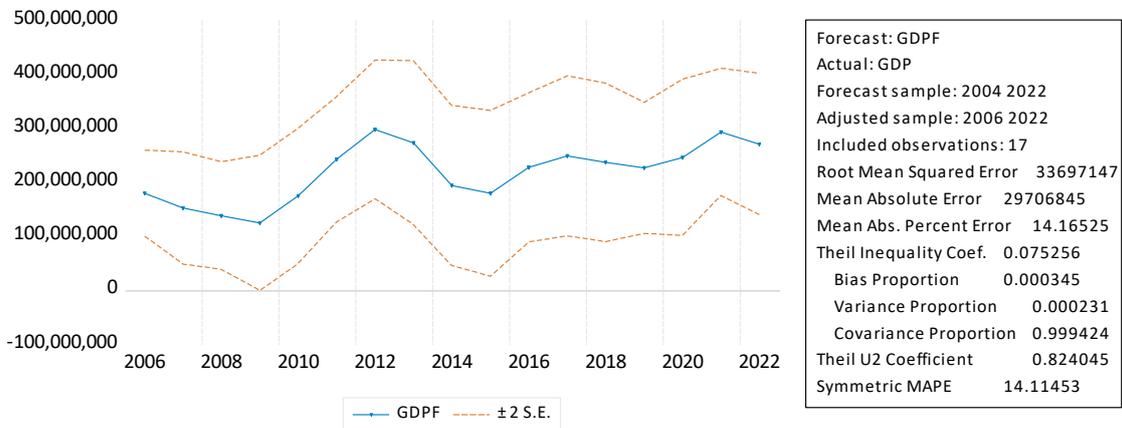


الشكل من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الشكل (2) ان القيمة الاحتمالية لاختبار Jarqhe-Bera هي (0.70) وهي غير معنوية عند مستوى 5% أي النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للإخطاء العشوائية .

سادسا: اختبار الأداء التنبؤي

الشكل (3) اختبار الأداء التنبؤي



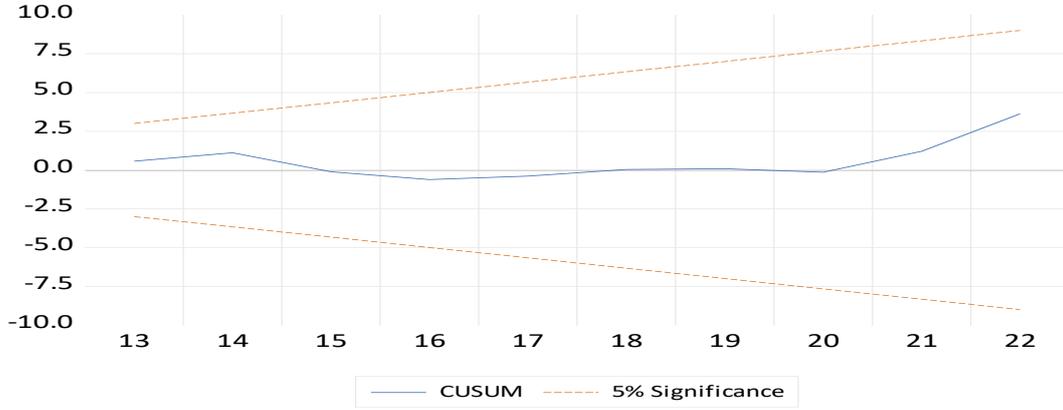
الشكل من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الشكل (3) ان قيمة معامل Theil هي (0.07) أي قريبة من الصفر ،وكما يتضح ان نسبة التحيز هي (0.00034) وهي قريبة من الصفر أيضا ، في حين تبلغ نسبة التباين (0.00023) وهي أيضا قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التغيرات (0.99) وهي قريبة من الواحد الصحيح. وهذا يعني ان النموذج المقدر يمكن استخدامه لأغراض التنبؤ بالمستقبل ورسم السياسات الاقتصادية المستقبلية.

سابعا: اختبار الاستقرار الهيكلية

اختبار Cusum Test: يوضح هذا الاختبار استقرارية معنوية المعالم المقدرة.

الشكل (4) يوضح اختبار معنوية المعالم المقدرة



الشكل من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يوضح الشكل البياني (4) ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل حدي القيم الحرجة وهذا يعني ان المعلمات المقدرة معنوية عند مستوى 5%.

ثامنا: تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

جدول (16) تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.631807	0.278110	2.271788	0.0464
D(GEC)	3.482342	5.529902	0.629730	0.5430
D(GEC(-1))	-20.61538	8.957695	-2.301416	0.0441
CointEq(-1)*	-1.060679	0.293802	-3.610179	0.0048
R-squared	0.542225	Mean dependent var		9085351.
Adjusted R-squared	0.436584	S.D. dependent var		38604865
S.E. of regression	28977211	Akaike info criterion		37.40424
Sum squared resid	1.09E+16	Schwarz criterion		37.60029
Log likelihood	-313.9361	Hannan-Quinn criter.		37.42373
Durbin-Watson stat	2.044419			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (16) ان الناتج المحلي الإجمالي (-1)GDP للسنة السابقة له أثر معنوي موجب عند مستوى 5% وهذا يفسر الأثر الايجابي للمتغير نفسه في سنة سابقة ، وهذا يعني ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بمقدار (0.63). في حين يتضح ان النفقات الجارية الخاصة بالتعليم (-1)GEC للسنة السابقة لها أثر معنوي عند 5% وسالب، وهذا يعني ان زيادة النفقات الجارية في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بمقدار (-20.61) ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة النفقات الجارية لا يكون لها أثر في الناتج ، ذلك بأن الجزء الأكبر من هذا الإنفاق يتركز في الأجور والرواتب والتي لا ينعكس أثرها في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الطلب الكلي.

كما يتضح من الجدول ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% و أنها أكبر من العدد 1 بالقيمة المطلقة ، وهذا يعني ان سرعة التكيف سريعة لتصحيح الاختلالات في الأجل القصير من أجل الوصول إلى التوازن في الأجل الطويل .

سرعة التكيف = $1 - \text{coint} / 1 = 1.06 / 1 = 0.94$ ، بما ان ناتج مقلوب معلمة تصحيح الخطأ اقل من الواحد ، هذا يعني ان سرعة التكيف سريعة أي تحتاج اقل من سنة من أجل تصحيح الاختلالات للوصول للتوازن في الأجل الطويل .

تاسعا: تقدير معالم الأجل الطويل

جدول (17) تقدير معالم الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GEI	46.22919	30.36631	1.522384	0.1589
GEC	14.36096	3.241765	4.429981	0.0013
C	88402583	28733489	3.076639	0.0117
EC = GDP - (46.2292*GEI + 14.3610*GEC + 88402582.5708)				

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (17) ان معلمة GEI غير معنوية وهذا يعني ان النفقات الحكومية الاستثمارية الخاصة بالتعليم غير فعالة في الأجل الطويل وذلك لان النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم لا تنفق بشكل يوائم احتياجات سوق العمل الأمر الذي لا ينعكس أثره بشكل فعال في الناتج . كما ان معلمة GEC موجبة ومعنوية عند مستوى 1% وهذا يعني فعالية النفقات الحكومية الجارية الخاصة بالتعليم في

الأجل الطويل وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي، إذ ان زيادة الأجور والرواتب، يعني زيادة عدد الطلبة الخريجين، الذي يمكن ان يساهموا بشكل أكبر في الأجل الطويل في زيادة الناتج .

$$EN=F(GEI,GEC)$$

المطلب الرابع: تقدير دالة عدد الخريجين:

أولاً: تقدير نموذج ARDL لدالة الخريجين

جدول (18) تقدير نموذج ARDL لدالة الخريجين

Method: ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EN(-1)	0.564947	0.132605	4.260359	0.0021
GEI	-0.000846	0.008709	-0.097187	0.9247
GEI(-1)	-0.003105	0.011170	-0.277974	0.7873
GEI(-2)	-0.017943	0.010038	-1.787575	0.1075
GEC	-0.001392	0.001439	-0.967611	0.3585
GEC(-1)	0.002665	0.002491	1.069632	0.3126
GEC(-2)	0.004266	0.002215	1.925936	0.0862
C	19451.86	9958.453	1.953302	0.0825
R-squared	0.977549	Mean dependent var		113952.4
Adjusted R-squared	0.960087	S.D. dependent var		38067.88
S.E. of regression	7605.274	Akaike info criterion		21.01626
Sum squared resid	5.21E+08	Schwarz criterion		21.40836
Log likelihood	-170.6382	Hannan-Quinn criter.		21.05523
F-statistic	55.98197	Durbin-Watson stat		2.766506
Prob(F-statistic)	0.000001			

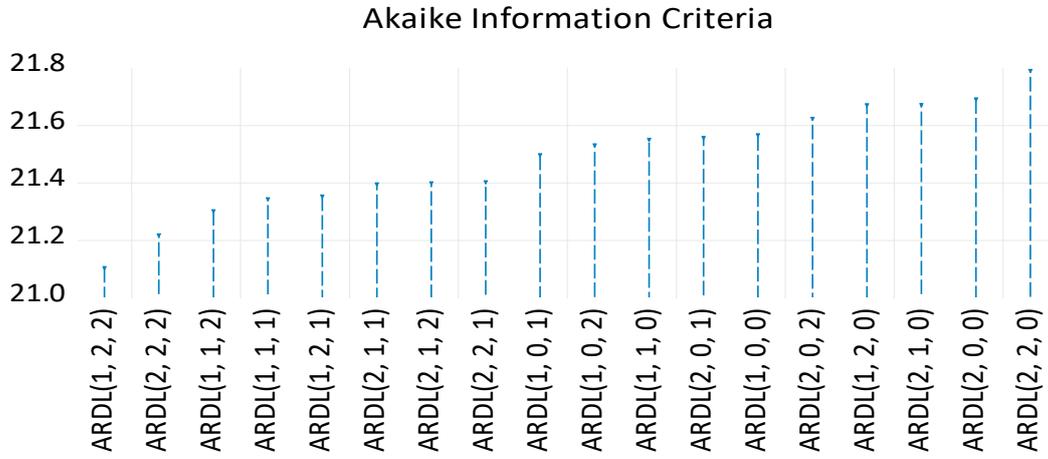
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (18) ان قيمة R^2 (0.97) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة (النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم والنفقات الجارية الخاصة بالتعليم) تفسر ما نسبته (97%) من التغير الحاصل في المتغير التابع عدد الخريجين EN والباقي يعود لمتغيرات اخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي. وكما يتضح ان قيمة R^2 المصححة هي (0.96) وان قيمة F المحسوبة هي (55.98) وهذا يعني ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى 1%.

ثانيا: فترات الإبطاء المثلى

الشكل البياني (5) توضح فترات الإبطاء المثلى



الشكل من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الشكل البياني (5) ان مدة الإبطاء المثلى هي (1,2,2) وذلك اعتمادا على معيار

(Akaike).

ثالثا: اختبار الحدود Bounds Test

جدول (19) اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.687001	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	17	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (19) ان قيمة F المحتسبة (5.68) وهي أكبر من ألقية الحرجة عند الحد الاعلى عند مستوى معنوية 1% ، وهذا يعني توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ، أي نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض فرضية العدم H0 .

رابعاً: الاختبارات التشخيصية

١- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (20) اختبار التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.470024	Prob. F(2,7)	0.2931
Obs*R-squared	5.028227	Prob. Chi-Square(2)	0.0809

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (20) ان ألقية الاحتمالية لـ F المحتسبة وكاي سكوير Chi-Square غير معنويتان عند مستوى 5% وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي .

٢- اختبار عدم ثبات تجانس التباين

جدول (21) عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

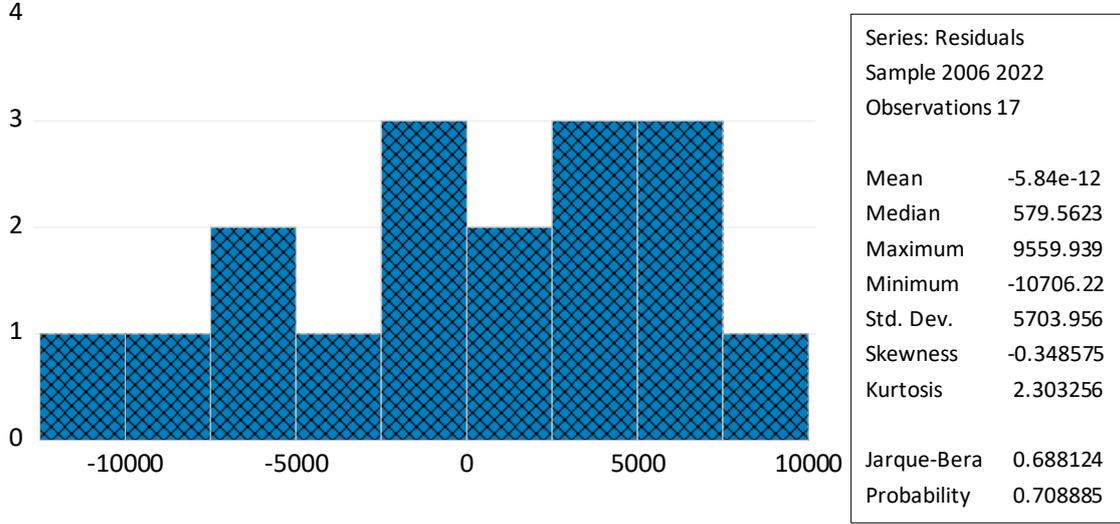
F-statistic	1.463597	Prob. F(7,9)	0.2909
Obs*R-squared	9.049957	Prob. Chi-Square(7)	0.2491
Scaled explained SS	1.652850	Prob. Chi-Square(7)	0.9765

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (21) ان ألقية الاحتمالية لـ F المحتسبة وكاي سكوير Chi-Square غير معنويتان عند مستوى 5% وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين .

خامسا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

الشكل (6) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

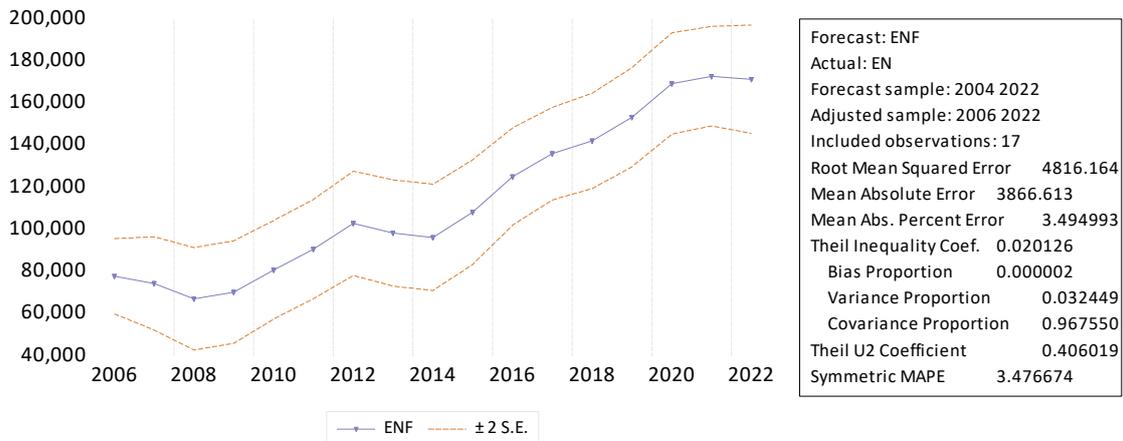


الشكل من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الشكل (6) ان أقيم الاحتمالية لاختبار Jarqhe-Bera هي (0.70)، أي أنها غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

سادسا: اختبار الأداء التنبؤي

الشكل البياني (7) اختبار الأداء التنبؤي



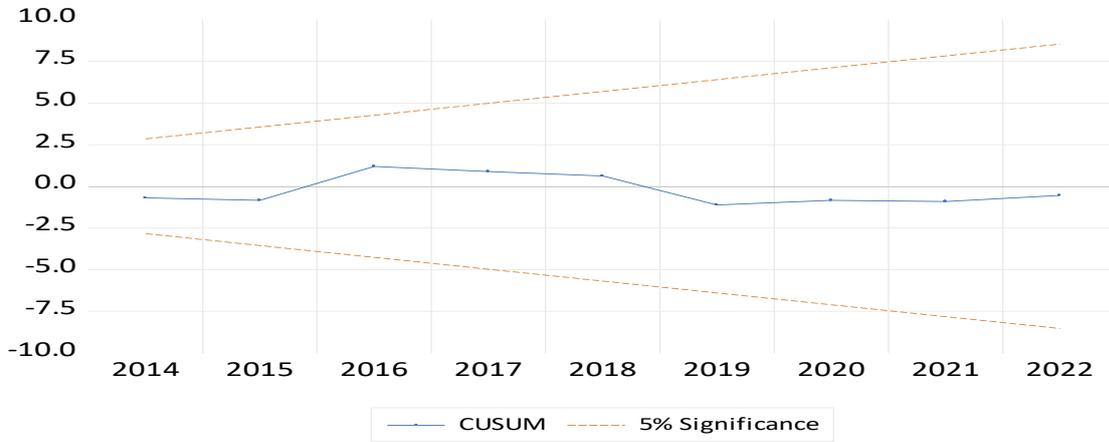
الشكل من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الشكل (7) اختبار الأداء التنبؤي، إذ ان معامل Theil (0.02) أي قريب من الصفر، في حين بلغت نسبة التحيز (0.000002) أي قريبة من الصفر أيضا، كما بلغت نسبة التباين (0.03) هي أيضا قريبة من الصفر. في حين بلغت نسبة التغير (0.96) وهي قريبة من الواحد الصحيح، وهذا يعني ان النموذج المقدر يمكن استخدامه لأغراض التنبؤ بالمستقبل ورسم السياسات الاقتصادية المستقبلية.

سابعاً: الأستقرارية الهيكلية

1- اختبار Cusum Test

الشكل البياني (8) اختبار معنوية المعلمات المقدر

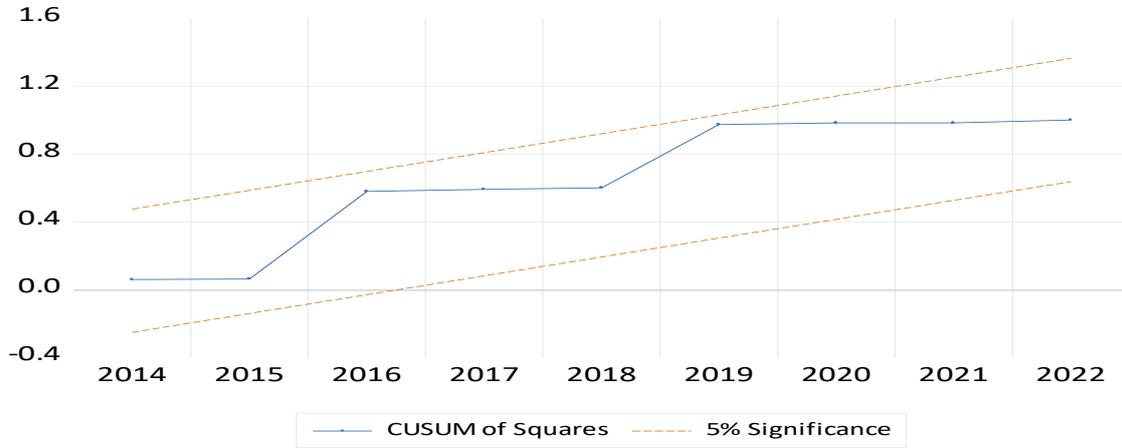


الشكل من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

وفق هذا الاختبار يتضح ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود أقيم الحرجة، وهذا يعني ان المعلمات المقدر مستقرة عند مستوى 5%.

٢- اختبار Cusum of Squares Test

الشكل (9) يوضح اختبار معنوية المتغيرات المستقلة



الشكل من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

وفق هذا الاختبار يتضح ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود أقيم الحرجة ، وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

ثامناً: تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

جدول (22) تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GEI)	-0.000846	0.006063	-0.139616	0.8920
D(GEI(-1))	0.017943	0.007145	2.511110	0.0333
D(GEC)	-0.001392	0.001053	-1.322423	0.2186
D(GEC(-1))	-0.004266	0.001828	-2.333528	0.0445
CointEq(-1)*	-0.435053	0.078995	-5.507329	0.0004
R-squared	0.645015	Mean dependent var		5694.294
Adjusted R-squared	0.526687	S.D. dependent var		9573.513
S.E. of regression	6586.361	Akaike info criterion		20.66332
Sum squared resid	5.21E+08	Schwarz criterion		20.90838
Log likelihood	-170.6382	Hannan-Quinn criter.		20.68768
Durbin-Watson stat	2.766506			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من خلال الجدول (22) ان النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم GEI-1 للسنة السابقة لها أثر معنوي عند مستوى 5% وموجب ، وهذا يعني ان زيادة النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم بمقدار وحدة واحدة للسنة السابقة ، يؤدي إلى زيادة عدد الخريجين بمقدار (0.017) للسنة الحالية وذلك بسبب التطوير في البنى التحتية وفتح جامعات جديدة لاستيعاب أعداد الطلبة ، مما يؤدي إلى ارتفاع أعداد الخريجين . في حين ان النفقات الجارية الخاصة بالتعليم GEC-1 لسنة سابقة لها أثر معنوي سالب عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني الزيادة في النفقات الجارية الخاصة بالتعليم بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض عدد الخريجين بمقدار (0.004) للسنة الحالية . ويعود ذلك إلى ان الهدر وعدم استخدام الموارد بشكل كفو مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من هذه الزيادات في رفع أعداد الخريجين ، ذلك قد يرافق الزيادة في الرواتب والأجور ثبات عدد الخريجين ، أو الزيادة بنسبة اقل .

كما يتضح من الجدول ان معلمة تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 1% الا أنها اقل من العدد واحد بالقيمة المطلقة ، وهذا يعني ان سرعة التكيف بطيئة من أجل تصحيح الاختلالات في الأجل القصير للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل .

سرعة التكيف = $1 - \text{coint} = 1 - 0.43 = 0.57$ أي أنها تحتاج اكثر من سنتين لتصحيح الاختلالات .

تاسعا: تقدير معالم الأجل الطويل

جدول (23) تقدير معالم الأجل الطويل

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GEI	-0.050326	0.018536	-2.715059	0.0238
GEC	0.012731	0.002017	6.312300	0.0001
C	44711.43	16653.04	2.684882	0.0250

$$EC = EN - (-0.0503*GEI + 0.0127*GEC + 44711.4314)$$

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (23) ان معلمة GEI سالبة ومعنوية عند مستوى 5% وتبلغ (-0.05) ، وهذا يعني ان النفقات الحكومية الاستثمارية الخاصة بالتعليم لها أثر معنوي سالب ، أي سالبة في الأجل الطويل وذلك بسبب كون النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم لا تؤدي إلى زيادة أعداد الخريجين وذلك لان النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم غالباً ما تتركز في مجالات البنى التحتية التي يكون دورها غير واضح في زيادة عدد الخريجين . كما ان معلمة GEC موجبة ومعنوية عند مستوى 1% وتبلغ (0.012) ، وهذا يعني فعالية النفقات الحكومية الجارية الخاصة بالتعليم على أعداد الخريجين في الأجل

الطويل، اي ان زيادة النفقات الجارية يكون هدفها هو زيادة عدد ساعات التدريس وهذا له أثر في زيادة أعداد الخريجين .

$$PL=F(GEIA,GECA)$$

المطلب الخامس : تقدير دالة إنتاجية العاملين

أولاً: تقدير نموذج ARDL لدالة إنتاجية العاملين

جدول (24) تقدير نموذج ARDL لدالة إنتاجية العاملين

Method: ARDL

Selected Model: ARDL(2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PL(-1)	-0.178504	0.350095	-0.509872	0.6239
PL(-2)	-0.840625	0.303187	-2.772629	0.0242
GEI	8.53E-06	2.85E-06	2.995670	0.0172
GEI(-1)	4.51E-06	3.69E-06	1.224312	0.2557
GEI(-2)	8.00E-06	3.45E-06	2.318608	0.0490
GEC	3.56E-07	4.72E-07	0.753815	0.4726
GEC(-1)	-7.95E-07	1.06E-06	-0.748465	0.4756
GEC(-2)	1.20E-06	7.66E-07	1.568791	0.1553
C	34.53327	7.640922	4.519516	0.0020
R-squared	0.858681	Mean dependent var		24.06471
Adjusted R-squared	0.717361	S.D. dependent var		4.188368
S.E. of regression	2.226694	Akaike info criterion		4.743965
Sum squared resid	39.66532	Schwarz criterion		5.185078
Log likelihood	-31.32370	Hannan-Quinn criter.		4.787812
F-statistic	6.076176	Durbin-Watson stat		2.259670
Prob(F-statistic)	0.009760			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

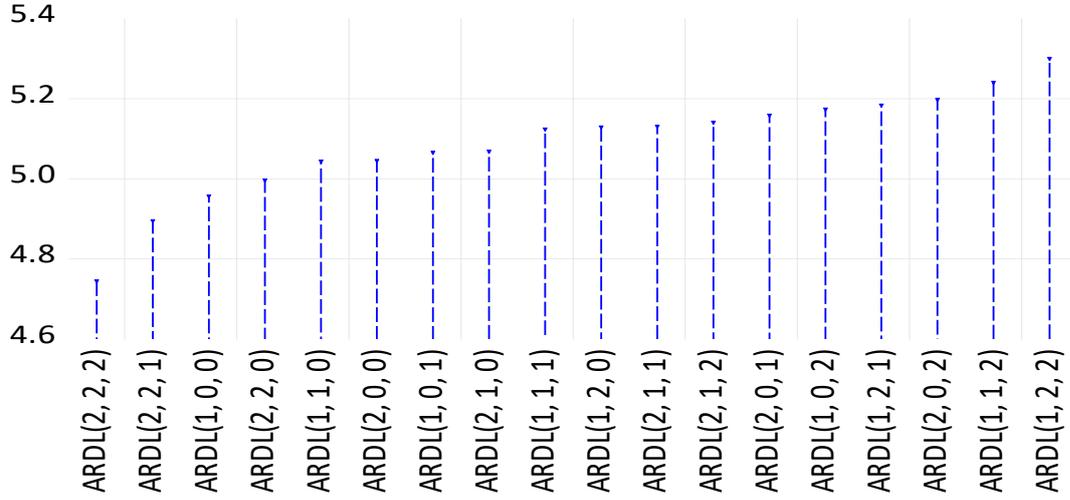
الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (24) ان قيمة R^2 (0.85) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة (النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم و النفقات الجارية الخاصة بالتعليم) تفسر ما نسبته (85%) من التغير الحاصل في المتغير التابع إنتاجية العاملين PL والباقي يعود لمتغيرات اخرى غير داخلية في النموذج والمتغير العشوائي . وكما يتضح ان قيمة R^2 المصححة هي (0.71) وان قيمة F المحتسبة هي (6.07) وهذا يعني ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى 1%.

ثانيا: فترات الإبطاء المثلى

الشكل البياني (10) توضح فترات الإبطاء المثلى

Akaike Information Criteria



الشكل من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الشكل البياني (10) ان مدة الإبطاء المثلى هي (2,2,2) وذلك اعتمادا على معيار

(Akaike).

ثالثا: اختبار الحدود Bounds Test

جدول (25) اختبار الحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.202263	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	17	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (25) ان قيمة F المحتسبة هي (6.20) وهي أكبر من أقيمة الدرجة عند الحد الاعلى عند مستوى معنوية 1% ، وهذا يعني توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ، أي نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض فرضية العدم H0 .

رابعاً: الاختبارات التشخيصية

١- اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي

جدول (26) اختبار التسلسلي بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.198372	Prob. F(2,6)	0.8252
Obs*R-squared	1.054388	Prob. Chi-Square(2)	0.5903

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (26) ان أقيم الاحتمالية لـ F المحتسبة وكاي سكوير Chi-Square غير معنويتان عند مستوى 5% وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي

٢- اختبار عدم ثبات تجانس التباين

جدول (27) عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

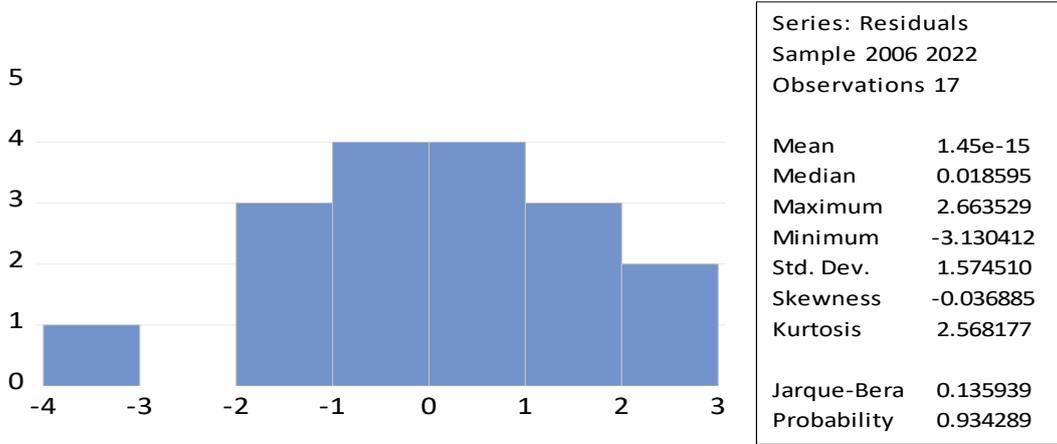
F-statistic	0.643295	Prob. F(8,8)	0.7265
Obs*R-squared	6.654929	Prob. Chi-Square(8)	0.5743
Scaled explained SS	1.155555	Prob. Chi-Square(8)	0.9971

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (27) ان أقيم الاحتمالية لـ F المحتسبة وكاي سكوير Chi-Square غير معنويتان عند مستوى 5% وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

خامسا: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

الشكل (11) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية

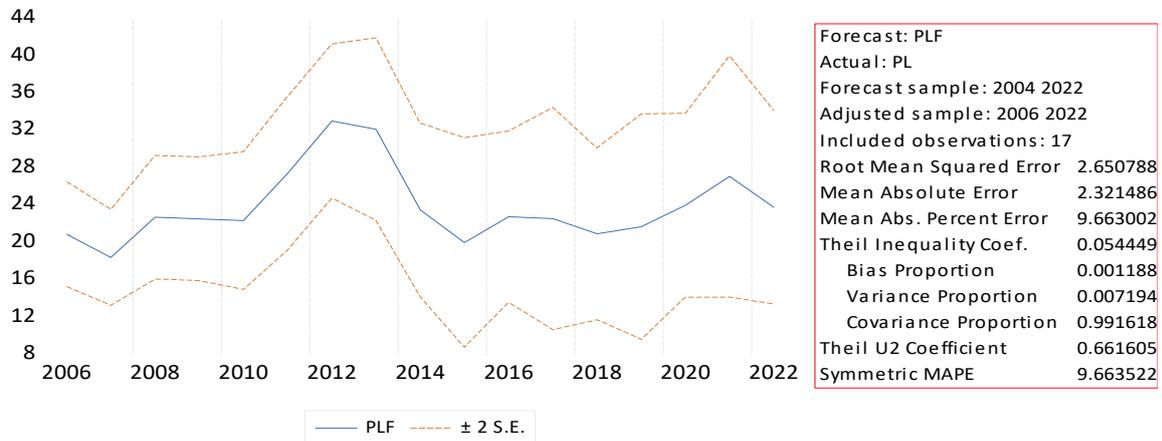


الشكل من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الشكل (11) ان القيم الاحتمالية لاختبار Jarqhe-Bera هي (0.93)، أي أنها غير معنوية عند مستوى 5% وهذا يعني ان النموذج المقدر يتبع التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية.

سادسا: اختبار الأداء التنبؤي

الشكل البياني (12) اختبار الأداء التنبؤي



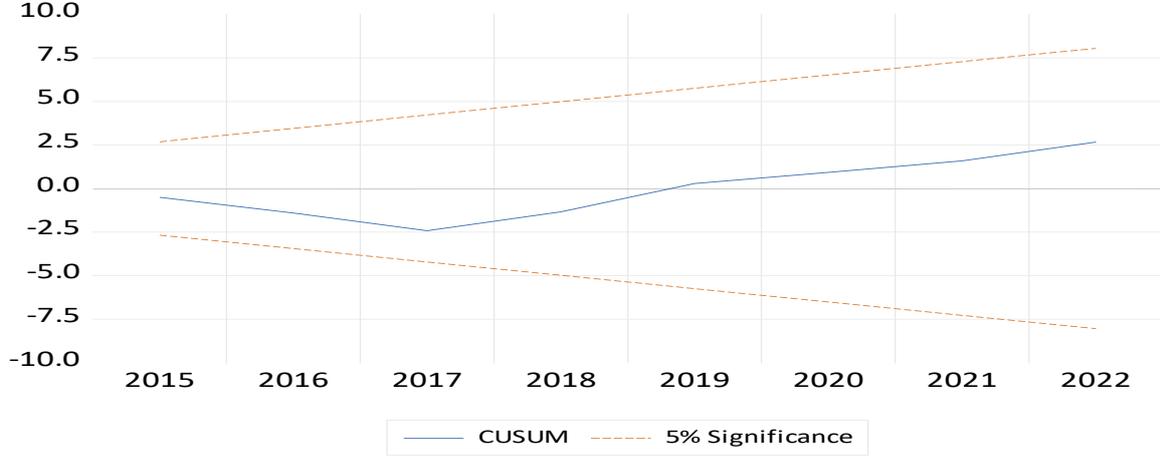
الشكل من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الشكل (12) اختبار الأداء التنبؤي، إذ ان معامل Theil (0.05) أي قريب من الصفر، في حين بلغت نسبة التحيز (0.0011) أي قريبة من الصفر أيضا، كما بلغت نسبة التباين (0.0071) هي أيضا قريبة من الصفر. في حين بلغت نسبة التباين (0.99) وهي قريبة من الواحد الصحيح، وهذا يعني ان النموذج المقدر يمكن استخدامه لأغراض التنبؤ بالمستقبل ورسم السياسات الاقتصادية المستقبلية.

سابعا: الاختبارات الأستقرارية الهيكلية

١- اختبار Cusum Test

الشكل البياني (13) اختبار معنوية المعلمات المقدرة

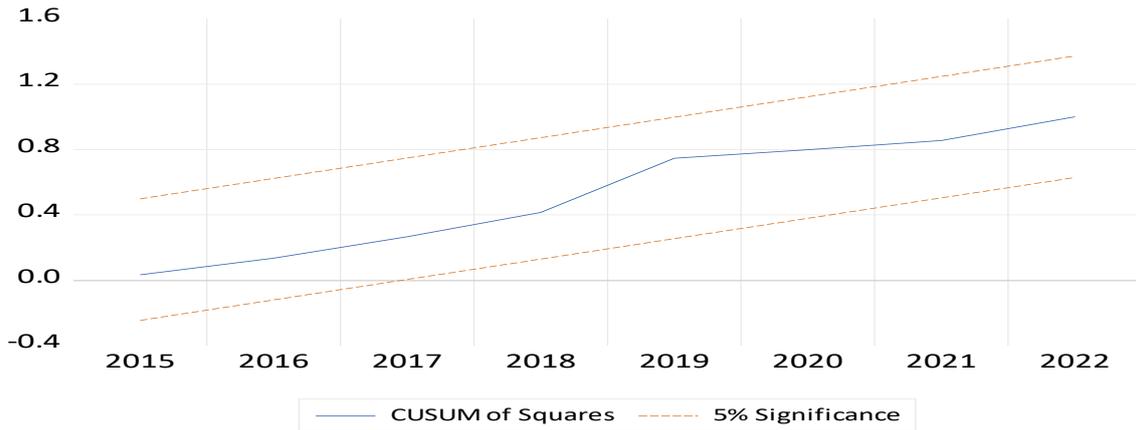


الشكل من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

وفق هذا الاختبار يتضح ان مجموع تراكم البواقي يقع داخل عمود أقيم الحرجة ، وهذا يعني ان المعلمات المقدرة مستقرة عند مستوى 5%.

٢- اختبار Cusum of Squares Test

الشكل (14) يوضح اختبار معنوية المتغيرات المستقلة



الشكل من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

وفق هذا الاختبار يتضح ان مجموع تراكم مربعات البواقي يقع داخل عمود أقيم الحرجة ، وهذا يعني ان المتغيرات الداخلة في النموذج مستقرة عند مستوى معنوية 5%.

ثامنا: تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

جدول (28) تقدير معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PL(-1))	0.840625	0.251298	3.345135	0.0102
D(GEI)	8.53E-06	1.82E-06	4.674774	0.0016
D(GEI(-1))	-8.00E-06	2.69E-06	-2.967674	0.0179
D(GEC)	3.56E-07	3.55E-07	1.003776	0.3449
D(GEC(-1))	-1.20E-06	6.00E-07	-2.002974	0.0801
CointEq(-1)*	-2.019128	0.345706	-5.840586	0.0004
R-squared	0.855992	Mean dependent var		0.235294
Adjusted R-squared	0.790534	S.D. dependent var		4.149087
S.E. of regression	1.898931	Akaike info criterion		4.391023
Sum squared resid	39.66532	Schwarz criterion		4.685099
Log likelihood	-31.32370	Hannan-Quinn criter.		4.420255
Durbin-Watson stat	2.259670			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من خلال الجدول (28) ان إنتاجية العاملين لها أثر معنوي عند مستوى 5% وهي موجب، أي ان زيادة إنتاجية العاملين لسنة سابقة يؤدي إلى زيادة إنتاجية العاملين PL للسنة الحالية بمقدار (0.84)، كما يتضح ان النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم GEI للسنة الحالية لها أثر معنوي موجب وضعيف في إنتاجية العاملين وهذا يوضح بان النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم لا تساهم بشكل كبير في زيادة الناتج ومن ثم الإنتاجية. في حين يتضح ان النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم GEI لسنة سابقة لها أثر معنوي سالب وضعيف عند مستوى معنوي 5% وهذا يفسر أيضا عدم فعالية الإنفاق الاستثماري الخاص بالتعليم بشكل كبير بالناتج ومن ثم الإنتاجية. كما ان النفقات الجارية الخاصة بالتعليم GEC لسنة سابقة أيضا لها أثر معنوي سالب وضعيف، وهذا يعني عدم فعالية النفقات الجارية الخاصة بالتعليم بالناتج ومن ثم الإنتاجية.

كما يتضح من الجدول ان معلمة تصحيح الخطأ (-2.019) سالبة ومعنوية عند مستوى 1% الا أنها أكبر من العدد واحد بالقيمة المطلقة، وهذا يعني ان سرعة التكيف جيدة من أجل تصحيح الاختلالات في الأجل القصير للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل.

سرعة التكيف = $1 - \text{coint} / 1 = 2.01 / 1 = 0.49$ أي أنها تحتاج تقريبا أربعة اشهر لتصحيح الاختلالات.

تاسعا : تقدير معالم الأجل الطويل

جدول (29) تقدير معالم الأجل الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GEI	1.04E-05	1.20E-06	8.654306	0.0000
GEC	3.78E-07	1.14E-07	3.310265	0.0107
C	17.10306	1.055213	16.20816	0.0000

$$EC = PL - (0.0000*GEI + 0.0000*GEC + 17.1031)$$

الجدول من عمل الباحثة باستخدام برنامج Eviews12

يتضح من الجدول (29) ان معلمة GEI موجبة ومعنوية عند مستوى 1% وتبلغ (0.00005) وهذا يعني ان النفقات الحكومية الاستثمارية الخاصة بالتعليم لها أثر معنوي موجب على إنتاجية العاملين في الأجل الطويل وذلك لان الإنفاق على البنى التحتية الخاصة بالتعليم سيظهر أثره في المدى البعيد . كما ان معلمة GEC موجبة ومعنوية عند مستوى 1 % وتبلغ (0.0000007) وهذا يعني ان النفقات الحكومية الجارية الخاصة بالتعليم في الأجل الطويل لها أثر موجب ، اي ان زيادة النفقات الجارية تؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العاملين وهذا مطابق للمنطق الاقتصادي .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

١. على الرغم من زيادة حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق إلا أنه لم يسهم بشكل كبير في رفع مستوى إنتاجية عنصر العمل، وذلك لأن مخرجات التعليم لا تتوافق واحتياجات سوق العمل .
٢. إن التعليم يؤثر بشكل مباشر على الإنتاجية ، إذ يسهم التعليم في تحسين وتنمية الموارد البشرية من خلال زيادة الكفاءة والقدرة الفكرية والاستيعابية والإنتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد، إذ إن العمال المتعلمين أكثر إنتاجية من العمال غير المتعلمين، بغض النظر عن طبيعة عملية الإنتاج .
٣. يقتضي سوق العمل الراهن توفير خريجين يملكون مهارات أساسية ذات مستوى عالٍ تضم مهارات التعليم العالي ومهارات إدارة المهنة بسبب التطور التكنولوجي الذي أحدث تطور هائل في سوق العمل العالمي .
٤. يعتمد تحديد حجم الإنفاق الحكومي على التعليم على حجم الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي الإجمالي، الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة من مختلف المصادر ، عدد السكان داخل دولة ما ، حجم قوة العمل وعدد الملتحقين بالتعليم .
٥. إن هنالك انخفاض واضح في حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك من الإنفاق الحكومي على الرغم من حجم الإنفاق المطلق خلال مدة البحث ، أي ما يخصص للقطاع التعليمي لم يرتق إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع أهمية هذا القطاع الحيوي الذي يعد محورياً مهماً في تحقيق التنمية الشاملة .
٦. زيادة في نسبة النفقات الجارية في القطاع التعليمي في العراق خلال مدة البحث على حساب الإنفاق الاستثماري ، أي هيمنة النفقات الجارية على النفقات الاستثمارية ، إذ النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي على التعليم يذهب إلى الإنفاق الجاري بشكل رواتب والأجور وأجور الصيانة والوقود والقرطاسية وغيرها من النفقات الضرورية .
٧. إن الواقع التعليم الابتدائي الثانوي في العراق يعاني من ضعف البنى التحتية ولاسيما في المحافظات المتضررة من الصراعات ، إذ يعاني من نقص شديد في الابنية المدرسية مع زيادة عدد المدارس بالتالي اعتماد الدوام المزدوج والثلاثي مما يؤدي إلى دوام أكثر من مدرسة في البناية نفسها وتقليص ساعات الدوام الرسمي وبالتالي يؤثر على المستوى العلمي.
٨. تزايد أعداد الهيئة التدريسية خلال مدة البحث أدى إلى زيادة الأجور والرواتب .
٩. عدم الاهتمام بالتعليم المهني في العراق ، إذ أعداد الطلبة منخفضاً مقارنة ببقية أنواع التعليم فضلاً عن تراجع الهيئات التدريسية بشكل لا يتلاءم مع تزايد أعداد المدارس المهنية ويعود السبب إلى الحروب واعمال الإرهاب والأزمات الاقتصادية منذ سنوات طويلة حدثت من الاهتمام بهذا القطاع التعليمي

،فضلاً عن ثقافة المجتمع ورؤيته إلى ان هذا النوع من التعليم ليس مساوياً لغيره من أنواع التعليم الأخرى من الناحية الاعتبارية ،وأخيراً تراجع دور الدولة في توظيف خريجي المدارس المهنية في القطاع المهني .

١٠. اتجاه التعليم العالي إلى التوسع الرأسي في الجامعات ،أي زيادة عدد الجامعات الكليات على حساب جودة البرامج التعليمية المتقدمة، فالمهارات التي يكتسبها الطلاب تختلف بشكل كبير عن تلك التي تتطلبها سوق العمل .

١١. إن قيم إنتاجية العاملين في العراق متذبذبة ،إذ ترتفع في سنة وتنخفض في سنة أخرى وتعد مؤشر اقتصادي هام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي ، والقدرة التنافسية ومستويات المعيشية داخل الاقتصاد ، ويعود سبب التذبذب في قيم إنتاجية العاملين في العراق إلى عدم تنوع الاقتصاد وعدم القدرة على استغلال الأرباح لتعزيز الإنتاجية ، وعدم الاستثمار في تطوير مهارات القوى العاملة لتلبية احتياجات سوق العمل المتغيرة .

١٢. ان الناتج المحلي الإجمالي (-1)GDP للسنة السابقة له أثر معنوي موجب عند مستوى 5% وهذا يفسر الأثر الايجابي للمتغير نفسه في سنة سابقة ، وهذا يعني ان زيادة الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بمقدار (0.63).

١٣. يتضح ان النفقات الجارية الخاصة بالتعليم (-1)GEC للسنة السابقة لها أثر معنوي عند 5% وسالب، وهذا يعني ان زيادة النفقات الجارية في السنة السابقة بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بمقدار (-20.61) ويمكن تفسير ذلك بأن زيادة النفقات الجارية لا يكون لها أثر في الناتج ، إذ إن الجزء الأكبر من الإنفاق الجاري الخاص بالتعليم يتركز في الأجور والرواتب والتي لا ينعكس أثرها في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير. بينما ينعكس أثرها في الناتج في الأجل الطويل من خلال زيادة أعداد الطلبة الخريجين ، الذي يمكن ان يساهموا بشكل أكبر في الأجل الطويل في زيادة الناتج .

١٤. في ان النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم GEI-1 للسنة السابقة لها أثر معنوي عند مستوى 5% وموجب ، وهذا يعني ان زيادة النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم بمقدار وحدة واحدة للسنة السابقة ، يؤدي إلى زيادة عدد الخريجين بمقدار (0.017) للسنة الحالية وذلك بسبب التطوير في البنى التحتية وفتح جامعات جديدة لاستيعاب أعداد الطلبة ، مما يؤدي إلى ارتفاع أعداد الخريجين .

١٥. في حين ان النفقات الجارية الخاصة بالتعليم GEC-1 لسنة سابقة لها أثر معنوي سالب عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يعني الزيادة في النفقات الجارية الخاصة بالتعليم بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض عدد الخريجين بمقدار (0.004) للسنة الحالية . ويعود ذلك إلى ان الهدر وعدم استخدام

الموارد بشكل كفو مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من هذه الزيادات في رفع أعداد الخريجين، ذلك قد يرافق الزيادة في الرواتب والأجور ثبات عدد الخريجين، أو الزيادة بنسبة اقل عدم فعالية النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم في الأجل الطويل، لأنها لا تنفق بشكل يتوافق مع احتياجات سوق العمل، الأمر الذي لا ينعكس أثره في الناتج بشكل فعال. أي إن زيادة النفقات الجارية يكون هدفها هو زيادة عدد ساعات التدريس وهذا له أثر في زيادة أعداد الخريجين .

١٦. عدم فعالية النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم في الأجل القصير على الناتج ومن ثم الإنتاجية، في حين تكون فعالة في الأجل الطويل لان الإنفاق على البنى التحتية الخاصة بالتعليم سيظهر أثره في الأمد البعيد. وعدم فعالية النفقات الجارية الخاصة بالتعليم على إنتاجية العاملين في الأجل القصير، إذ إن زيادة الإنفاق الجاري لا يقابله زيادة في الناتج، بينما تكون النفقات الحكومية الجارية الخاصة بالتعليم فعالة في الأجل الطويل، أي أن زيادة النفقات الجارية تؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العاملين وهذا مطابق للمنطق الاقتصادي.

ثالثاً: التوصيات

١. زيادة التخصيصات المالية الموجهة للقطاع التعليمي من حجم الموازن العامة ومن حجم النفقات الحكومية، وأيضاً زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري من الإنفاق الحكومي على التعليم لتطوير البنى التحتية والإنفاق على البحث والتطوير.
٢. من الضرورة تنويع مصادر تمويل القطاع التعليمي وإيجاد مصادر بديلة للتمويل الحكومي للقطاع التعليمي في العراق، مع امكانية الاستفادة من تجارب دول أخرى في هذا المجال .
٣. تشجيع القطاع الخاص في المساهمة في بعض القطاعات التربوية، لأن هذا المصدر يعد مصدراً أساسياً في دعم القطاع التعليمي خصوصاً في الدول المتقدمة .
٤. تركيز الاستراتيجيات الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في العراق من خلال عملية خصخصة تدار بشكل جيد من أجل الابتعاد عن الاقتصاد الريعي وذلك عن طريق تصميم وتنفيذ سياسات التنمية الصناعية والإنتاجية .
٥. العدالة في توزيع الموارد بين مستويات ومراحل القطاع التعليمي تبعاً لأهمية وحاجة كل مرحلة.
٦. تقديم دعم إضافي لفئات المناطق المحرومة، ولاسيما في مستوى التعليم الابتدائي الثانوي، إذ يشكل ضعف البنى التحتية عاملاً مؤثراً للحيلولة دون التحاق جميع الطلبة بالمدارس ولاسيما المناطق الريفية والمحافظات المتضررة من الصراعات .
٧. تحسين التطور العام للتعليم والتدريب الفني والمهني مع قيام الحكومة بتوفير فرص عمل لخريجي هذا القطاع التعليمي .

٨. الموازنة الدقيقة للطاقة الاستيعابية للجامعات الحكومية في إصدار الموارد المتاحة مع إحداث تحسن نوعي بشكل مستمر وزيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات بتخصصات جديدة .
٩. تحسين مواءمة الاستثمار في المهارات والتعليم مع ضرورة أن تراعي نظم التعليم احتياجات سوق العمل في المستقبل .
١٠. تحفيز الجامعات الحكومية مع التأكيد على الرصانة العلمية وجودة المخرجات التعليمية مع تحديد الاتجاه نحو استقلالية المؤسسات التعليمية الحكومية .
١١. تشكيل لجان لتنمية قدرات القوى العاملة في العراق من أجل تنمية وزيادة إنتاجية العاملين من خلال برامج التأهيل التدريب لسد فجوة تدريب العمال في كل من قطاعي التصنيع والخدمات من خلال الدروس المهنية للموظفين وفي نفس الوقت الحصول على التدريب اثناء العمل في مكان عمله .

المصادر والمراجع

المصادر العربية :

أولاً: الكتب :

١. ابدجمان ،مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، السعودية، 1999 .
٢. الاعسر ،خديجة ،اقتصاديات المالية العامة ،دار الكتب المصرية ،القاهرة ،مصر ،2016 .
٣. الافندي ،محمد احمد، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة ،ط 1،الامين للنشر والتوزيع ،صنعاء، اليمن ،2012 .
٤. البيلاوي ،حازم ، دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي ، ط 1 ،دار الشروق ، القاهرة ، مصر ،1995 .
٥. البطريق ،يونس احمد ، المالية العامة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ،1984 .
٦. بوشامة ،شوام ،مدخل في الاقتصاد العام ،الجزء الأول، ط 3،دار الغرب للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2000 .
٧. الجزائري ،معاذ الشرفاوي ، تاريخ الفكر الاقتصادي ،منشورات الجامعة الافتراضية السورية ، الجمهورية العربية السورية ،2020 .
٨. الجلي ،سوسن شاكر ،أثر التعليم في التنمية البشرية ، ط 1 ، بيت الحكمة ،بغداد ، العراق ، 2000 .
٩. الجناني ،طاهر ، علم المالية والتشريع المالي ، طبعة منقحة ، دار الكتب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل ، العراق ،1995 .
١٠. جوارتيني ، جيمس ،استروب، ريجارد ،الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد ،دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 1999 .
١١. الحبيب ،مصديق جميل ، التعليم والتنمية الاقتصادية ،دار الرشيد للنشر ،العراق ،1981 .
١٢. حسنين ،احمد جابر ، العلاقة التبادلية بين القادة والعاملين مدخل زيادة وتحسين الإنتاجية ،الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، القاهرة ، مصر ،2016 .
١٣. حسين ،مجيد علي ،سعيد، عفاف عبد الجبار ، مقدمة في تحليل الاقتصاد الجزئي ، ط 2 ،دار وائل للنشر، عمان ،الاردن، 2001 .
١٤. حشيش ،عادل احمد ،اساسيات المالية العامة ،دار النهضة العربية ،بيروت ، لبنان ،1992 .
١٥. حشيش ،عادل احمد ،اصول المالية العامة ، مؤسسة الثقافة الجامعية ،الاسكندرية ،مصر ،1983 .
١٦. الخريف ،رشود بن محمد ،المفاهيم والاساليب والتطبيقات ، ط 2 ،دار المؤيد ، الرياض، السعودية ،2008 .
١٧. الخزعلي ،جعفر طالب احمد ،تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية)، ج ١ ، دار الدكتور للعلوم الادارية الاقتصادية ، بغداد ، العراق ،2006 .
١٨. الخزعلي ،جعفر طالب احمد ،تاريخ الفكر الاقتصادي ، دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية ،الجزء الثاني ، ط 2 ،دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية ، بغداد ،العراق ،2017 .
١٩. الخصاونة ،صالح فواز محمد ،مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط 2 ،دار وائل للنشر ،عمان ، الاردن،2000 .
٢٠. خصاونه ،محمد ،المالية العامة النظرية والتطبيق ، ط 1 ،دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ، الاردن ،2014 .
٢١. خليل ،سامي ،نظرية الاقتصاد الكلي ،الكتاب الأول ، ط 1 ،مطابع الاهرام للتوزيع ،الكويت ،1994 .

٢٢. خليل ،علي محمد ، اللوزي ،سليمان احمد ، المالية العامة ، ط 1 ،دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2000 .
٢٣. الدباغ ،أسامة بشير ،الجرمود، أثيل عبد الجبار ، المقدمة في الاقتصاد الكلي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2003.
٢٤. سكيديلسكي ،روبرت ،جون مينارد كينز ، ترجمة عبد الرحمن مجدي ، ط 1 ،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، مصر ، 2015 .
٢٥. سلمان ،هيثم عبد الله ،حسن ، يحيى حمود ، معوقات التعليم العالي والبحث العلمي وأبرز النهوض بمؤسساته التعليمية والبحثية في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد، العراق ، 2018.
٢٦. الشراوي ،علي ،ادارة النشاط الانتاج مدخل للتحليل الكمي ،ادارة الجامعة للنشر ، الاسكندرية ،مصر، 2003 .
٢٧. شندي ،أديب قاسم ، الاقتصاد العراقيالي ابن ، ط ١ ،دار المواهب ، النجف الاشرف ، العراق ، 2011.
٢٨. شولتز ،ثيودور، " أقيمة الاقتصادية للتربية " ، ترجمة عبد الهادي عفيفي ومحمد السيد سلطان ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ، 1975.
٢٩. الشيخ ،ابو القاسم مسعود ،تخطيط الإنتاجية ، ط 1 ،المجموعة العربية للتدريب والنشر ،القاهرة ،مصر ، 2011 .
٣٠. صالح ،تومي ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي ،دار اسامة للطباعة والنشر ،الجزائر ، 2004 .
٣١. صرخي ، عمر ،اقتصاد المؤسسة ، ط 3 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2003 .
٣٢. الطاهر ،عبد الله الشيخ محمود ،مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، ط 1 ،كلية العلوم الادارية ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، السعودية، 1988 .
٣٣. العامري ،سعود جايد مشكور ،الطو ،عقيل حميد جابر ،مدخل معاصر في علم المالية العامة ، ط 2، دار المناهج للنشر والتوزيع ،الاردن ، 2020 .
٣٤. عايب ،وليد عبد الحميد ،الأثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ، ط 1 ،مكتبة حسين العصرية ،بيروت ، لبنان، 2010 .
٣٥. عباس ،محرزي محمد ،اقتصاديات المالية العامة ، ط 2 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2005 .
٣٦. عبد الحسين ،زين العابدين محمد ،حسين ،صادق علي ،الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، ط ١ ،مركز الرافدين للحوار ،بيروت ، لبنان ، 2018 .
٣٧. عبد الحميد ،عبد المطلب ، اقتصاديات المالية العامة ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، 2005 .
٣٨. عبد الحميد ،عبد المطلب ،السياسات الاقتصادية (تحليل كلي)، ط ١ ،مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، مصر ، 2003 .
٣٩. عبد الفتاح ،فريد، النهج العلمي لتطبيق ادارة الجودة الشاملة في المؤسسات العربية ،دار الكتب، القاهرة ،مصر، 1996 .
٤٠. عبد الله ،خبابة ،اساسيات في اقتصاد المالية العامة ،مؤسسة شباب الجامعة ، الجزائر ، 2009 .
٤١. عبد المجيد ،فتحي السيد يوسف ،دور الإنفاق الحكومي في رفع كفاءة التعليم (الحالة المصرية بالمقارنة ببعض التجارب الدولية)، جامعة القاهرة ، مصر ، 2012.
٤٢. عبد المنعم ، فياض ،اقتصاديات المالية العامة ،كلية التجارة ،جامعة الازهر ، مصر ، 2007 .
٤٣. العبيدي ،سعيد علي محمود ، اقتصاديات المالية العامة ، ط 1 ،دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2011 .
٤٤. عطيه، عبد القادر محمد عبد القادر ، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية للطباعة والنشر ،الاسكندرية ، مصر ، 2004 .

٤٥. عقيلي، عمر وصفي، ادارة القوى العاملة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1996 .
٤٦. العلي، عادل فليح، المالية العامة والقانوني المالي والضريبي، الجزء الأول، ط٢، أثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
٤٧. العلي، وجيه عبد الرسول، الإنتاجية: مفهومها-قياسها-العوامل المؤثرة فيها، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983 .
٤٨. عمارة، رانيا محمود عبد العزيز، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2016.
٤٩. عمارة، رانيا محمود عبد العزيز، المالية العامة -الايادات العامة، ط1، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015.
٥٠. العنبيكي، عبد الحسين، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنمية -خيارات الانطلاق، ط١، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقى، العراق، 2012.
٥١. العوضي، رفعت السيد، تاريخ الفكر الاقتصادي، ط 1، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018 .
٥٢. عيسى، عبد الرزاق عبد الجليل، واقع وتحديات التعليم العالي في العراق، مكر البيان للدراسات والتخطيط، دار الكتب والوثاق، بغداد، العراق، 2020.
٥٣. العيسى، نزار سعيد الدين، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، دار الثقافة والدار العلمية الدولية، عمان، الاردن، 2001 .
٥٤. فليح، فاروق عبده، اقتصاديات التعليم، ط 2، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007 .
٥٥. القاضي، حسن محمد، الإدارة المالية العامة، ط 1، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2014 .
٥٦. القرشي، مدحت، تطور الفكر الاقتصادي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2008 .
٥٧. القرشي، مدحت، الاقتصاد الصناعي، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2005 .
٥٨. قناوي، عزت، اساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع، الفيوم، مصر، 2006 .
٥٩. القيسي، اعاد حمود، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط9، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015 .
٦٠. كاظم، كامل علاوي، كاظم، حسن لطيف، الاقتصاد السياسي للتعليم في العراق (تحدد الفرصة الاخيرة)، ط 1، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، 2020 .
٦١. كانتربري، أي. راي، موجز تاريخ علم الاقتصاد، ترجمة سمير كريم، ط 1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2011 .
٦٢. كايد، خليل احمد، الإدارة الدولية والعالمية، ط 1، دار كنوز المعرفة، عمان، الاردن، 2010 .
٦٣. المحجوب، رفعت، المالية العامة، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1990 .
٦٤. محسن، عبد الكريم، النجار، صباح مجيد، ادارة الانتاج والعمليات، ط 4، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2012.
٦٥. محمود، نبيل ابراهيم، تحليل المتغيرات الاقتصادية (الإنتاجية والكفاءة -التغير التقني -العمل و رأس المال)، ط 1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الاردن، 2010 .
٦٦. مرطان، سعيد سعد، مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام، ط 2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2004 .
٦٧. المسيلم، محمد يوسف، اقتصاديات التعليم واستثمار العنصر البشري، دار الكتب، القاهرة، مصر، 2002.

٦٨. المشهداني، خالد احمد فرحان، العبيدي، رائد عبد الخالق، ادارة الانتاج والعمليات، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2013.
٦٩. المعماري، عبد الغفور حسن كنعان، اقتصاديات الانتاج الصناعي، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.
٧٠. المعموري، ايثار عبد الهادي ال فيحان، ادارة الانتاج والعمليات، ط 2، الجزيرة للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق، 2012.
٧١. المعموري، عبد علي كاظم، تاريخ الافكار الاقتصادية، ط 1، مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.
٧٢. المنصور، كاسر نصر، ادارة العميات الإنتاجية الاسس النظرية والطرائق الكمية، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.
٧٣. مينا، فايز مراد، التعليم العالي في مصر (التطور وبدائل المستقبل)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 2001.
٧٤. ناشد، سوزي عدلي، اساسيات المالية العامة (النفقات العامة – الايرادات العامة-الميزانية العامة)، ط 1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.
٧٥. نصر الدين، ساري، محاضرات في تاريخ الفكر الاقتصادي، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018.
٧٦. نود هاوس، سامويلسون، علم الاقتصاد، ط 1، الطبعة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، 2006.
٧٧. النوري، عبد الغني، اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية، استراتيجية اصلاح التربية العربية، دار الثقافة، الدوحة، قطر، 1988.
٧٨. يونس، محمود يونس واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة سامي، الاسكندرية، مصر، 2000.
٧٩. يونس، منصور ميلاد، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، ليبيا، 2004.

ثانيا: البحوث والدراسات :

١. ابراهيم، ايمان يونس، مهدي، ايناس محمد، أعداد منهج رياض الاطفال وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد 24، العدد 100، بغداد، العراق، 2018.
٢. ابو تراب، تغريد قاسم محمد، اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 26، الشلف، الجزائر، 2021.
٣. ابو مد الله، سمير، حمدان، بدر، محددات الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج في فلسطين، مجلة جامعة النجاح للأبحاث –العلوم الانسانية، المجلد 27، العدد 12، فلسطين، 2013.
٤. احمد، داود عبد الجبار، دراسة وتحليل أثر مستوى الإنفاق الحكومي والنتائج المحلي الإجمالي في حجم الإنفاق على التعليم العالي في العراق للمدة (1995-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 18، العدد 67، بغداد، العراق، 2012.
٥. احمد، محسن ابراهيم، تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2003-2017)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، المجلد 3، العدد 2، السليمانية، العراق، 2019.
٦. احمد، محسن ابراهيم، تحليل الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2006-2018)، المجلة العلمية لجامعة جيهان، المجلد 4، العدد 2، السليمانية، العراق، 2020.

٧. اسماعيل، حمد احمد، قياس إنتاجية الموظفين وطرق رفعها،المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، القاهرة ، مصر ،2013.
٨. الاعرجي،كاظم سعد،الدخل القومي والإنفاق على التعليم،المجلة العراقية للعلوم الادارية ، جامعة كربلاء، المجلد 8، العدد 81، كربلاء ، العراق ، 2012.
٩. ايوب، حارث حازم ،عبد العزيز ، احمد ،أسباب عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية ، دراسات موصلية ، العدد 13 ، العراق ،2006.
- ١٠.بايكر ،مصطفى ،الإنتاجية وقياسها ،المعهد العربي للتخطيط ،السنة الثالثة ، العدد 61،الكويت ، 2007 .
- ١١.بخاري ،عبلة عبد الحميد ، اختبار فرضية علاقة السببية بين الإنفاق على التعليم العالي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،المجلد 46، العدد 3، السعودية ،2016.
- ١٢.بركة ،الاء ، استخدام منهجية ARDL في قياس إنتاجية العمل في قطاع الخدمات السوري ومحدداتها ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 36 ، العدد 1 ، سوريا،2020 .
- ١٣.بريهي ،فارس كريم واخرون ،واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحديات والاصلاح ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 49 ، بغداد ، العراق ،2016 .
- ١٤.بوطرة ،فضيلة واخرون ،الإنفاق الحكومي لتمويل التعليم العالي البحث العلمي في الزائر بين الواقع والتحديات ،مجلة معهد العلوم الاقتصادية ، المجلد 23 ، العدد1،الجزائر،2020.
- ١٥.البيرماني ،صلاح مهدي ،قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعدل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم-المنتج الديناميكي ، مجلة العلوم الاقتصادية الادارية للجامعة بغداد ، المجلد 41 ،العدد52، العراق ،2008.
- ١٦.جاسم ،مازن سعد ، تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على الحصيلة الضريبية في العراق (2008 -2022) ، مجلة الدراسات محاسبية ومالية ، المجلد 17، العدد61، العراق ،2022.
- ١٧.الجبوري ،حيدر عبد حسن ،رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (2003-2010)،مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية /جامعة بابل ،المجلد 20 ، العدد1 ، بابل ، العراق ،2012.
- ١٨.جواد ،عباس ناجي ، دراسة قياسية لأثر الحصار الاقتصادي على الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق ، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والمحاسبية ، المجلد 1، العدد 2،العراق ،2006.
- ١٩.الحرازين ،حاتم جميل ،الراعي ،محمد ابراهيم ،العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل والأجور في قطاع الصناعة التحويلية الفلسطينية ،خلال الفترة 1994-2021،المجلة الاردنية للعلوم التطبيقية ، المجلد 18 ، العدد 1، الاردن ، 2016.
- ٢٠.حسن ،سعيد ، تعريف الإنتاجية وأساليب قياسها وآليات تحسينها لفرق الدفاع المدني بالمملكة العربية السعودية ، بحث مقدم لمؤتمر الدفاع المدني الحادي والعشرين ، الرياض ، السعودية ،2006.
- ٢١.حسين ،عبد الكريم ،دراسة احصائية لإنتاجية العامل في شركات المؤسسة العامة للصناعات الغذائية في سوريا خلال الفترة 1996 -2006،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 27 ،العدد 1،سوريا ،2011.
- ٢٢.حسين ،كريم سالم ،الاصلاح الاقتصادي في العراق ما بعد عام 2003 رؤية مستقبلية ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، العراق ،2018.

٢٣. حفيظ ،بوضيافة ، أثر التعليم في النمو الاقتصادي في الجزائر 1976- 2010، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي ،العدد 22، الجزائر،2014.
٢٤. خطاب ،سارة اكرم واخرون ،تحليل قياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (2003 -2017)، مجلة تنمية الرافدين ،العدد 122،مجلد 38، الموصل، العراق ، 2019.
٢٥. خلف ،عمار حمد ،قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق ،مجلة العلوم الاقتصادية الادارية ،المجلد 17، العدد 64 ،العراق،2011.
٢٦. الرشدان ، عبد الله زاهي ، نفقات التعليم العامة وتطورها في الاردن ، مجلة دراسات ،الجامعة الاردنية ،المجلد 2، العدد 1 ، عمان ، الاردن،1990.
٢٧. رشيد ،صدام عبد الستار ، السياسة العامة التعليمية في العراق الواقع والحلول المقترحة ، مجلة العلوم السياسة ، جامعة النهريين ،العدد 60، العراق، 2020 .
٢٨. الزامل ،دعاء محمد ،دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012)،مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 16، العدد 1، القادسية ، العراق ،2014.
٢٩. الزبيدي ،عدنان عبد الامير ،الواقع الزراعي في العراق بعد 2003 التحديات والحلول ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،بغداد ، العراق ،2022.
٣٠. الزهيري ،مازن علي احمد ،مراد، مراد فالح ،سياسة الإنفاق الحكومي على التعليم ودورها في تطوير قطاع التربية والتعليم في العراق ،مجلة كلية دجلة الجامعة ، المجلد 6 ، العدد 2 ، بغداد ، العراق ،2023.
٣١. الساعدي ،حيدر عليوي شامي ،هاشم ،حور العين كاظم ، تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة (2004-2017) ،مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية ،المجلد 6، العدد 1، العراق ،2021.
٣٢. السبكري ،سميرة المبروك العيادي ، العوامل المؤثرة في الإدارة التعليمية ،مجلة كليات التربية، جامعة الزنتان ، المجلد 2019،العدد 16، ليبيا ، 2019.
٣٣. سلمان ،احمد عبد الله ،الفكر الكينزي وأثره في تحليل الاقتصادي الحديث ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 4،العدد 6 ،العراق ،2012 .
٣٤. سهاونة ،فوزي ،عريبات ،احمد، العلاقة بين الرعاية الصحية للطفل وتعليم الام ،مجلة الدراسات ،مطبعة الجامعة الاردنية ،المجلد 25 ، العدد 2 ، عمان ، الاردن ،1998.
٣٥. السواعي ،خالد محمد ،أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي : دراسة حالة الاردن ، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ،المجلد 2، العدد 1،الاردن،2015.
٣٦. السيد عليوة، زينب توفيق ، العلاقة بين حجم الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي مع التطبيق على جمهورية مصر العربية ، المجلة العربية للإدارة ،مجلد 35، العدد 2، مصر ،2015.
٣٧. شومان ،عبد الطيف حسن واخرون تحليل العلاقة التوازنية طويلة الامد باستعمال اختبارات جذر الوحدة واسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 9، العدد 34،العراق،2013.
٣٨. شياد ،فيصل ،قياس تغييرات الإنتاجية باستعمال مؤشر مالكوسيت :دراسة حالة البنوك الاسلامية خلال الفترة 2003-2009،مجلة دراسات اقتصادية اسلامية ، المعهد الاسلامي للبحث والتدريب، المجلد 18 العدد2،السعودية ،2012.

٣٩. صالح، محمد عبد ،الاقتصاد العراقي بين الواقع وتحديات المرحلة الراهنة ، مجلة جامعة النهرين ،العدد،11،المجلد 3 ،بغداد،العراق،2015.
٤٠. صالح، منتظر مهدي ،جاسم ،عبير محمد ،الاعراق التجاري في الاقتصاد العراقي (الأسباب والنتائج)، مجلة الريادة للمال والاعمال ،جامعة النهرين ، المجلد 3،العدد1 ، العراق ،2022.
٤١. العادلي ، عادل مجيد ، مساهمة التعليم في عملية الانماء الاقتصادي في البلدان العربية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد 35، العراق ،2013.
٤٢. عبد الشاوي ، عبد الله نجم ، محمد ، عامر احمد ، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق (دراسة ميدانية) ،مجلة الإدارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية ،السنة 34، العدد 89، بغداد ، العراق ،2011.
٤٣. عبد اللطيف ، همسة قصي ،خماس ، عمر عدنان ، أداء السياسة المالية في العراق بعد 2003 ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،جامعة بغداد ، المجلد2017،العدد52، بغداد ، العراق ،2017 .
٤٤. عبد الله ، احمد سمير فوزي ،الاتجاهات الحديثة في توظيف الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في مجال اقتصاديات المعرفة ،مجلة كلية التربية ،جامعة الازهر ،العدد 183،الجزء الثالث، القاهرة، مصر ،2019.
٤٥. عبد الله ، علي وهيب واخرون ، العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة ديالى ،السنة 41،العدد116،العراق ،2018 .
٤٦. العشيبيات ، زينب اسماعيل هيشان ، دور التعليم في تعزيز عناصر التنمية الاقتصادية ، مجلة العلوم الانسانية والطبيعة ، المجلد 3، العدد 7 ،الخرطوم ، السودان ،2022.
٤٧. علي ، صباح نعمه ،محمد ،اسماء جاسم ،الإنفاق الحكومي في العراق وتحقيق الأهداف الانمائية للألفية :الواقع والتحديات، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد 11،العدد27 ، العراق ،2019.
٤٨. علي مكيد ، سومية فرقاني ،قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على التنمية الاقتصادية ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، جامعة الاغواط ،المجلد 7،العدد 2 ، الجزائر ،2016.
٤٩. عيسى ، هيثم احمد ،العوامل المؤثرة في إنتاجية العمل ،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العالمية ،العلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 40،العدد 6،دمشق، سوريا ،2018 .
٥٠. غيلان ،مهدي سهر ،الوزني، عادل عيسى ،قياس وتحليل دالة إنتاجية التمور في محافظة كربلاء ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد 6، العدد 4 ، كربلاء ،العراق ،2007 .
٥١. فارس ،ناجي ساري ، الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003 التحديات والمعالجات ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،السنة 19، العدد71 ، العراق ،2021 .
٥٢. فله ،غيدة ،فوزية ،غيدة ، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة(1980-2014) ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، العدد 3، جوان ، الجزائر،2018.
٥٣. قاسم ،مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في اقتصاد ريعي، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق، 2011.
٥٤. كبيش ،فاطمة حسن ،صكب، انور محسن ، واقع وتطور التعليم الجامعي في العراق وعلاقته بالتنمية الاقتصادية للمدة (2014-2018) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 14، العدد 45، العراق،2022.
٥٥. الكثيري، نورة نافع علي ، أثر الإنفاق الحكومي على كفاءة مؤسسات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية ، المجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات ، العدد 43، السعودية ،2021.

٥٦. كريم ،علاء رحيم ، تقويم نظام الكورسات في المدارس الثانوية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة ، مجلة كلية التربية ، جامعة المستنصرية ،العدد 6 ، بغداد، العراق 2017.
٥٧. لهمود ،فكري احمد واخرون ،أثر الإنفاق الحكومي على التعليم في تخفيض معدلات الامية في العراق للمدة 2004-2018،مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 16،العدد 52، العراق،2020.
٥٨. ماهر ،اسعد حمدي محمد ، البيئة الاستثمارية والتنمية المستدامة في اقليم كردستان العراق ، كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة التنمية البشرية ،العدد 23، العراق ،2017 .
٥٩. مجبل ،اسماعيل حمادي ،أهمية الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية البشرية للحد من التطرف التجريبة الماليزية انموذجا، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، مجلد 1 ،العدد 4، العراق ، 2018 .
٦٠. مجدي ،نرمين ، مفاهيم اقتصادية اساسية :النتائج المحلي الإجمالي ، صندوق النقد العربي ، سلسلة كتيبات تعريفية ،العدد 19، ابو ضبي، الإمارات العربية المتحدة،2021.
٦١. محمد ،شهيد ،رفيق ،بشوندة ،تحسين إنتاجية العمل من خلال القياس المقارن :دراسة مقارنة بين مؤسسة ENIE ومؤسسة Condor ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد 46، العراق ،2015.
٦٢. محمد ،ليلي جبر ،عباس ،سرمد ،سياسة الاصلاح في الموازنة العامة ،وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بغداد ، العراق ،2008.
٦٣. محمد علي ،شهد ،السبعاوي ،عبد الله خضر ،أثر المتغيرات الاقتصادية في حجم الإنفاق العام –ماليزيا نموذجا للمدة (1990-2020)،مجلة الريادة للمال والاعمال ،المجلد 3، العدد 4 ،الموصل ،العراق ،2022.
٦٤. موسى ،فراس جاسم ، التعليم المهني في العراق واقع وطموح ،مجلس النواب ،دائرة البحوث والدراسات النيابية ،قسم البحوث ، العراق ،2023 .
٦٥. النوري ،مرتضى جبار واخرون ، استخدام عنصر العمل في قياس الكفاءة الإنتاجية على اساس تنوع المهارات ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 13،بغداد ، العراق ،2006.

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية :

١. بوجحيش ،خالدية ،تحسين إنتاجية العمل ودورها في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية ،رسالة ماجستير ،جامعة ابن خلدون-ببّارت ،الجزائر ،2007 .
٢. علي ،ازهار حسن ، تحليل العلاقة بين التطور المصرفي والفقير في العراق للمدة 1980-2010،اطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العراق،2014.

رابعاً: التقارير والنشرات الرسمية

١. ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الشعبة الاحصائية، الحسابات القومية مقدمة عملية، دراسات في الاساليب دليل الحسابات القومية، العدد 85، الامم المتحدة، نيويورك، 2005.
٢. البنك المركزي العراقي، تقرير افاق الاقتصاد العراقي (الفصل الثالث /2021)، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ، بغداد، العراق، 2021.
٣. البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2019.
٤. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2015.
٥. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2004.
٦. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2022.
٧. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2016.
٨. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2017.
٩. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2018.
١٠. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2019.
١١. البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية، دائرة الإحصاء والابحاث، بغداد، العراق، نشرات لسنوات مختلفة.
١٢. البنك المركزي العراقي لتقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2021.
١٣. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2008.
١٤. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2020.
١٥. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2005.
١٦. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، 2009.
١٧. صندوق الاصلاح والتعافي واعادة اعمار العراق، تقرير الانجاز السنوي للصندوق الائتماني المقدم إلى الشركاء التنمويين، مكتب البنك الدولي في العراق، العراق، 2022.
١٨. مجموعة البنك الدولي، معالجة ازمة رأس المال البشري /مراجعة الإنفاق العام لقطاعات التنمية البشرية في العراق، 2021.
١٩. المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج، اقتصاديات التعليم، المركز العربي للبحوث التربوية، الكويت، 2012.
٢٠. منتدى الرياض الاقتصادي (2009)، الاستثمار في راس المال البشري واقتصاد المعرفة: نحو تنمية اقتصادية مستدامة، الدورة الرابعة 20-22، ديسمبر 2009.
٢١. منظمة اليونسكو، البرنامج التدريبي حول تخطيط القطاع التربوي، دورة تدريبية الثانية حول الاحصاء من أجل التخطيط التربوي، مكتب اليونسكو، بيروت، لبنان، 2012.
٢٢. مؤتمر العمل الدولي، مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية، ط1، التقرير الخامس، الدورة 97، جنيف، 2008.
٢٣. وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، العراق، 2016.
٢٤. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية حسابات القومية، قسم تكوين راس المال الثابت، بغداد، العراق، 2007.

٢٥. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الموسوعة الإحصائية السنوية ، بغداد ، العراق ، تقارير إحصائية لسنوات مختلفة .
٢٦. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، إحصاءات التربية والتعليم ، بيانات لسنوات مختلفة بالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم العالي ، بغداد ، العراق .
٢٧. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء التربوي والاجتماعي ، بغداد ، العراق ، تقارير إحصائية لسنوات مختلفة
٢٨. وزارة التخطيط ، تقرير الاقتصاد العراقي ، دائرة السياسة الاقتصادية والمالية ، بغداد ، العراق ، 2007 .
٢٩. وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية العامة ، المصرف الفعلي للمشاريع الاستثمارية خلال المدة 2005-2020 .
٣٠. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، تقييم السياسة المالية في العراق ، دائرة السياسات الاقتصادية المالية ، بغداد ، العراق ، 2019 .

رابعاً: المواقع الإلكترونية :

١. البنك الدولي ، معلومات متاحة على شبكة الانترنت على الموقع الإلكتروني www.albankaldawli.org
٢. البنك الدولي ، الموقع الإلكتروني <https://data.albankaldawli.org/country>
٣. عبد الجبار نوري ، واقع التربية والتعليم في العراق بعد عام 2003 ، الموقع الإلكتروني <http://www.baretly.net>

المصادر الأجنبية

i. Books:

1. Alfred Greiner ,Bettina Fincke , "Public Debt and Economic Growth ,"Springer Dordrecht, London ,2009 .
2. Andrew Gillespie, "foundation of economics", Oxford University Press , NewYork ,2007.
3. Arthur, & Steven, "Macroeconomics: Principle Tools", Prance Hill Inc., N. J., U.S.A,1998.
4. Barbara M. Fraumeni, "Measuring Economic Growth and Productivity" ,Academic Press An imprint of Elsevier ,United Kingdom,2020.
5. Brian Snowdown ,Howard R.Vane , "Modern Macroeconomics", published By Edward Elgar ,Cheltenham A, UK .Northampton, MA ,USA ,2005.
6. CampbellR.Mcconnell,StanleyL.Brue, "Microeconomics", 17Edition, TheMCGraw,Hill Companies ,NewYork,2008.

7. Chrystal, & Lipsey, "Economic for Business & Management", Oxford University Press Inc., N. Y., U.S.A,1997.
8. Damodar N. Gujarati , "Basic Econometrics" ,4th Edition, McGraw- Hill Companies, New York,2004.
9. Dave Giles, "ARDL Models-Part II- Bounds Tests", University of Victoria, Canada, 2013.
10. Dilip M.Nachane , "Critique of the New Consensus Macroeconomics and Implications for India, "Springer(India) pvt ,part of Springer Nature ,New Delhi, India,2018.
11. Dyal .J ,Karatgas .N, "Basic Economics " Macmillan Publishing Company ,New York,1985.
12. Hayman, D., "Economic", 4th ed., McGraw-Hill, Inc, N. Y., U.S.A,1997.
13. Hossein Askari , "Middle East Oil Exporter", Edward Elgar ,Cheltenham UK. Northampton ,MA. ,USA ,2006 .
14. James M. Cypher, James L. Dietz , " The process of Economic Development , "3rd Edition , Routledge , New York ,2009.
15. Joaquim Miranda Sarmiento , "Public Finance and National Accounts in the European Context", Springer Nature AG.,Switzerland,2018.
16. Joshua E. Green , "Public Finance ", Revised Edition, World Scientific Publishing CO.Pte.Ltd.,Singapore,2021.
17. Krishna ,K. L. ,Goldar ,B. ,Das ,D. K. ,Chand Aggarwal ,S. ,Erumban ,A. A. ,& Chandra Das ,P.," Manufacturing productivity in India: the role of foreign sourcing of inputs and domestic capacity building. Measuring Economic Growth and Productivity," Academic Press,U.K,2020.
18. Laurence S. Seidman , "Public Finance", 1st ed. ,Published by McGraw-Hill Companies , New York ,2009.
19. Mithani , " modern public finance theory and practice", Himalaya House ,NewYork ,1998.
20. N. Gregory Mankiw , "Principles of Macroeconomics", Third edition, South –Western College Pub., Mishawaka, IN,U.S.A,2003.
21. Olivier Blanch , "Macroeconomics", seventh Edition ,Pearson Education , Boston, 2017.
22. P. Chacko Jose ,K. Rajan "History of Economic Thought" ,University of Calicut ,Kerala, India, 2011.

23. Prabhat Patnaik, "Volume3: Macroeconomics", Oxford University Press, India Council of Social Science Research, India, 2015.
24. Roper L. Hetzel, "What Remains of Milton Friedman's Monetarism", Federal Reserve Bank of Richmond, Richmond, 2017.
25. V Ramesh Babu, "Industrial engineering in apparel production", Woodhead Publishing, India, 2012.
26. Vito Tanzi, "Advanced introduction to Public Finance", Edward Elgar Publishing Limited, Northampton, Massachuse, USA, 2020.
27. Vivienne Shue, Christine Wong, "Paying for Progress in China", Routledge, New York, 2007.
28. William J. Barber, "A History of economic thought", originally published by Praeger, New York, 2002.

ii. Researches & Studies

1. Anger Sandmo, "Adam Smith and modern economics", Discussion paper, Institutt of samfunnskonomir, April Bergen, Norway, 2014.
2. B. Sansal, "La mesure de la productivie dans l' enterprise", OPU, Alger, 1991.
3. Becker, G., S., "under investment in collage – education, proceeding", American Economic Review, May, 1960.
4. Chandana Aluthge, Adamu Jibir and Musa Abdu, "Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Nigeria 1970-2010", CBN Journal of Applied statistics, Vol.12, No.1, June, 2021.
5. Ditimi Amassoma, "Investment In Human capital and Economic Growth in Nigeria using a causality approach", copyright Canadian academy of oriental, Vol. 7, No.4, 2011.
6. Dragoljub Stojanov, "Validity of the economic thoughts of Keynes and Marks for the 21st century", similarity, University of Rijeka, Faculty of Economics, Croatia, 2007.
7. Giovannin, Risabur Nezu, "Measuring Productivity", OECD Manual, Organization for Economic CO-operation and Development, Paris, 2001.
8. Goldar, Bishwanath; Krishna, K.L; Aggarwal, Suresh Chand; Das, Deb Kusum; Erumban, Abdul; Das, Pilu Chandra, "Productivity growth in India since the 1980", Indian Economic Review, India, 2017.
9. Grenville, Stephen. "The Evolution of Monetary Policy: From Money Targets to Inflation Targets," in Philip Lowe (ed.) Monetary Policy and Inflation Targeting, Reserve Bank of Australia, Australia, 1997.

10. Idris Jajri, "Determinants of Total Factor Productivity Growth in Malaysia", Journal of Economic Cooperation ,Malaysia ,Vol 28, No 3, 2007.
11. J.D.Danladi,K.J.Akomolafe,O.S.Olarinde,N.L.Anyadiegwu,"Government Expenditure and Its Implication for Economic Growth :Evidence from Nigeria :Evidence from Nigeria' 'Journal Of Economic and Sustainable Development,Nigeria,Vol.6, No.18,2015.
12. John B.Taylor , "How The Raltional Expectations Revolution Has Changed Macro Economic Policy Research ",Revised Draft ,Palgrave Macmillan Stanford University ,2001.
13. Masoome Fouladi , "The Impact of Government Expenditure on GDP ,Employment and Private Investment a CGE Model Approach, Iranian Economic Review ,Iran ,Vol.15, No.27 ,fall 2010.
14. Matthew Stewart, Kip Beckman, and Glen Hodgson: Economic Performance and trends Ontario's Economic and Fiscal Prospects, The Conference Board of Canada, Ontario- Canada, 2012.
15. Mohd Azmi Omar, et al., Efficiency and Productivity performance of the national private in Indonesia, Gadjah Mada International Journal of Business ,NO .1, April,2007.
16. Mohd, et al , "Quality of Human Capital and Labor Productivity : A case of Malaysia, "International Journal , Management and Accounting ,The International Islamic University Malaysia ,Vol. 23,No.1, Malaysia,2015.
17. Paul Schreyer , "Measuring Productivity ",Conference on next steps for the Japanese SNA, Tokyo, 2005.
18. R.Freeman , "Labour Productivity Indicators, "OECD Statistics Directorate Division of Structural Economic Statistics ,Paris ,2008 .
19. Saul Eslake , "Productivity :The Lost Decade," Grattan Institute,Australia,2011.
20. Timmer C. Peter ., "Population Poretey and Policies" ,The American economic review, US,Vo.84 ,1994.
21. Vinish Kathuria ,Rajesh RajS .N ,Kunal Sen , "Productivity Measurement in Indian Manufacturing :A comparison of Alternative Methods' Centre for Multi-Disciplinary Development Research(CMIDR),Dharwad,2011.
22. Yousra Mekdad, " Public spending on education and Economic Growth in Algeria: Causality Test", International Journal of Business and Management, Vol. 3, 2014.

iii . Thesis

1. Lauren Kelly Moore , "Schooling in Mexico: An Evaluation of Private Costs as a Determinant of Household Demand for Education , and the Benefits of Free Textbook Program," Thesis of Economics ,The University of New Mexico, 2010 .
2. Serhat Sefa TOR, "ÖRGÜTLERDE İŞ TATMİNİNİ ETKİLEYEN DEMOGRAFİK FAKTÖRLER VE VERİMLİLİK: KARAMAN GIDA SEKTÖRÜNDE BİR UYGULAMA", İşletme Anabilim Dalı Yüksek Lisans Tezi, KARAMANOĞLU MEHMETBEY ÜNİVERSİTESİ SOSYAL BİLİMLER ENSTİTÜSÜ, KARAMAN ,2011.
3. Tej K Gautam , "Differential Returns to Education Across Cognitive Ability Levels :Evidence from Cebu Longitudinal Health and Nutrition Survey Data", Thesis for the Degree of Master of Arts Economic ,The University of New Mexico ,Albuquerque , New Mexico,2015.

الملاحق

الملحق (١)

بيانات المتغيرات الاقتصادية للعراق من ٢٠٠٤-٢٠٢٢

السنة	الناتج المحلي الاجمالي GDP	الانفاق الحكومي	النفقات الاستثمارية	النفقات الجارية	الاياردات الكلية	الانفاق الحكومي على التعليم	النفقات الاستثمارية الخاصة بالتعليم	تعويضات المشتغلين	الرقم القياسي لاسعار المستهلك	النفقات الجارية الخاصة بالتعليم	القوى العاملة الاجمالي
2004	53235358	32117491	3014733	29102758	32982739	1717932	150000	2852185	31.81	1567932	6679058
2005	73533598	26375175	4572018	21803157	40502890	1612644	149485	6353373	43.56	1463159	6897082
2006	95587955	38806679	6027680	32778999	49055545	2074219	184373	8105577	66.75	1889846	6967997
2007	111455813	39031231	7723043	31308188	54599451	2476727	162604	12517731	87.33	2314123	6932361
2008	157026062	59403375	11880675	47522700	80252182	5262624	307118	19865742	89.66	4955506	7077686
2009	130643200	52567025	10513405	42053620	55209353	5650308	383453	25079707	87.15	5266855	7347180
2010	162064566	70134201	23678000	46456201	69521117	6784298	203718	26696617	89.29	6580580	7588942
2011	217327107	78757666	17832000	60925666	99998776	7941936	815421	30425036	94.29	7126515	7854695
2012	254225491	105139576	29351000	75788576	119466403	9497101	1273944	35856145	100	8223157	8207067
2013	273587529	119127556	21220000	97907556	113767395	10574821	977246	40009199	101.86	9597575	8827667
2014	266332655	115937762	24931000	91006762	105386623	9936750	300117	28437628	104.14	9636633	9385898
2015	194680972	82813611	17390858	65422753	66470252	9312073	100923	32651615	104.8	9211150	9709072
2016	196924142	67067437	14084162	52983275	54409270	9732368	197820	31833403	104	9534548	10025430
2017	221665710	75490100	16464500	59025600	77335900	10373294	90040	32866519	105	10283254	10020634
2018	268918874	80873200	13820300	67052900	106569834	11856906	76744	35835519	104.7	11780162	10315657
2019	276157868	111723600	24422600	87301000	107566995	12424790	256226	40633563	104.5	12168564	10543641
2020	219768798	76082400	3208900	72873500	63199689	10396270	215284	40037297	105.1	10180986	10307044
2021	301439533	102849659	13322973	89526686	109081464	10367901	381286	44495201	111.5	9986615	10683686
2022	383064152	116959582	12018491	104941091	161697437	5516924	738040	43614045	118.5	4778884	11356412

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الاتي:

البنك المركزي العراقي، النشرة الاحصائية، دائرة الاحصاء والابحاث، بغداد، العراق، نشرات لسنوات مختلفة.

العمود السابع: وزارة التخطيط دائرة البرامج الاستثمارية العامة، المصروف الفعلي للمشاريع الاستثمارية خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠

البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country>

الملحق (٢)

بيانات التعليم الابتدائي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

عدد أعضاء الهيئة التعليمية	عدد الطلبة الراسين	عدد الطلبة التاركين	عدد الطلبة الموجودين	عدد الطلبة المقبولين	عدد المدارس	العام الدراسي
191852	582750	153840	3767369	708560	11129	2005/2004
234139	698233	142653	3941190	712195	11828	2006/2005
236968	598516	110157	4150940	775168	12141	2007/2006
237130	677642	123177	4333154	805628	12507	2008/2007
256832	771088	105431	4494955	841971	13124	2009/2008
264604	687718	134784	4672453	849980	13687	2010/2009
263412	672276	123053	4864090	904759	14084	2011/2010
271734	692824	109526	5124257	950276	14674	2012/2011
277792	737315	99205	5351319	983382	15156	2013/2012
287502	515405	101043	5558684	998743	15807	2014/2013
223310	646246	72355	4284044	768026	10779	*2015/2014
247919	716663	109883	4997052	925384	12973	**2016/2015
259836	854749	126694	5473997	1029591	14024	***2017/2016
286096	859595	130157	6197870	1177343	15965	2018/2017
290664	886742	126623	6501053	1176327	17235	2019/2018
291904	184901	129886	6637127	1141447	17945	2020/2019
292251	48372	75963	6454872	1153427	18393	2021/2020
297523	49432	76132	6637127	1173472	19848	2022/2021

الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر :

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء التربوي والاجتماعي، بغداد، العراق، تقارير إحصائية لسنوات مختلفة

ملاحظة :

- *لم تتضمن بيانات محافظات نينوى وكركوك والأنبار وصلاح الدين
- ** لم تتضمن بيانات محافظات نينوى والأنبار
- *** لم تتضمن بيانات محافظة نينوى

الملحق (٣)

بيانات التعليم الثانوي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

عدد أعضاء الهيئة التعليمية	عدد الطلبة الراسبين	عدد الطلبة التاركين	عدد الطلبة الموجودين	عدد الطلبة المقبولين	عدد المدارس	العام الدراسي
76008	307921	46091	1437843	478869	4567	2005/2004
111483	302483	52119	1389017	421665	3920	2006/2005
113556	254559	62187	1491933	463862	4109	2007/2006
114745	386747	47791	1603623	559905	4364	2008/2007
128477	489303	48257	1750049	546565	4756	2009/2008
135964	440296	69865	1877434	552859	5182	2010/2009
136446	489366	63151	1953766	641306	5472	2011/2010
141355	515175	54810	2211421	688333	6041	2012/2011
146276	531064	58594	2394678	810939	6425	2013/2012
160323	397630	57754	2528133	823951	7083	2014/2013
128667	540046	54286	2032880	648721	4953	*2015/2014
141300	666694	81125	2442935	789397	6022	**2016/2015
148832	727785	66752	2624140	836784	6605	***2017/2016
164744	765892	68594	2933539	960021	7485	2018/2017
168330	805259	72658	3140110	972790	8139	2019/2018
173805	785580	73884	3258718	985581	8612	2020/2019
179750	786532	79923	3367818	987722	9003	2021/2020
180532	793421	74623	4547029	993422	9850	2022/2021

الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر:

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التربية والتعليم، بيانات لسنوات مختلفة بالتعاون مع وزارتي التربية والتعليم العالي .

ملاحظة :

- *لم تتضمن بيانات محافظات نينوى وكركوك والأنبار وصلاح الدين
- ** لم تتضمن بيانات محافظات نينوى والأنبار
- *** لم تتضمن بيانات محافظة نينوى

الملحق (٤)

بيانات التعليم المهني في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

عدد أعضاء الهيئة التدريسية	عدد الطلبة	عدد المدارس	العام الدراسي
7794	73579	272	2005/2004
10776	66317	277	2006/2005
11023	58707	278	2007/2006
11161	63069	288	2008/2007
11932	61091	289	2009/2008
12426	58902	295	2010/2009
12464	56169	295	2011/2010
12553	56301	295	2012/2011
12745	58689	298	2013/2012
12787	56048	304	2014/2013
10527	44696	223	2015/2014
11371	51138	267	2016/2015
11159	53003	280	2017/2016
11245	50039	305	2018/2017
10976	50603	314	2019/2018
10741	52131	316	2020/2019
10731	54312	318	2021/2020
10821	56521	322	2022/2021

الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الموسوعة الإحصائية السنوية ، لسنوات مختلفة .

ملاحظة: بيانات ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ، ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، تضمنت بيانات اقليم كردستان

الملحق (٥)

بيانات التعليم الجامعي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

عدد أعضاء الهيئة التدريسية	عدد الطلبة المتخرجين	عدد الطلبة الموجودين	عدد الطلبة المقبولين	عدد الجامعات	السنوات
21064	74518	368753	95405	17	2005/2004
24459	74669	380231	109044	17	2006/2005
29109	75529	353174	99822	18	2007/2006
30109	67053	368631	114357	19	2008/2007
31981	69020	382873	102581	19	2009/2008
34008	73988	416414	123339	19	2010/2009
35735	93357	476377	157560	20	2011/2010
37404	98673	489399	132219	31	2012/2011
39445	99772	554587	186134	31	2013/2012
40993	100190	627062	199046	31	2014/2013
35362	100848	574997	160013	35	2015/2014
38643	130488	608554	184410	35	2016/2015
41233	144201	647770	190292	35	2017/2016
47913	152367	743825	233935	35	2018/2017
49753	148401	792553	241268	35	2019/2018
50791	167162	846132	247555	35	2020/2019
51671	170152	853211	257697	35	2021/2020
51770	171321	845582	260211	35	2022/2021

الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على المصدر:

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، الموسوعة الاحصائية السنوية ، لسنوات مختلفة

ملاحظة: بيانات ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، تضمنت بيانات اقليم كردستان

ABSTRACT

We note that despite the vital role played by spending on education in raising the level of human development in developed countries as a result of the role that these countries attach to it, we see developing countries, especially Iraq, did not benefit from the financial potential and economic resources it possesses in advancing the reality of the educational sector by increasing investment in education. The percentage of government expenditures allocated to education during the research period (2004-2022) is low, that is, the educational sector enjoys a low percentage of the general budget allocations that are not commensurate with the vital importance of this sector, so the research aimed to study the role of government spending on the education sector in the productivity of the labor element in Iraq for the period 2004-2022, The problem of the research was that there is a large gap between the actual skills of education outputs and the skills required by the labor market and the weak role of the government and its inefficient management of economic resources while achieving one of the most important goals of human development, which is the education sector, it was giving the education sector a secondary role in its development policy, unlike other countries, the financial allocations to the education sector as a percentage of total public expenditure were low and did not meet the aspirations of advancing the development reality. While the hypothesis of the research was launched in that the education sector plays a major role in achieving development goals in Iraq, so the increase in government spending in the education sector affects the productivity of the labor element. The research acquires its importance from the standpoint that the issue of spending on education is among the best investments in raising the rate of productivity of the labor element, which in turn leads to economic and social development, so it is necessary to work to increase the efficiency of spending and to know the problems faced by Iraq in particular. In order to study the subject and achieve the goal and test the validity of the hypothesis, the deductive approach was adopted through the descriptive method in analyzing

the theoretical side in order to give a theoretical background on the variables, while on the applied side, the quantitative method was adopted using the standard model to study the relationship between the variables and reach the most important conclusions, which is that there is a clear decrease in the volume of spending on education as a percentage of GDP as well as government expenditure despite the size of absolute spending during the period of In order to activate the role of spending on education in the educational institution, we recommend increasing the financial allocations directed to the educational sector from the size of the general budget and from the volume of government expenditures.

Keywords: government spending, government spending on education, labor element productivity

*Republic Of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
University of Karbala
College Of Management and Economics
Department of Economics
Post-graduate Studies*



*The role of government spending in the
education sector on the productivity of the
labor element - the Iraqi economy - a case
study*

*A letter submitted to the Council of the College of
Administration and Economics / University of Karbala,
which is part of the requirements for obtaining a master's
degree in economic sciences*

Submitted by student

Zainab Abdul khudher Hassan Alsaadi

Supervising by

Prof . DR .

Salam Kazem Shani AL-Fatlawi